

الأكاديمية العربية في
الدنمارك
كلية القانون والعلوم
السياسية
الدراسات العليا

مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية الكردية
رسالة مقدمة إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم
السياسية في الأكاديمية العربية في الدنمارك كجزء من متطلبات
الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تقدم بها الطالب
خليل محمد طاهر برواري

بإشراف
الدكتور لطفي حاتم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة
(مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحررية الكردية)
التي تقدم بها الطالب (خليل محمد طاهر) قد جرت بأشرافي في الأكاديمية
العربية في الدنمارك، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم
السياسية

إشراف الدكتور لطفي حاتم
بناءً على التوصيات أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس قسم

د.

.....

التاريخ: / /

إقرار المقوم اللغوي

عبد الحميد هادي طه

مدرس اللغة العربية حالياً المشرف الاختصاصي الإداري في تربية زاخو.

أشهد أن رسالة الدكتوراه الموسومة بـ

(مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور الحركة القومية التحريرية الكردية)

التي تقدم بها الطالب قد راجعتها من الناحية اللغوية وأصبحت بأسلوب علمي

سليم خال من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

المقوم اللغوي

2011 / /

تخويل

إني الطالب القائم بإعداد هذا البحث بإشراف الأستاذ الدكتور لطفي حاتم ،
أخول بهذا مجلس كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية بالدنمارك
بالتصرف العلمي التام بالرسالة ومنها الطباعة والإهداء لدى المكتبات والأفراد دون
أي التزام أو حقوق قانونية تترتب على ذلك.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة (مصطفى البارزاني دوره في نشوء وتطور
الحركة القومية التحررية الكردية)

وأجيزت بتاريخ.....

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
رئيساً	الدكتور
عضواً	الدكتور
عضواً	الدكتور
عضواً ومشرفاً	الدكتور

مصادقة مجلس الكلية

صدقت من قبل مجلس الكلية " كلية القانون والعلوم السياسية" في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

التوقيع:-

الاسم:-

عميد كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

التاريخ:-

لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۗ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۗ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ
(48) سورة المائدة

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
الأهداء.....	9
شكر وتقدير	10
المقدمة.....	12
أهداف البحث.....	13
منهج البحث.....	14
المصادر التي تناولت الحركة الكردية والبارزاني فيها 12-14	
خطة البحث.....	15
مصطفى البارزاني ودوره في نشوء وتطور الحركة الكردية 16	
الفصل الأول السياسة الدولية ونشوء الحركات القومية 17	
المبحث الأول القضية الكردية في المعاهدات والإتفاقات الدولية 18-19	
المطلب الأول نبذة عن الكورد وتوزيعهم الجغرافي وسماتهم القومية 20-24	

- المطلب الثاني القضية الكردية في معاهدة سيفر 25-27
- المطلب الثالث نشوء الدولة العراقية والقضية الكردية 28-31
- المبحث الثاني الظروف السياسية والإجتماعية لكردستان العراق بعد نشوء الدولة العراقية 32
- المطلب الأول 33-34
- المطلب الثاني : - الدولة العراقية الجديدة والحقوق القومية للشعب الكردي 35-38
- المطلب الثالث رفض الأكراد بناء الدولة العراقية 29-43
- الفصل الثاني : - التكوين السياسي والقومي للبارزاني 44
- المبحث الأول : - المطلب الأول تأثير الحياة السياسية في كردستان العراق على الملامصطفى البارزاني 45-48
- المطلب الثاني : - دور البارزاني في الحركات المسلحة 49-51
- المبحث الثاني الحزب الديمقراطي الكردستاني كأطار للعمل المسلح 52-55
- المطلب الأول : - حقوق الشعب الكردي في الدستور 1958. 56-60
- المطلب الثاني : - التغييرات السياسية في سلطة 14 تموز, ثورة ايلول 1961, 61-1961-64
- المطلب الثالث : - النشاط السياسي والعسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني 1963-1968, 65-69
- الفصل الثالث: - المبحث الأول القيادة البارزاني للحركة التحررية الكردستانية 1968-1975, 70
- المطلب الأول : - قانون الحكم الـاتي لكردستان العراق 1970, 70-75
- المطلب الثاني : - التغييرات السياسية في العراق ودور الحزب الديمقراطي الكردستاني 76-79
- المطلب الثالث : - الحركة الكردستانية وإنهيارها 1975, 80-85
- المبحث الثاني : - الحركة المسلحة في كردستان العراق 1979-1990

المطلب الأول: – نهوض الحركة المسلحة من جديد 86-91	
المطلب الثاني: – إستخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد القوى المسلحة 92-95	
المطلب الثالث: – الإنتفاضة المسلحة 1990 والقرار الدولي بإقامة المنطقة الآمنة في كردستان 96-100	
الخاتمة.....	101-105
الإستنتاجات.....	106-107
التوصيات.....	106-109
الملاحق.....	111-187
المصادر.....	179-182

الإهداء

- اهدي هذا البحث المتواضع للشعب الكردي الذي قدم الكثير من التضحيات في سبيل حقوقه القومية
- للسيد الرئيس مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان الذي بقيّ وفيًا لنهج القائد مصطفى البارزاني أمينًا لقيمه ومبادئه سائرًا على دربه
- المناضل نيچيرقان البارزاني نائب رئيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني الذي تربى في كنف أسرة مناضلة وأرتشف من منهل فكر البارزاني الخالد.
- المناضل فاضل ميراني سكرتير المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستان السائر على هذا النهج مخلصاً دون كللٍ او ملل.
- والى كل من التزم بتراث البارزاني الخالد

- شكر وتقدير

أزجي خالص شكري وعميق امتناني للأستاذ الدكتور لطفي حاتم عميد كلية القانون والسياسة لأشرفه على رسالتي وعلى آرائه السديدة ونصائحه القيمة والشكر موصول الى رئاسة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك لإتاحة الفرصة لمواصلة الدراسة وأتقدم بالشكر والعرفان الى زوجتي التي أمدتني بالعزيمة والإصرار وشجعتني لإتمام رسالتي.

مصطفى البارزاني ودوره في تطور الحركة القومية التحررية الكردية

- المقدمة

ارتبطت الحركة القومية التحررية الكردية باسم الخالد مصطفى البارزاني لمدة نصف قرن من تاريخنا المعاصر، حيث أرسى الراحل دعائم مدرسة نضالية قومية غنية بالدروس والعبر كانت ملهما ومحركا وحافزا قويا لأبناء الشعب الكردي لنيل حقوقهم القومية بعد ان عرف بالقضية الكردية في المحافل الدولية.

لقد شارك مصطفى البارزاني بدور فاعل في ثورة شيخ محمود الحفيد عام 1919، وفي عام 1920 تم تكليفه من قبل شقيقه الأكبر شيخ احمد البارزاني للذهاب والتنسيق والتعاون مع الشيخ سعيد بيران في ثورته في عام 1925، وكذلك مساندته ودفاعه المستميت عن أول جمهورية كردية في مهاباد وهو يقود بعضاً من قواتها 1946.

شارك مصطفى البارزاني وقاد الكثير من الانتفاضات في سنوات 1931 - 1945 والتي عرفت بانتفاضات بارزان، كما أسس الراحل الحزب الديمقراطي الكردستاني في 16 آب 1946 بهدف توحيد صفوف الحركة الكردية. ومصطفى البارزاني هو الذي قاد الثورة الكردية 1961 والتي عرفت بثورة أيلول والتي توجت باتفاقية آزار 1970 والتي جسدت من الناحية الدستورية القانونية اعتراف واضح بالهوية القومية الكردية في الدولة العراقية.

بسبب معرفته بتأثيرات السياسة الإقليمية والدولية فقد أسس مصطفى البارزاني علاقة أخوية بين القومية العربية والقومية الكردية بعد مقابلته للرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام 1958 فضلاً عن عرضه للقضية الكردية على الاتحاد السوفيتي سنة 1953 طالباً مساعدة الخيرين الذين ينادون بالحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ساند البارزاني حق الشعب الفلسطيني أثناء حرب حزيران 1967، حيث ارسل توجيهات فورية الى البيشمركة بوقف جميع العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي ليتفرغ لمهمته القومية جنبا الى جنب مع إخوتهم العرب في فلسطين لمواجهة إسرائيل، وقد تكرر الموقف نفسه أبان حرب تشرين 1973، ناهيك عن وقوفه بوجه العدوان الثلاثي على مصر 1956.

كان مصطفى البارزاني بحق قائدا ورمزا قوميا ووطنيا يفتخر به العرب والأكراد وشخصية مهمة من شخصيات حركات التحرر، حيث كانت تربطه صداقات مع وجهاء ورؤساء العشائر العراقية والشخصيات الوطنية والزعامات الدينية التي رفضت محاربة الكرد بعد إن امتنع المرجع الشيعي السيد محسن الحكيم عن إصدار فتوى لمقاتلة الشعب الكردي.

لقد كان البارزاني يرفض سياسة العنف والتطرف واللجوء الى الأعمال الإرهابية وكان من اشد الناس حرصا على توطيد العلاقة بين الشعب العربي والشعب الكردي مشدداً على عدم تحول الخلافات مع الحكومات العراقية الى خلافات بين الشعبين العربي والكردي.

ان اختاري لهذا الموضوع جاء بسبب أهميته التاريخية المتمثلة بتأثير شخصية البارزاني على الأحداث التي مرت على العراق ما تتمتع به الحركة الكردية التي أنشأها البارزاني من تأثير واضح وكبير على تطور واستقرار الدولة العراقية الديمقراطية الفدرالية.

- أهداف البحث

يتمتع مصطفى البارزاني بسمات قومية ووطنية بارزة، حيث عمل على ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز أواصر الأخوة العربية الكردية وإحلال السلام في ربوع الوطن، فكان من اشد الداعين الى نبذ العنف واللجوء الى استخدام السلاح وإراقة الدماء، وكان الراحل في كل المناسبات يدعو الى الحوار والتفاهم ونبذ الخلافات وتعزيز الثقة بين الحركة القومية التحررية الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة استناداً الى الشعار الذي رفعته الحركة التحررية الكردية والذي كان مصطفى البارزاني حاملاً لرايته (الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان) حيث تم الربط بين المطالب القومية وتحقيق الديمقراطية في عموم العراق وأصبحت كردستان ملاذاً لكل القوى الوطنية العراقية المعارضة للحكومات الاستبدادية.

ان أهداف البحث تتلخص في محاولة استرجاع قيم الديمقراطية والوحدة الوطنية وتوظيفها لخدمة الظروف السياسية الحالية التي يمر بها العراق والتأكيد على جعل مبادئ الديمقراطية والشراكة القومية للعرب والأكراد في العراق كما نادى بها البارزاني أساساً لبناء الدولة العراقية.

- إشكالية البحث

دأب بعض السياسيين والكتاب في الآونة الأخيرة الى تشويه التاريخ وتشويه دور الكثير من القادة الوطنيين والقوميين أو الكتابة المجتزأة عنهم محاولين بذلك تشويه جوهر النضال التحرري للشعب الكردي معتمدين على تصور سياسي خاطئ للنيل من التاريخ النضالي لتلك الشخصيات الوطنية والقومية، فالخالد مصطفى البارزاني زعيم امة ناضلت من اجل نيل حقوقها، فهو بحق رمز قومي لكفاح تلك الأمة، وبهذا فان إشكالية البحث تتحدد من أهمية الدفاع عن تلك الشخصيات القومية / الوطنية وأخذ كفاحها بظروفه التاريخية معتمدين بذلك على شهادة الزعماء العرب والشخصيات الوطنية في تقييم شخصية البارزاني مركزين على أن أفكاره وقيمه التي لازالت مصدراً من مصادر قوة الشراكة الكردية العربية.

- منهج البحث

اعتمدت في بحثي على المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على الأحداث والوقائع التاريخية وتأثيراتها على الحاضر المعاصر وذلك استناداً الى المصادر والوثائق المحلية والعالمية حيث جرى تحليلها بمنطق عقلي يجمع بين الإثبات والبرهنة لنستنبط منها النتائج واستخلاص العبر للعيش المشترك بين القوميات المتآخية في دولة عراقية ديمقراطية فدرالية.

- البحوث التي تناولت الحركة الكردية والبارزاني فيها

كثيرة هي المصادر التي تطرقت الى دور البارزاني في تطوير وقيادة البارزاني للحركة الكردية منها ما تناول الجانب العسكري ومنها من تناول تبيان خصاله

الحميدة ومنها من نظر الى تراثه بعين السخط ولكن هذه الأخيرة قليلة جدا وسنعرض اهم هذه المصادر لاننا لانستطيع سرد جميع هذه المصادر لكثرتها ونكتفي بأهمها.

- (البارزاني والحركة التحررية الكردية باربعة اجزاء) اربيل العراق، مؤلفها السيد مسعود البارزاني نجل مصطفى البارزاني تناول تطور الحركة الكردية وقيادة البارزاني لها وهذه الأجزاء الأربعة تحتوي على كثير من الوثائق وتدوين لوقائع ثورة ايلول التي قادها البارزاني والتي تكللت بنجاحات كبيرة للشعب الكردي
- كتاب ذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر وطبع في مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2003 الجزء الأول والجزء الثاني، إعداد كل من ممتاز الحيدري وكردستان موكرياني ودليل اسماعيل حقي شاويس. هذه الأجزاء تحتوي على العشرات من الأبحاث والدراسات التي قدمت للمؤتمر لأساتذة من الكرد والعرب وايضا من جنسيات مختلفة تبين جوانب مختلفة لشخصية البارزاني لمدة اكثر من نصف قرن وتعد من اهم ما اكتب عن البارزاني بأسلوب علمي رصين.
- (رحلة الى بلاد الشجعان) للكاتب دانا ادم شميدت مراسل جريدة نيويورك تايمز وترجمة جرجيس فتح الله، من منشورات دار نارس للطباعة والنشر اربيل 1999، مطبعة وزارة التربية، والذي إلتقى بالبارزاني في اواسط الستينيات والكتاب عبارة عن مقابلة لمراسل صحيفة نيويورك تايمز يسأل البارزاني عن الثورة الكردية ولماذا الكرد يحاربون ؟ ومن اجل ماذا ؟ وان البارزاني يدعو صراحة الى زيارة الصحافة الغربية الى كردستان لتغطية يوميات الثورة الكردية والأطلاع عن كثب للقصف الوحشي الذي يتعرض له الأهالي. وهو كان شديد الأهتمام في عرض القضية الكردية على العالم الخارجي ويوزع البارزاني حسب المراسل اللوم بالتساوي على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لأهدارهما حقوق الشعب الكردي ويسأل البارزاني هل من الممكن الحصول على مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية. ام لا؟
- ملف عن البارزاني في صندوق ستالين الحديدي، الكتاب من تأليف المؤلف الكردي وزير اشو باللغة الكردية صادر عن اتحاد كتاب الكرد /فرع دهوك يتحدث عن ابرز محطات في مسيرة البارزاني الخالد في السنوات التي قضاها في الأتحاد السوفيتي السابق وعن الرحلة الاسطورية التي بدأت في 1947 الى الأتحاد السوفيتي مع 500 من مقاتليه الأشاوس وعبورهم نهر اراز نحو الحدود الروسية. ويتطرق الى زيارة البارزاني الخالد الى الكرملن وإقناع القيادة السوفيتية بعدالة وشرعية القضية الكردية.
- كتاب صدر عن حياة واعمال البارزاني في تركيا عن دار أفستا للمؤلفين باول شيتمان و خوشوي بابكر يتطرق الكتاب عن وضع الكرد ومعاناتهم في القرن العشرين ويتطرق الى نضالهم من اجل الحرية وعن احداث عاشها البارزاني

- الخالد ومن نضال ومقاومة بعدد قليل من البيشمرکه الى اعلان جمهورية كردستان في مهاباد.
- كتاب ملا مصطفى الاسطورة والحقيقة، للمؤلف فاضل براك يتكون الكتاب من 343 صفحة صدر في بغداد 1989 يتناول القضية الكردية وتكورها من عام 1920 الى عام 1975 وكيف ان بريطانيا فور إحتلالها العراق دأبت على إذكاء روح التمرد لدى الأكراد ضد الحكومة المركزية في بغداد ويبحث عن أصل البارزانيين ويسلط الضوء على علاقة البارزاني بإسرائيل وأمريكا وإستلام المساعدات منهم.
- كتاب الحركة القومية الكردية في كردستان العراق، للمؤلف شيرزاد زكريا محمد، دار النشر سبيرييز دهوك العراق الطبعة الأولى 2006، يتناول الكتاب لحقبة إستلام حزب البعث السلطة الممتدة من 1963 - 1968 ودور الكرد في رسم معالم هذه الأحداث من اسقاط نظام عبدالكريم قاسم إثر إنقلاب دموي حيث شهدت كردستان اول مفاوضات حقيقية بين القيادة الكردية بين البارزاني والحكومة العراقية، والتي لم تؤدي الى حل سلمي للقضية الكردية وهذه السنوات شهدت الأنشقاق الخطير في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- كتاب البارزانيون وحركات بارزان 1932 - 1947 للعميد الركن المتقاعد حسن مصطفى الطبعة الأولى 1983، صدر عن دار آفاق عربية للصحافة والنشر، الكتاب يبحث عن اصل البارزانيين وظهور البارزاني مصطفى والتطورات التي كان البارزاني في طبيعتها والمؤثر فيها والأنفاضات التي خاضها البارزانيون ولجوء البارزاني الى الأتحاد السوفيتي بعد سقوط جمهورية مهاباد.
- كتاب كرد وكردستان وطن مقسم وامة بلا حدود تأليف جواد ملا، تقديم الدكتور جمال نيز، دار الحكمة لندن يبحث الكتاب عن تاريخ الحركة الكردية وماذا يتوجب على الحركة لكي تحدد مهامها الرئيسية بأمانة وإخلاص وكيف زرع الثقة بين ابناء الكرد وكيفية تحديد مهامها القومية والكتاب يشير الى الدور الكبير للبارزاني في قيادة الحركة القومية الكردية.
- وثائق عن الحركة القومية التحررية الكردية، للدكتور عبدالفتاح علي يحيى بوتاني، اربيل 2001، مؤسسة موكرياني للطبع والنشر.
- عبارة عن سرد لما كتبه كتاب ومثقفو العرب عن الكرد وقضيتهم بموضوعية وإنصاف ويحوي الكتاب اهم الوثائق الحكومة العراقية والمتعلقة بالقضية الكردية من بيانات ونداءات وقرارات والرسائل التي ارسلها البارزاني للحكومة المركزية وبالعكس. وفيه شرح مكثف عن دور الكرد في العراق وتطوراته.
- كتاب البارزاني وكيسنجر والدولة الكردية، مأساة الكرد من مذكرات هنري كيسنجر ((سنوات التجدد)) تقديم جواد الملا الكتاب طبع في لندن مطبعة ازار يتحدث الكتاب كيف ان وزير خارجية امريكا هنري كيسنجر قدم الدعم المالي للقيادة الكردية وكيف انه هو بالذات الذي سحب البساط من تحت ارجلهم وهي اعترافات واضحة من كيسنجر بدعم القيادة الكردية حين اقتضت الضرورة ويتصل من تحمل المسؤولية ماجرى للكرد في عام 1975.

- كتاب حركة التحرر الوطني الكردستاني من 1939- 1968 للمؤلف خليل جندي، ستوكهولم دار النشر APEC والكتاب مهداة الى البارزاني الأسطورة يسلط الضوء على دور الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس الحزب البارزاني والخلافات التي نشبت بينه وبين عبدالكريم قاسم عند إندلاع ثورة ايلول 1961 ويوضح التكتيكات العسكرية للبارزاني التي لجا إليها في هذه الحرب والمفاوضات التي جرت في هذه الحقبة ويشير الكتاب الى الصراع الذي نشب بين المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني والبارزاني والذي ادى الى إنشقاق 1964.
- كتاب الحركة القومية التحررية في كردستان العراق، 1958- 1968 لمؤلف كاوس قفطان، وزارة الثقافة / افليم كردستان العراق، المديرية العامة للطباعة والنشر تموز 2004. يتطرق الكتاب الى الوضع الاجتماعي والسياسي في ظل النظام الجمهوري وكون الجمهورية لم تحقق للشعب الكردي من حقوق قومية وحرب قاسم على الشعب الكردي وقيادة البارزاني لثورة ايلول ويتطرق الكتاب الى الحوادث التي اجبرت البارزاني على القتال قبل ان يستعد لها وهو يفند ما ذهب إليه الكاتب الأمريكي دانا ادمز شमित صاحب كتاب ((رحلة الى بلاد الشجعان)) من ان البارزاني والشعب الكردي قد فكرا بالثورة على الزعيم عبدالكريم قاسم.
- كتاب البارزاني وشهادة التاريخ، وهي إنطباعات للمؤلفين الكورد والروس، ترجمة بافي نازي و عبيدي حاجي، صدر الكتاب من دار آراس للطباعة والنشر و يلقي نظرة حول ما كتب عن البارزاني الخالد ودوره في أجزاء كردستان الأربعة لذا تراه اصبح رمزا وطنيا وهو اول من تعامل الدبلوماسية بمهارة وحنكة وطرح القضية الكردية على الميادين العالمية اثناء الحرب الباردة منطلقا من مصلحة الشعب الكردي لذا كنت تراه دائما مع همومهم حيث كنت تراه يشعر بالمسؤولية والحس الوطني والتضحية بالذات في درجاتها نابعا من الجو التربوي الذي كان يسود منطقة بارزان
- كتاب فصول من كتاب تاريخ الكرد، للمؤلف ديفيد ماكدول، ترجمة رزكار، كردستان العراق 1999، يسلط الضوء على الأحداث التي كان للبارزاني دور فيها منذ 1943 – 1945 و نشوء الحركة التحررية الكردية في ظل الحكم الهاشمي والمفاوضات التي جرت وعلاقة ودور الشخصية المعروفة ماجد مصطفى البارزاني وجهوده بالوساطة بين البارزاني والحكومة المركزية.
- كتاب الحرب الكردية وإنشقاق 1964 تاليف ديفيد آدمسن، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، ستوكهولم، عبارة عن رحلة المؤلف الى كردستان وتغطية الحرب الناشبة بين الكرد والحكومة المركزية العراقية ومحاولة توصيف هذه الحرب بالحرب الأهلية داخل دولة عضو في الأمم المتحدة مع جماعة سياسية يقودها حزب سياسي قومي ديمقراطي النزعة يطالب بحقوق بسيطة لقومية مضطهدة غمطت حقوقها ويسلط الضوء على الأنشقاق الذي حصل داخل صفوف هذا الحزب وداخل الحركة الكردية.

- كتاب الكرد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي من 1921 - 1958، تأليف غانم محمد الحفّو و عبدالفتاح علي البوتاني، الطبعة الأولى، مطبعة وزارة التربية، اربيل، العراق، تكمن أهمية هذا الكتاب في أنه دراسة تاريخية تحليلية و موضوعية عن الكرد في العهد الملكي شاركا في تأليفه عربي وكرد يثبت بالدلائل والقرائن والوثائق كيف ان سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة والمدعومة من النفوذ البريطاني كانت تسعى الى إضطهاد الكرد و غمط حقوقهم وتهميشهم قوميا وعدم الاعتراف بخصوصيتهم القومية ومحاولة صهرهم. ويسلط الضوء على دور البارزاني وحزبه في هذه الأحداث. ومساهمة الكورد في تشكيل الدولة العراقية الحديثة.
- كتاب المحررون اعظم قادة القرن العشرين، للكاتب عبدالقادر البريفكاني، الطبعة الأولى القاهرة 2001، مطبعة الأهرام، قليوب مصر، يسلط الضوء على التراث السياسي في العالم منهم البارزاني وجمال عبدالناصر ومهاتما غاندي وهو كتاب غزير بمادته الوثائقية يبيّن مآثر و بطولات هؤلاء القادة.

- خطة البحث

لقد قسمت خطة البحث الى ثلاث فصول أساسية وكل فصل يتكون من مبحثين وكل مبحث يتكون من ثلاث مطالب وفي الفصل الأول بحثت في السياسية الدولية ونشوء الحركات القومية وكذلك طبيعة العلاقات الدولية وتفكك الإمبراطوريات الكبرى ونشوء الإتحاد السوفيتي كدولة فدرالية وفي القسم الثاني تناولت التكوين السياسي والقومي للبارزاني ونشاطه العسكري والحياة السياسية في العراق وكوردستان وتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني وقيام ثورة 14 تموز 1958 والحقوق القومية للشعب الكوردي والتغيرات السياسية.

في الفصل الثالث تناولت قيادة البارزاني للحركة الكوردستان من 1968 الى 1975 وقانون الحكم الذاتي لكوردستان العراق وتناولت نهوض الحركة الكوردية من جديد بعد نكسة 1975 واستخدام الاسلحة الكيماوية ضد الشعب الكوري والانتفاضة الباسلة

الفصل الأول : - السياسة الدولية ونشوء الحركات القومية

- مقدمة

لعبت القوميات دورا رئيسيا في التاريخ، وكانت طرفا مباشرا في كل الصراعات التي عرفتھا البشرية، فكلمة ((القوم)) تعبير عن نزعة ذاتية، وخصائص مشتركة تميز البعض عن الكل. فنتيجة لتطورات وأحداث متباينة ومتفاعلة ظهرت الحركات القومية في مختلف مناطق العالم. فقد شهد مطلع القرن العشرين في الشرق الأوسط صراعا حادا بين الروس والبريطانيين والفرنسيين وإشتدت ضراوة هذا الصراع بدخول الألمان كمنافسين أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث شهد بداية القرن التاسع عشر بداية انتشار الوعي القومي الحديث للکرد والذين نادوا بالاستقلال عن الدولة العثمانية.

عقدت بريطانيا وفرنسا معاهدة في مايس 1916 (معاهدة سايكس بيكو) حول ترتيبات المقبلة في الشرق الأوسط بعد أن تنبأت الحكومتان بهزيمة ألمانيا في الحرب. فشعر الكرد أنهم قد وزعوا على عدة دول بعد أن أفضت المعاهدة الى إنشاء حدود قومية وكان لهذا التقسيم تأثير نفسي كبير على الشعب الكردي . في اليوم السابع من شهر تشرين الثاني 1918 صدر البيان المشترك للحكومتين البريطانية والفرنسية المتضمن نيتها في احترام الشعوب التي حررت من الاضطهاد التركي مبيناً الغاية التي تهدف إليها فرنسا وبريطانيا هي الأعتاق الكامل والنهائي للشعوب التي أضطهدها الأتراك طويلا، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية. في اليوم الحادي عشر من شهر تشرين الأول 1918، نُشر الرئيس الأمريكي (ودرو ولسن) مبادئه الأربعة عشر المتعلقة بالسلام العالمي وحق تقرير المصير، حيث اكد في النقطة الثانية عشرة من تلك المبادئ ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية مع ضمان الحياة للقوميات التي تنضوي حاليا تحت الحكم العثماني وإعطائها الفرصة كاملة من اجل حق تقرير المصير وقد نشرت الصحف العراقية الصادرة آنذاك المبادئ الاربع عشرة مما شعر الكرد بارتياح شديد وانتعشت آمالهم وعقدوا العزم على نيل حقوقهم.

في كانون الثاني 1919 تكونت في مصر (جمعية وطنية للکرد) طلبت المساعدة البريطانية لتكوين دولة كردية مستقلة واصدرت جريدة تنطق بلسانها وتبشر بمبادئها،... وأنتخب الجنرال شريف باشا السليمانى ((وكان يقيم في باريس)) ممثلا عاما يسعى لأنجاح القضية الكردية لدى دول الحلفاء في مؤتمر الصلح الذي كان منعقدا في باريس فقدم شريف باشا مذكرة الى مجلس الحلفاء الأعلى في 22/آذار 1919 طالب فيها إستقلال كردستان. .. فكانت معاهدة سيفر والتي أقرت بحقوق للکرد في موادها 62 و63 و64 إلا ان تركيا لم تلتزم بهذه المواد بخاصة بعد إنتصارات كمال اتاتورك على اليونانيين وحلت محلها معاهدة لوزان سنة 1923.

ان الكرد هم ضحية سياسات دول كبيرة وضاعت آمالهم فبدأ الكرد وبكل الشرائح رفض هذا الغبن والحيث الذي وقع عليهم وبدأ الشعور القومي الكردي ينضج أكثر فأكثر وبدأت الانتفاضات والثورات من أجل نيل حقوقهم القومية، أسوة ببقية الشعوب. وكان لتأثير الثورات الكردية والانتفاضات على تطور الفكر والشعور والثقافة الكردية كما يستوضح لنا ذلك.

المبحث الاول: - القضية الكردية في المعاهدات والاتفاقات الدولية

تعدّ موقعة جالديران 1514 م بين الدولة الإيرانية الصفوية والدولة العثمانية حدثاً مهماً في تاريخ تقسم كردستان بعدما كانت وحدة موحدة حيث احتفظت إيران بالجزء الشرقي من كردستان واحتفظت الدولة العثمانية بالجزء الغربي والتقسيم الثاني لكردستان جاء بموجب عدة معاهدات واتفاقات مثل ((سايكس بيكو)) ومعاهدة ((لوزان)) ومعاهدة ((سان ريمو))

حيث تم تجزئة العالم العربي الى دول عديدة وتم تجزئة كردستان والحقها مع بعض الدول العربية والأجزاء الأخرى بقيت ضمن الدولة التركية والدولة الفارسية ولم ينعم الكرد بدولة خاصة بهم واصبحت الوعود التي قطعت لهم من قبل الحلفاء هباءاً منثوراً .

رغم ان ثورة اكتوبر الاشتراكية كشفت اسرار إتفاقية سايكس بيكو فقد وقفوا بالصد من الطموح الكردي بتعاونهم مع كمال اتاتورك حيث كان السوفيت يتمنون إنتصاره في اليونان للوقوف بوجه الجيش اليوناني الذي كان يحاول إحتلال الأناضول تنفيذاً لنصوص معاهدة سيفر حيث اعتبر السوفيت معاهدة سيفر مؤامرة إستعمارية تهدد امنه بينما رحبوا بمعاهدة (لوزان).

الدبلوماسية الكردية لم تكن بمستوى الطموح الكردي فقد قام شريف باشا بتقديم مذكرة الى الحلفاء وراجع الممثل البريطاني لطرح القضية الكردية في جدول اعمال الحلفاء و في اي تفاهات بينهم حيث كانت معاهدة سيفر على ابواب التوقيع وانتعشت الآمال الكردية بتلك المعاهدة ولكن سرعان ما تخلى الحلفاء عن وعودهم، وكذلك قام الشيخ محمود الحفيد بالأعداد لقيام دولة كردية في السليمانية وقطعت وعود كثير من قبل الأنكليز للشعب الكردي وقد اتفقت الحكومة العراقية والبريطانية على إقامة حكومة كردية في العراق بموجب البيان العراقي البريطاني لسنة 1922^(*) إلا ان الحكومتين لم تلتزما ببيانهما وأهملت القضية الكردية، وبسبب إتفاق المصالح بين بريطانيا وتركيا والأستعمار عموماً وعدم إرتياح الأنكليز لثورة شيخ محمود الحفيد وإنسحاب الحلفاء من أسطنبول تم التوقيع على معاهدة لوزان في

(*) نص البيان ((تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وحكومة العراق بحقوق الكرد المتواجدين ضمن حدود العراق في إقامة حكومة كردية ضمن تلك الحدود وتأملاً بأن توصل العناصر الكردية بأقرب وقت ممكن الى إتفاق فيما بينهما فيما يتعلق بالشكل الذي ستخذه تلك الحكومة وإرسال مندوبين محولين عنها الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الإقتصادية والسياسية مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وحكومة العراق) المصدر: فريد اسسرد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية ص177، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية 2004 .

24/تموز 1923 التي حلت محل معاهدة سيفر حيث لم يرد شيء بخصوص الحقوق الكردية فتضاءل الأمل بتشكيل دولة كردية. ورغم صدور القانون الأساسي العراقي عام 1925 فقد تم تجاهل ذكر الحقوق الكردية في هذا (الدستور) فالقضية الكردية ولم توضع لها الحلول التي ترضي الشعب الكردي رغم ما قدمت لعصبة الأمم من تعهدات بشأن الحقوق الكردية عند إستقلال العراق عام 1932.

فقد قام الشعب الكردي بثورات عديدة للدفاع عن انفسهم والدفاع عن هويتهم القومية ووجودهم القومي لنيل حقوقهم وانتعشت الآمال الكردية من جديد عند تأسيس هيئة الأمم المتحدة حيث نادى بحماية حقوق الإنسان ورغم تسميتها بهيئة الأمم فإن الأمة الكردية وكثير من الأمم غير ممثلة فيها، وتم تشكيل لجنة حقوق الإنسان في اواخر عام 1946 وتم إعتماد لجنة حقوق الإنسان رسمياً من قبل الجمعية العمومية في عام 1948 لما لاقته الشعوب والأمم من ويلات الحرب العالمية الثانية المدمرة ورغم هذا فقد انتهكت حقوق الكرد مرارا على مرأى ومسمع هذه الهيئة .

وأثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي كانت بعض الدول التي تقطن كردستان معادية للمعسكر الغربي والبعض الآخر مؤيد لها فأصبح تشكيل دولة كردية موحدة امر مستحيل في تلك الحقبة لأن العالم عاش في سلم ووفاق وإستقرار إستراتيجي نسبيا ولم يكن احد من المعسكرين مستعدا لتبني القضية الكردية وزعزعة الأوضاع وهذه الحقبة جلبت الكوارث على الشعوب المضطهدة فأستغلت الدول التي كانت تقطن كردستان الصراع بين المعسكرين وهي أمانة ومطمئنة من أي تدخل خارجي فقامت بالوقوف بوجه اي طموح كردي وأعتبرت القضية الكردية قضية داخلية لا يحق لأية دولة التدخل فيها . القضية الكردية مرت بمراحل عديدة بين مد وجزر تبعا للظروف الدولية والأقليمية وتذبذباته السياسية وبما ان الشعور القومي الكردي لم يكن ناضجا فلم يستغل ولم يوضب التغييرات الدولية لصالح قضيته رغم ظهور قادة كبار في صفوفه ورغم الأنتصارات التي حققها على صعيد العسكري والدبلوماسي فلم يوظف ذلك للهدف القومي الكردي بل كانت إنجازات أنية لم ترتق الى ان تصبح قيمة سترراتيجية تغير من المعادلات الإقليمية .

المطلب الأول:- نبذة تاريخية عن الكورد وتوزيعهم الجغرافي وسماتهم القومية.

من الحقائق التي لا تقبل الشك أن الشعب الكردي كان ولا يزال أحد الشعوب الأصلية القاطنة في منطقة الشرق الأوسط له تاريخ قديم وتراث حضاري وسياسي يمتد جذوره عبر عصور موغلة في القدم، وأصل تسمية الكرد مختلف فيه وقد ورد ذكر الكرد في المصادر السومرية والآشورية والفارسية والأرمنية بأسماء مختلفة مثلا في المصادر السومرية جاء تسمية الكرد "كوتي" والمصادر الآشورية "كورتى" والمصادر الفارسية "كوردها" وفي الأغريقية "كاردوخي" و كوردونين في المصادر الأرمنية. وتعني كلمة كورد باللغة الفارسية الشجاعة والبسالة ويُقصد احد صفات الكرد. ورغم إختلاف أصل كلمة ((كورد)) فهناك شبه إجماع من ان الشعب الكردي يعتبر من الشعوب الآرية مجموعة الهند - أوربية، له لغته الخاصة وتنتمي اللغة الكردية الى مجموعة اللغات الأيرانية، التي تعتبر فرعا من أسرة اللغات الآرية والذي يضم ايضا الفارسية، الأفغانية.

ليس هناك للغة الكردية حتى الآن شكل ادبي موحد وهناك دعوات لتوحيدها وتنقسم اللغة الكردية الى لهجتين رئيسيتين : هما الكرمانجية التي يتكلمها معظم الأكراد في المناطق الشمالية والسورانية التي يتكلمها الأكراد في المناطق الجنوبية (من الناحية القوا عدية تختلف اللهجتان عن بعضهما البعض كما تختلف اللغتان الانكليزية والألمانية مع أن درجة الاختلاف في المفردات على نفس القدر من الأختلاف بين الألمانية والهولندية)¹

ويتفرغ من هذه اللهجات لهجات محلية متعددة، وتكتب اللغة الكردية بأبجديات مختلفة مثلا في تركيا تكتب اللغة الكردية بالأبجدية اللاتينية بعد ان فرض كمال أتاتورك الأبجدية اللاتينية وفي العراق وإيران تكتب اللغة الكردية بالأبجدية العربية، ويعيش الأكراد على أرضهم كردستان أي (موطن الأكراد) وكردستان اسم مركب من كلمتين " كرد " و " ستان " ومعنى ستان في اللغة الكردية كما في العديد من اللغات الآسيوية بلاد أو موطن. ويتبنى هذه النظرية العالم الروسي (فلاديمير مينورسكي) في كتابه "الأكراد أحفاد الميديين"^(*) ونظريته تتلخص في أن (الشعب الكردي شعب آري هندو - أوروبي إحتل منطقة جنوب بحيرة أورمية وأسس إمبراطورية ميديا وهاجر خلال القرن الثامن ق. م من الهضبة الإيرانية إلى كردستان الحالية)

¹ مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار فرايب، ترجمة راج آل محمد، 1996، ص 43

^(*) الكتاب من تأليف ف ف مينورسكي، ترجمة وتعليق معروف خزندار وكمال مظهر، الطبعة الأولى بيروت

فقد كانت الأمبراطورية الميديية والتي قامت بعد الأنتصار على الأمبراطورية الآشورية والتي ذكرها المؤرخ اليوناني (هيروdotس) سنة 612 ق م والتي كان لها نفوذ كبيرو قد قضى على الأمبراطورية الميديية الفرس الأخمينيين سنة 550 ق م. وهناك نظرية أخرى تبناها العالم السوفيتي ن. ج مار وقد طرحها عام 1911 وبأختصار يقول ان الكرد هم السكان الأصليون المحليون للمناطق الجبلية لآسيا الصغرى، وأن اللغة الكردية تكونت في هذه المناطق واصل الكرد محاط بالغموض وهناك نظريات شتى تبحث في أصلهم وقد غالى بعضهم ووصفهم بنسل الجن ومنهم من يرى أصلهم يعود الى أولئك الذين هربوا الى الجبال خوفا من بطش وتنكيل وذبح الضحاك "بيوراسب" حيث كان يذبح الأطفال ليطعم الثعابين فوق منكبيه ويهرّب آخر الى الجبال كما تقول الأسطورة حيث تجمعوا في الجبال وتزاوجوا ومنهم ظهر الشعب الكردي. ويعتقد آخرون أنهم من أصول عربية. نعتقد ان الأسباب التي أدت الى وصف الكرد بالقسوة والغلظة وكونهم أشرار ومن نسل الجن جاءت من الشخص الذي أشار الى نمرود بعمل منجنيق لألقاء سيدنا إبراهيم عليه السلام في النار وكان كرديا، وأن ابن جرير في تفسيره يشير الى ذلك، عليه بنيت بعض النظريات وإدعى البعض ان الشعب الكردي نسل تلك الحقبة. و يُجمع غالبية الباحثين أن الأكراد هم سكان منطقة سلسلة جبال زاكروس وسكان الأقسام العليا من نهر فرات ومناطق بحيرة وان والأقسام الجنوبية من جبال طوروس .

استنادا الى القرآن الكريم فإن موطن الأكراد هي مهد السلالة البشرية بعد طوفان نوح عليه السلام حيث سفينته رست على جبل (جودي) استنادا للآية الكريمة 44 من سورة هود "وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي" والجودي جبل يقع في أراضي كردستان تركيا الآن بالقرب من مدينة (شرنخ) أي مدينة نوح وبحسب الباحثين فإن (جودي) إما ان تكون (جوتي أي كوتي) وهو اسم احد فروع اجداد الكرد أو مركبة من كلمتين كرديتين هما (جه بمعنى المكان و - دي بمعنى رأى) أي رأى المكان، ولكن هنا لم يتفق الباحثون هل ان الكرد كانوا هم السكان الأصليين أثناء الطوفان لتلك المنطقة ام لا؟؟

شكل القرن الثاني عشر محطة بارزة في تاريخ كردستان والأكراد ففيه برزت كردستان ككتلة جغرافية وفيه تبوأ أسر كردية مكانة بارزة في تاريخ كردستان. ... (وتمكنت كردستان في النصف الثاني من القرن الخامس عشر من التغلب على رواسب الغزوات التركية والمغولية نهائيا وشكلت كتلة مستقلة تميزت بلغة واحدة وثقافة واحدة وحضارة واحدة)² وقد دخل الكرد الدين الإسلامي بعد فتح بلادهم على يد الصحابي (عياض بن غنم) وذلك في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رض) سنة 640 م، بعدما كانوا يتبعون الديانة ((الزره دشتية)) وكانوا يعيشون كمجموعات قبلية ضمن الأمبراطورية الفارسية الساسانية حيث لم يكن يملكون كيانا سياسيا خاصا بهم ودخل الشعب الكردي طواعية لأنهم ذاقوا الأمرين على أيدي

² احمد محمد احمد، أكراد الدولة العثمانية، مؤسسة سيرين، 2009، ص 31.

مستغليه من الروم تارة والفرس تارة أخرى وكانت كردستان مسرحاً للحروب التي كانت تدور بين الدولتين. وكان أبناء الكرد هم وقود تلك المعارك. وقد عامل المسلمون الزرادشتيين معاملة أهل الكتاب والآن أغلب الكرد مسلمون وعلى المذهب الشافعي وقسم منهم على المذهب الشيعي كما يشكل 5% من الكرد الديانة الأيزيدية.

يذكر الكاتب شاكر خصيباك في كتابه الكرد والمسألة الكردية من أن لفظ كردستان ظهر لأول مرة عند المستوفي في "نزهة القلوب" ويشير آخرون أن أول من أطلق كلمة كردستان على الأرض التي يعيش عليها الكرد هم السلجوقيون في القرن الثاني عشر أبان حكم السلطان السلجوقي (سنجر عام 1157) حينما أطلق اسم كردستان على احد مقاطعات مملكته، وقد ظهر من بين الكرد قادة عظام وحكماء ومفكرين ومن أبرزهم القائد صلاح الدين الأيوبي المولود في 1136 والمتوفي في دمشق سنة 1193 والذي أسس الدولة الأيوبية ودام حكم الدولة الأيوبية 81 سنة وحققوا إنتصارات كبيرة للمسلمين أبرزها إنتصاره على الصليبيين في معركة (حطين) وذلك في يوم السبت 4 تموز 1184.

وبعد ان ساند الكرد السلطان العثماني وذلك نصرة للمذهب السني بعد ان حرضهم السلطان ضد المذهب الشيعي، وإعجاباً بالدولة العثمانية من حيث قوتها، فقد إنتصرت الدولة العثمانية في معركة جالديران 1514 على الدولة الصفوية (بغض النظر عن جالديران كانت هناك اسباب أخرى أدت الى تخلي الزعماء الأكراد عن السيادة الصفوية فقد تأثروا بالدرجة الأولى بعرض القوة العسكرية للعثمانيين، كما كانت هناك ايضاً شكوك دينية متبادلة بين القبائل الكردية السنية وحكام إيران الجدد وعلى الرغم من تخلي الشاه إسماعيل عن معتقداته القزلباشية لصالح مذهب الأتني عشرية)³

وأيضاً كان هناك هاجس كردي من أن الشاه إسماعيل كان ينوي ان يسלט على الكرد حكماً إداريين من التركمان والفرس وبما ان الكرد أرادوا ان يحكموا أنفسهم بنفسهم فقد ساندوا السلطان العثماني، وبعد إنتصار الدولة العثمانية على الدولة الصفوية أصدر السلطان العثماني سليم الأول أوامره الى الشخصية الكردية الحكيم إدريس البدليسي والذي كان مستشاراً للسلطان بتشكيل إمارات كردية على أن تكون عضداً للدولة العثمانية ضد اية هجمات تتعرض لها الدولة العثمانية وكانت هناك كثير من الإمارات الكردية منها (إمارة بابان، إمارة سوران، إمارة باهدينان، إمارة بوتان)

من الصعب تقدير عدد سكان الكرد، حيث لا توجد إحصاءات دقيقة ولا يمكن الاستناد إلى المصادر الرسمية في الدول التي يتواجد فيها الكرد وبخاصة في تركيا وإيران وسوريا، حيث هم دأبوا على إخفاء العدد الحقيقي للكرد لأغراض سياسية والكثير من الكرد خوفاً من الملاحقات السياسية أخفوا قوميتهم الحقيقية كذلك. وتوجد مصادر متناقضة ومختلفة لعددهم منهم من تم تقليص عددهم الى ادنى مستوى ومنهم من يغالي في عددهم ولكن التقديرات تشير إلى أن عدد الكرد يربو

³ مكحول ديفيد تاريخ الاكراد مصدر سبق ذكره ص 67.

على (40) مليوناً موزعين على أربع دول هي العراق وتركيا وإيران وسوريا بشكل رئيسي ويوجد أعداد منهم في دول كثيرة أخرى منها لبنان، أذربيجان، أرمينيا واليمن وجورجيا وكازاخستان وتركمانستان فرغم عدم وجود إحصاءات رسمية لكن وفق تقديرات عام 2000 بلغ أكثر من 36 مليون موزعين على الشكل التالي 18 في تركيا و 9 مليون في إيران و6 مليون في العراق، ثلاثة ملايين في سوريا ونصف مليون في دول الأتحاد السوفيتي السابق الى جانب مليون يعيشون في الدول الأوروبية وأمريكا.

ويمكن تحديد جغرافية كردستان بالشكل الآتي يبدأ خط مستقيم عند قمة آارات في الشمال الشرقي، ينحدر جنوباً الى الجزء الجنوبي من جبال زاغروس ومن تلك النقطة نرسم خطاً مستقيماً نحو الغرب الى الموصل في العراق ومن ثم خطاً مستقيماً نحو الغرب يمتد من الموصل الى المنطقة التركية من لواء الإسكندرونة ومن تلك النقطة يمتد خط نحو الشمال الشرقي حتى أرضروم في تركيا ثم من أرضروم يمتد الخط نحو الشرق إلى قمة آارات. المصدر الرابع غير موجود في اسفل الصفحة

تقدر مساحة كردستان 409650 كم مربعاً وتقع بين خطي طول 30 درجة و40 درجة شرقاً، و 37 درجة و48 درجة غرباً. وكان أول تقسيم لكردستان إثر معركة (جالديران) سنة 1514 بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية والتقسيم الثاني كان بين بينهما أيضاً بموجب " قصر شرين " سنة 1639 والتي بموجبها إستحوذت الفرس على المناطق الشمالية الغربية من إيران بينما إستحوذت السلطة العثمانية على باقي مناطق كردستان. وكذلك التقسيم الأستعماري بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في إتفاقية سايكس بيكو.

تعتبر منطقة كردستان جبلية وعرة وهذه احد الأسباب التي أحتفظ الشعب الكردي بهويته ولغته وثقافته رغم الغزوات التي تعرض لها. ومن ناحية أخرى كما يرى الباحثون هذه المنطقة الجبلية أثرت على تطور ونمو عموم المنطقة. وبحسب رأي بعض الباحثين ان لهذه الطبيعة الجبلية القاسية تأثير واضح على الشخصية الكردية والتي توصف في بعض الأحيان بالخشنة او الصلابة لأن نمط الحياة في الجبال الوعرة تستوجب القسوة وقوة التحمل لذلك فان الشخص الكردي سريع الحماسة والغضب وأنه الى جانب كبير من الأستقامة والشهامة والأخلاص ولعل الصفة الأخيرة هي ما يتميز بها الكردي كقاعدة وهناك إستثناءات حيث لا يخلو أي مجتمع من الصفات الرديئة الى جانب الصفات الحميدة كذلك. ويرى آخرون ان هذه الطبيعة هي التي كانت وراء من ان يكون الكرد على شئ كبير من الجمال حيث الطبيعة الخلابة.

يعشق الكردي الحرية وعدم الرضوخ للغير لذا تراه يتخذ من الجبال سكناً حيث يهوى السكن في الأعالي ويرفض الظلم من كائن كان وكثيراً ما كانوا يثورون على رؤساء قبائلهم بسبب الجور والظلم والمعاملة القاسية. وقد نشر الرحالة السويدي (هاير) في سنة 1889 بحثاً تحت عنوان " كردستان قطعة من السماء " يوصف فيه الأكراد من انهم شعب محب للحرية ويمتاز بالشجاعة ويكرم ضيوفه ويعشق

الجال ويمتازون بشجاعة فائقة وهو يلزم سلاحه ويحبه كثيرا، لأن إقتناء السلاح يعتبر من مظاهر الرجولة والطبيعة القاسية والوعرة تتطلب إقتناءه خوفا من الغزوات والتعرض للسلب والنهب والغدر، بالمقابل نرى من المستشرقين من يصفهم بصفات سلبية كثيرة. ومن صفاتهم ايضا الصدق والثقة بأخرين وهو يتوسم فيهم الصدق ايضا وكل من عايش الشعب الكردي يتبين له وبجلاء من ان الفرد الكردي شخصية موثوقة ويمكن الإستكانة اليه والاعتماد عليه ويمتاز الكردي برباطة الجأش والتضحية في سبيل الأرض والتي هي عالية عنده وتمسك بها لأنها هي مصدر عيشه وفي المجتمع الكردي توجد عادة (الثأر) وكانت مظهرا من مظاهر الأنتقام الذي يلجأ الشخص المعتدي عليه.

يتفق المستشرقون والذين زاروا منطقة كردستان. ان (فلكلورا) على جانب كبير من الثراء وكذلك الأدب الكردي الذي يزخر بكثير من الحكايات والأساطير الشعبية والأمثال والحكم هو شعب يحب النكتة كثيرا.

المنطقة التي يقطنها الشعب الكردي تنوعت شعوبها وثقافتها وتمازجت عبر التاريخ وهذا أدى الى تكوين مجتمع متنوع هو في الوقت الذي يعتبر فيه مصدر ثراء حيث التنوع الثقافي والتبادل التجاري ولهذه الشعوب مشتركات كثيرة. وظهرت ايضا ديانات ومذاهب عديدة منها الديانات التوحيدية وقامت فيها حضارات كبيرة لأقوام مختلفة وهي منطقة ثرية بمصادرها الطبيعية ووفرة مياهاها وهي بشكل كبير منطقة زراعية و سياحية رائعة لأعتدال مناخها حيث يعتبر شبه إستوائي اذ معدل الأمطار يتراوح سنويا ما بين 200 الى 350 مم في سهول كردستان وفي المناطق الجبلية فمعدل سقوط الأمطار اكثر بكثير. ويتفاوت معدل سقوط الأمطار من عام الى عام وفي السنوات الأخيرة إنخفض معدله العام، الى جانب وجود معادن كثيرة أخرى ولكن لم تجر التحريات الجيولوجية بشكل كامل لمنطقة كردستان لمعرفة ما يمكن في باطنها من معادن وتوجد مصادر للطاقة بشكل كبير من اهمها البترول.

ويشترك الكرد مع أقوام أخرى بعيد نوروز (اليوم الجديد) هو اليوم الذي إنتصر (كاوه) الحداد على سفاك الدماء (الضحاك) (بيوراسب) وتم تخليص الشعب الآري من ظلم الضحاك، وأن هذا العيد هو من بقايا الديانة الزردشتية وهو بداية الانقلاب الربيعي ويصادف 21 آذار. وآخرين يرون ان 21 آذار هو يوم نشوء إمبراطورية ميديا وإنتصارها على الآشوريين عام 612 ق. م على يد الميديين بقيادة ملكهم (كيخسرو) وان إنتصار الميديين هو الأرجح هامش وهو عيد رأس السنة الكردية. ويعتبر عيد نوروز أي (اليوم الجديد) في الثقافة الكردية مآثرة قومية يجسد سموخهم بوجه الظلم، وهو يرمز لأنتصار الحق على الباطل وبداية عهد جديد حيث تحول الى كرنفال سنوي يجسد حب الكرد للطبيعة لأنه يصادف بداية فصل الربيع. ففي يوم العشرين من آذار بعد مغيب الشمس يتسلق الشباب والشابات الجبال والوهاد ويضرمون النيران على القمم المرتفعة المرئية لكي يشاهدها الناس وترى التسابق بينهم للتسلق الى أعلى القمم، وفي اليوم التالي أي 21 آذار وفي الصباح الباكر

يلبسون أبهى الملابس الفلكلورية ويخرجون من بيوتهم محمّلين بالطعام والشراب،
ويقضون يومهم على صوت الأغاني الفلكلورية والدبكات والرقص.

المطلب الثاني:- القضية الكردية في معاهدة سيفر ولوزان.

كانت هناك فرصة لحل القضية الكردية اعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد كثف الكورد من مساعيهم لاستثمار الظرف الدولي الجديد، فقد توفق شريف باشا بإدخال ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية في معاهدة سيفر^(*) التي أبرمها الحلفاء بباريس آب 1920، وقد كرس ذلك عملية تدويل القضية الكردية ولأول مرة حيث وضعت الأسس القانونية لحق تقرير المصير للشعب الكردي رغم أنها كانت من طرف آخر جائزة بحق الكرد حيث لم تشمل جميع مناطق كردستان بل فقط كردستان تركيا حاليا وقد ميزت المعاهدة بين الكرد والأقليات الأخرى، وهي الوثيقة الوحيدة في تاريخ القضية عرفت العالم على القضية الكردية، وقد كانت هناك خارطة طريق، متى ما تجاوزها الكورد وبمجرد موافقة عصبة الأمم عليها وتصديق تركيا وموافقتها عندئذ يحق لهم المطالبة بالاستقلال فقد جاءت في بنود 62، 63، 64 من المعاهدة (تشكل لجنة من حكومة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لتقديم خلال ثلاثة اشهر خطة لحكم ذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها الغالبية من سكان شرق نهر فرات...توافق الحكومة التركية بموجب هذه المعاهدة على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة في المادة 62 في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرارات للحكومة المذكورة - المادة 63. وإذا حدث خلال السنة الأولى من تطبيق هذه الاتفاقية أن تقدم الشعب الكردي القاطن في المناطق التي حددتها المادة - 62 - الى مجلس عصبة الأمم قائلين. إن غالبية سكان هذه المناطق ينشدون الاستقلال عن تركيا) وسوف تطبق هذه المواد في حال إجراء إستفتاء بين الأهالي في المنطقة الكردية في ما إذا كانوا يريدون الانفصال عن الدولة التركية أم لا؟ بعدئذ تُعرض النتائج على عصبة الأمم لمناقشتها وإصدار القرار المناسب بشأن ذلك، أي سوف تقيم عصبة الأمم فيما إذا كان الكرد جديرين بالاستقلال وبعد ذلك يبلغ القرار المتخذ الى الحكومة التركية و والتي عليها الأذعان لقرار، وتركيا من جهتها حاولت وبشتى الطرق عرقلة تطبيق المعاهدة، ولم تقم تركيا بالمصادقة عليها ايضا إستقلال المناطق الكردية لم يتحقق التي كانت تابعة للدولة العثمانية. حيث لاتعتبر المعاهدة نافذة المفعول وقت التوقيع عليها بل يجب المصادقة عليها و أن يصدر بحقها قرار.

مصالح الدول الكبرى تطلبت إبرام مجموعة من الاتفاقات الثنائية مما مهد إلى إلغاء معاهدة سيفر (فالمشهد عصر إذ كان على الشكل الآتي : أمريكا كانت تحبذ إنشاء دولة أرمنية واسعة على حساب المناطق الكردية الشمالية كترجمة فورية ومختزلة لمبادئ ولسون، وروسيا كانت تميل لمد نفوذها الى داخل كردستان حتى

(*) عقدت معاهدة في مدينة سيفر في فرنسا والتي سميت بأسمها في 10/ آب /1920 بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا ودول أخرى) والدولة العثمانية المنهزمة في الحرب وقد كانت تحتوي 13 بابا و433 بندا بموجب تلك المعاهدة كان من المفروض ان تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها للشعوب غير تركية ومنهم الشعب الكردي. ينظر الى الملحق رقم (1).

منطقة رواندوز، أما فرنسا كانت وما زالت ضد إستقلال كردستان وكانت تهدف الى ضم أكبر جزء من كردستان الجنوبية " لواء الموصل مع نبطها " الى مملكة العراق.... وكان الغطاء القانوني لكل هذه الإجراءات الاستعمارية هو إلغاء معاهدة سيفر والتمهيد لاتفاق جديد في لوزان في 25 /تموز/1923)⁴

ففي 1921/11/17 أرسلت فرنسا مذكرة الى إنكلترا تقول : إن حكومة فرنسا تعتبر معاهدة سيفر معاهدة غير ذات حكم لأنها لم تصدق من قبل تركيا، وأعلنت فرنسا وبشكل رسمي في 1921 من انها تعيد النظر في معاهدة سيفر. . وكانت فرنسا وتركيا قبل ذلك قد ابرمت إتفاقية تفاهم وصداقة بينهما في 1921/10/20، حيث كانت هناك حكومتان في تركيا وقتذاك حكومة تابعة للسلطان والتي كانت طرفا في معاهدة سيفر وحكومة أنقرة، ففرنسا عقدت الاتفاقية الجديدة مع حكومة أنقرة وكانت بمثابة إعراف بالحكومة وفي العين ذاته رفض الحكومة التابعة للسلطان ورفض معاهدة سيفر ايضا وارادت فرنسا التخلص من معاهدة سيفر لأنها بالأساس كانت تخدم مصالح بريطانيا.

كان لعدم التوافق الكردي حول بنود معاهدة سيفر من جهة وظهور كمال اتاتورك القوي من جهة أخرى العامل المساعد لنسف بنود المعاهدة (.. وولادة حركة تركية جديدة بقيادة أتاتورك لأن حركته نقلت تركيا نقلة نوعية وجعلها طرفا قويا في "اللعبة السياسية" تستطيع ان تتاور و ترفض أمورا وتقبل أخرى)⁵ فسعت فرنسا وبجهود حثيثة الى التمهيد لعقد مؤتمر جديد، فعقد مؤتمر لوزان في 24 /تموز/ 1923، الذي أهمل فيه الحلفاء كليا ما تضمنته معاهدة سيفر ولم يأت على المسألة الكردية لا من قريب ولا من بعيد حيث رئيس الوفد التركي (عصمت إينينو) رفض رفضا تاما ورود ما يشير الى الكرد بتاتا، ومع ان مؤتمر لوزان وبشكل غير مباشر دعا تركيا الى إحترام سكانها (أن مرحلة سيفر - لوزان تمثل ما يمكن نعتة بالحدث الماساوي في تاريخ النضال الكردي في سبيل الأستقلال فالعود المتكررة التي ظلت حبرا على ورق أفضت بالکرد الى الأعتقاد بأنهم مجرد آلة مسخرة بيد القوى العظمى)⁶

ورب سائل يسأل هل ان بريطانيا وفرنسا الدولتان العظميان كانتا جادتين لمنح الأستقلال لكردستان بموجب إتفاقية سيفر والتي كانت هي جزء من معاهدة فرساي والتي فرضتها على تركيا (كان همهما الحقيقي الحيلولة دون إتساع الأثر الذي أحدثته ثورة أكتوبر الأستراكية العظمى وكانت الدولتان تنويان إقامة دولة متخلفة

⁴ آزاد احمد علي، معاهدة سيفر ومشروعة إستقلال كوردستان، موقع

www.sotakhr.com.2006

⁵ احمد محمد أحمد و أكراد الدولة العثمانية، مطبعة سبيريز. 2009، ص 495.

⁶ إحسان محمد، كردستان ودوامه الحرب، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن 2000 ص 29

إقطاعية تكون بمثابة العازل بين تركيا وروسيا السوفياتية وكنقطة استراتيجية محتملة ضد الأتحاد السوفياتي قريبة من حقول النفط في القفقاس)⁷ وللأمانة العلمية نقول كما أشار كثير من الباحثين من ان هناك عوامل عديدة ادت الى عدم تنفيذ بنود معاهدة سيفر منها عدم توافق الكرد فيما بينهم ليستثمروا هذه الفرصة فمنهم من كان ينشد الاستقلال ومنهم من فضل البقاء مع تركيا ومنهم من كان ذو نزعة دينية يحرم الخروج من طاعة السلطان. . والتلكا الواضح من قبل الحلفاء في تشكيل اللجنة التي اقترحوها في مادة 62 لتقديم خطة حكم ذاتي ناهيك من أن الأتفاقيه كانت مشروطة بتصديقها من قبل تركيا وتم تحديد ذلك بفترة سنة أي تصديقها لم يكن ملزما بالإضافة الى شرط تعجيزي آخر وهو " شرط ان يوافق عليها أغلبية السكان " ومن المعلوم كان يسكن في المنطقة حينها كثير من الأرمن والآشوريين والذين هم كذلك كانوا يتطلعون الى الاستقلال، ولم تذكر الأتفاقيه شرط ان يقبلها غالبية الكرد بالإضافة الى شرط آخر وهو في حال استكمال جميع الإجراءات وإستحصال موافقة كل الأطراف سيكون إقرار الأستقلال بأتفاقيه لاحقة هذا التأخير فسح المجال ليعيد الأتراك فلولهم وتجميع قواهم، ليظهر القائد التركي مصطفى كمال أتاتورك أي " أب الترك" ويحرز إنتصارات كثيرة مما أظهر تركيا بمظهر المنتصر القوي ورفضوا تلك المعاهدة والتي كانت جائزة بحقهم كما هم صرحوا بذلك، وكذلك إستمال الكرد الى جانبه لأحراز إنتصاراته تلك ووعدهم بعود معسولة كثيرة من ان الوطن للجميع وضرورة الدفاع عنه ومنع بذلك نية الكرد للتحالف مع الأرمن، وبعدها ساعده الكرد و استتبسلاوا انقلب عليهم ونادى بأن تركيا هي للأتراك " سعيد من قال أنا تركي " وكذلك من الأسباب التي ساعدت أتاتورك لعدم القبول بمعاهدة سيفر هو الدعم الروسي له، حيث كان الروس يعتقدون أن من شأن تقوية أتاتورك كفيل برفض بنود سيفر والتي كانت هي من صنع البريطانيين. وكذلك كمال أتاتورك تعهد بإلغاء الخلافة الإسلامية والتنازل عن ولاية الموصل وغيرها من التنازلات مقابل تخلي الحلفاء عن التمسك بمعاهدة سيفر وأيضا ولسوء تقدير الكرد لنمط تحالفهم مع أتاتورك وعدم معرفتهم لميزان القوى والاقتناع بسرعة بالعود، فقد أنتصر أتاتورك على حكومة السلطان والتي أبرمت معاهدة سيفر، حدث ساهم في هدم آمالهم القومية ففي 1922 ويطيح بالحكومة في قسطنطينية إسطنبول حاليا هذه الحكومة التي كانت قد وقعت على معاهدة سيفر وطالبت بإلغاء المعاهدة وذلك مُهد الطريق لعقد معاهدة جديدة وهي معاهدة لوزان في 24 /تموز/ 1923 وكما أسلفنا ان المعاهدة لم تشر الى حقوق الشعب الكردي وتم تجاهل ما كان قد جاء في معاهدة سيفر والتي لم تلغى او تلغيتها المعاهدة الجديدة أهم مسألة درست في لوزان هي مسألة ولاية الموصل والتي كان للبريطانيين الدور الكبير في إلحاق الولاية بالعراق مقابل تخليهم عن بنود معاهدة سيفر وهكذا تخلت بريطانيا ايضا عن الكرد وتركتهم يواجهون مصيرهم بنفسهم بعد كل الوعود.

⁷ قاسموا عبدالرحمن، كردستان والأكراد، دراسة سياسية وإقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت الطبعة الأولى 1970، ص 63.

المطلب الثالث :- نشوء الدولة العراقية والقضية الكردية

أحتل الإنكليز العراق عام 1917م، ووضع تحت الانتداب البريطاني في 3 آذار/1920م وجاء قرار تشكيل دولة العراق في مؤتمر القاهرة الذي أنهى جلساته في 9 /أبريل/ 1921، ونودي بالشريف ملكا على العراق في 11 تموز 1921 م وتوج على العرش في 23 /آب/ 1921.

لقد نصت المادة ((16)) من لائحة الأنتداب البريطاني بصدد حقوق الشعب الكردي على ((الاشيئ في هذا الأنتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكردية))^(*)

فقد فطن الملك والذي كان ذا بعد نظر ثاقب وجوب إلحاق ولاية الموصل بالمملكة العراقية لأحداث توازن في تركيبة العراق المذهبية حيث أغلبية سكانها كانوا من الشيعة وولاية الموصل سنية فبذلك يحدث موازنة طائفية.

إن الكيان الجديد ومنذ تأسيسه (واجه مشاكل متعددة فلم يألف سكان الولايات العثمانية الثلاث الموصل، بغداد، البصرة، كيانا سياسيا متماسكا من قبل وكانت الولايات الثلاث تتميز بخصائص قومية و طائفية خاصة تختلف كل منها عن الأخرى)⁸.

هذا التميز جعل من الكرد يبحثون عن ما يحقق لهم طموحهم القومي سيما وأنه كانت هناك وعود كثيرة للكرد وسعى الأكراد بكافة طبقاتهم بمن فيهم رجال الدين الى تشكيل دولة مستقلة تحت الأنتداب البريطاني وعندما جرى إستفتاء لأنتخاب فيصل ملكاً للعراق، (صوت أكثر أكراد الموصل وأربيل الى جانب إنتخابه على شرط الإدارة اللامركزية، وصوت أكراد كركوك ضده أما أكراد سليمانية فلم يشتركوا في الاستفتاء)⁹.

في عام 1918 توجه كولونيل ئي تي ولسن الحاكم الملكي العام الى السليمانية وطلب لقاء شيخ محمود الحفيد ليستفسر عما يعانون منه وما يطلبونه ويقول ولسن بصدد الأجتماع وما تمخض عنه وحول إنطباعاته (أنهم غير متفقين على نوع الحكم الذي ينشدونه للمنطقة الكردية، فقد أعرب فريق عن رغبته في حكومة

^(*) لقد أشار كثير من الكتاب والمؤرخين الى هذه النقطة وقد وردت في سلسلة الكتب والمصادر مثلا (تاريخ الوزارات العراقية) للمؤرخ عبدالرزاق الحسيني وفي كتاب ماجد عبد الرضا الموسوم ((القضية الكردية في العراق)) طبعة بغداد منشورات الطريق الجديد، 1975. وفي كتاب خالد يونس خالد الموسوم ((كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي)) طبعة ستوكهولم 1990

⁸ موقع المعرفة، اكراد العراق. www.marefa.org

⁹ حسين فاضل، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الأنكليزية والتركية في الرأي العام، مطبعة الرابطة بغداد 1955، ص 15.

مستقلة وطالب غيرهم بألحاق مناطقهم بالعراق، وراى غيرهم أن تربط المنطقة الكردية بحكومة لندن مباشرة¹⁰.

يلاحظ ان الكرد لم يتفقوا على صيغة معينة او القبول بحكم متفق عليه من قبل الكرد، وكانت هناك هواجس ومخاوف من إلحاق الكرد بالعراق دون ضمان حقوقهم لذا فإن بعض ساسة الكرد طالب بالأسقلال، وعلى اساس ذلك أصدر المندوب السامي بيانا رسميا يؤيد ويتفهم المخاوف الكردية وقد إقترح جملة من الأمور في ما إذا رغب الكرد بالبقاء في ظل الحكومة العراقية (وقد قبل الكرد القاطنين في اللواءين الموصل وإربيل بمقترحات المعتمد السامي البريطاني فأصبحوا من العراقيين. .أما الكرد القاطنون في لواء السليمانية فقد رفضوا فكرة الانضمام الى العراق فظل هذا اللواء تحت الهيمنة البريطانية يحكمه موظف بريطاني)¹¹.

في معاهدة لوزان كان قد تم التحضير لألحاق ولاية الموصل بدولة العراق ولكن بشروط منها الأخذ بنظر الاعتبار المطالب الكردية في حكم ذاتي وأن يستفتوا في امر الألحاق وأن يشرف الكرد على الإدارة وتكون لغتهم اللغة الرسمية وكذلك تعهدت سلطة الأنتداب والحكومة العراقية باحترام حقوق الشعب الكردي ولكن تبين من نتائج المفاوضات التي جرت لعقد معاهدة لوزان (أن الأمل في خلق دولة كردية تضم المناطق الكردية من العراق ضعيف جدا، وأنه لايد من إدخال المناطق الكردية العراقية ضمن حدود المملكة العراقية وعلى هذا أصدرت الحكومتان العراقية والبريطانية بيانا مشتركا في 24 كانون الأول 1922)¹² حيث جاء في البيان ((تعترف حكومة صاحبة الجلالة والحكومة العراقية بحقوق الكرد الذين يعيشون ضمن حدود العراق في إقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وتأملان في أن تتوصل العناصر الكردية فيما بينها الى إتفاق بالسرعة الممكنة حول شكل الحكومة التي يرغبون بأقامتها والحدود التي يرغبون أن تمتد إليها وأن ترسل وفدا الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع كل من الحكومة العراقية وحكومة صاحبة الجلالة))^(**).

¹⁰ الحسيني عبدالرزاق، تاريخ العراق الحديث، الطبعة الخامسة، 1982، مطبعة دار الكتب، ص302

¹¹ المصدر السابق ص307

¹² الصالحي عدنان، مركز الأمام الشيرازي، الخميس 15/ تشرين الثاني 2007، الموقع

www.shrsc.com

^(**) وجه هذا البيان الى شيخ عبدالكريم (شيخ منطقة قادر كرم) بتاريخ 1922/12/24 يُراجع وثائق المخابرات البريطانية رقم 371، وكذلك كتاب (كرد وترك وعرب) لمؤلفه () ص 311-312، وفي صفحة 291 من ترجمة جرجيس فتح الله الحامي للكتاب، ويُراجع الدكتور وليد حمدي الأعظمي بعنوان – الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية. وردت كل ذلك في مقال للدكتور سعدي برزنجي في مجلة متين

كانت كل من بريطانيا وتركيا تعلمان أهمية ولاية الموصل والذي لم يبت في أمرها ولم يتم ترسيم الحدود الجنوبية لتركيا، حيث أتفق على تسوية الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا، بين الحكومتين التركية والبريطانية في غضون تسعة أشهر وفي حال عدم توصلهما إلى أي إتفاق عندئذ تحال القضية إلى مجلس عصبة الأمم. عقد مؤتمر في 19/5/1924 لتسوية مشكلة ولاية الموصل ولكنه لم يكتب له النجاح بسبب إصرار رئيس الوفد التركي عصمت إينيو على "أن الأكراد والأتراك أبناء وطن واحد" ويستحيل إقطاعهم عن وطنهم. وقد إقترح ((كريزون)) إحالة المشكلة الى تحقيق مستقل لأصدار قرار بشرط أن يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار وأحيلت مسألة الحدود الى مجلس عصبة الأمم وقرر المجلس تشكيل لجنة دولية لبحث مشكلة الموصل، وصلت اللجنة الى الموصل في عام 1925. وقامت بالتحريات وقدمت تقريرها الى مجلس العصبة.

أسفرت نتائج التحريات عن " أن الكرد يختلفون عن الترك وما هم بعرب"، يقر التقرير بوجود امة مستقلة وهي الأمة الكردية. وقد قرر مجلس عصبة الأمم في يناير 1926 ضم ولاية الموصل الى الدولة العراقية في لوزان أخبر ((كريزون)) عصمت أنينو الممثل التركي، (بأن جميع معلوماتنا تؤكد بأن الأكراد، بتاريخهم المستقل، وعاداتهم وأخلاقهم وشخصيتهم يجب أن يكونوا أمة مستقلة)¹³. وتم تثبيت الحدود بخط برنسل وأصبحت ولاية الموصل جزءاً من الدولة العراقية وتم تقسيم كردستان الى كردستان - العراق وكردستان - تركيا وجاء في التوصيات بالأقرار بحقوق الشعب الكردي ولكن التطبيق العملي الوحيد لهذه التوصيات كان مجرد إصدار حكومة بغداد قانون اللغات المحلية في 1926 والذي اتاح للكرد الدراسة في المراحل الابتدائية بلغتهم.

أن الشعب الكردي لن يُستغنى في أمر إلحاقه بدولة العراق بسبب الحجج البريطانية المتمثلة بان الشعب الكردي لا يملك من الوعي السياسي ليؤهله لأختيار مصيره بنفسه عبر الاستفتاء، وردا على ذلك قام الشيخ محمود الحفيد بتنصيب نفسه حاكما للسليمانية والمطالبة بالاستقلال لضمان الحقوق القومية للشعب الكردي (وأجبر المستعمرين الأنكليز أن يستدعوه لتشكيل حكومة كردية مستقلة ذات علاقة بالدول المجاورة، وقد اعترفت الحكومتان البريطانية والعراقية بحكومة الحفيد عام 1922 وكانت عاصمتها السليمانية ونصب الشيخ محمود الحفيد نفسه ملكا عليها ورفع العلم الكردي)¹⁴

في سنة 1932 قبل طلب العراق بالانضمام الى عضوية عصبة الأمم بعد أن أصدرت بيانا رسميا متضمنا (16) بندا وذلك في أيار عام 1932 تضمن تعهدات عديدة يتعلق قسم منها بالحقوق الكردية خاصة في المناطق التي يشكل الكرد الأغلبية فيها، منها أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية لتلك المناطق واعتبار

¹³ مؤتمر لوزان ص 357، مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفرابي 1996. ص 235.

¹⁴ خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي؟ الطبعة الأولى شباط 1990، ستوكهولم، ص 21.

تلك الألتزامات التي وردت في هذا البيان إلتزامات دولية لايجوز لأي دستور مخالفتها، ولمجلس عصبة الأمم مقاضاة العراق أمام محكمة العدل الدولية في حال عدم الألتزام بهذه التعهدات.¹⁵

نص ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945 بعد تأسيسها على نقل إلتزامات وحقوق عصبة الأمم الى الهيئة الجديدة ا باعتبارها الوريث الشرعي للعصبة. وقد تجاهلت الأمم المتحدة الحقوق القومية للشعب الكردي ولم يُصدر قرارا بالأشارة الى حقوقهم القومية. ومن جانبهم ابدى الاكراد معارضة شديدة وشعروا بغبن كبير فكانت الانتفاضات والثورات للأقرار بحقوقهم القومية. وفي ايلول عام 1930 دعيّ وجهاء السليمانية لأنتخاب هيئة للمجلس النيابي لكن الأهالي هاجم المجتمعون ورشقوهم بالحجارة بسبب معارضتهم الشديدة لإجراءات الحكومة وتم تفريق المتظاهرين بقوة السلاح وهكذا توالى الانتفاضات والثورات ضد الحكومات المتعاقبة.

خلاصة القول ان القضية الكردية (تعتبر الأكثر جدلا والأكثر تعقيدا لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية وكان الطابع المسلح متغلبا على الصراع منذ بدايته ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي وديني وطائفي معقد فأن الأكراد العراقيين غالبا وصفوا بكونهم أصحاب نزعات إنفصالية وأنهم لم يشعروا بالانتماء الى العراق بحدوده الحالية)¹⁶

¹⁵ ينظر الى الملحق رقم (3)

¹⁶ نفس المصدر.

المبحث الثاني : - الظروف السياسية/ الاجتماعية لكرديستان العراق بعد نشوء الدولة العراقية .

أن اول دستور للعراق في 1925 والذي وضع مشروعه في لندن لم يتطرق ولم يشير بوجود القومية الكردية ولم يُعامل الشعب الكردي على أساس كونه القومية الثانية، ومن جانب آخر لم تكن للكرد اية احزاب سياسية تذكر وكان دور مثقفي الكرد هامشياً. فبعد ان إنتهى الأنتداب البريطاني واصبح العراق عضوا في عصبة الأمم تقدم الشيخ احمد البارزاني بطلب الى عصبة الأمم بضرورة منح الكرد حكما ذاتيا ورفض بناء مخافر بالقرب قرية بارزان للسيطرة على نشاطه المتزايد فقد قام الشيخ احمد البارزاني بتسليح و تجهيز قوات كردية للظهور بالمظهر القوي وأيضا بمثابة تهديد لبريطانيا بأننا نملك قوات ونستطيع التأثير عليكم، فرُفض الطلب وعلى اثر ذلك بدأ السلاح الجو البريطاني بقصف منطقة بارزان والتي كانت خالية من المقاتلين وبدأت القوات البرية بالزحف عليها أكثر من مرة وبعد عدة معارك غير متكافئة وبعد ان رأى الشيخ احمد من ان ميزان القوى يختل إلتجأ الشيخ احمد مع العوائل البارزانية الى تركيا، طلب العراق من تركيا تسليم شيخ احمد ولكن تركيا إشتربت إصدار عفو عنه ليتم تسليمه للعراق وسلمت الشيخ الى الحكومة العراقية في عام 1933 وبعد حين أعادت الشيخ الى منطقة بارزان ووضعت تحت الإقامة الجبرية، ولم تهدأ الدولة العراقية وتصاعدت حدة التوتر بين الشعب الكردي والأنظمة المتعاقبة على سدة الحكم في العراق وضلت القضية الكردية دون حل، وأسفرت خيبة الأمل هذه الى قيام عدة انتفاضات وثورات ومن الأحداث التي أنعشت الآمال الكردية هو قيام بكر صدقي بأنتقلاب 1936 بالرغم من أن الأنتقلاب لم يكن لصالح الكرد أو من أجلهم ولكن كونه كان كرديا وله ميول قومية. وتم إهدار الأموال والأرواح العراقية ولم تشهد المنطقة سلاما وأمنا وإعمارا بل قلاقل وحروباً.

أن العديد من الباحثين يؤكدون من ان ألمانيا حاولت دعم إنقلاب بكر صدقي لتشكيل دولة كردية او أي شكل لكيان قومي كردي، وكانت ألمانيا تنوي اولا خرق جبهة الحلفاء والوصول الى النفط ثانيا، ورد هذا الكلام في كتاب ((فريتز كروبه)) الوزير الألماني المفوض والصادر في عام 1967 " وكان بكر صدقي قد صرح للوزير عن نيته في إقامة دولة كردية،

هذه المعلومات قد وردت في أكثر من كتاب وبخاصة في كتاب " اربع مقالات رفضتها خبات " والتي قدم لها الكاتبة جرجيس فتح الله المحامي والصادر عام 2001 من مطبعة وزارة التربية - اربيل - العراق

المطلب الأول:- البنية العشائرية في كردستان العراق وتأثيراتها على البنية الاجتماعية

من الحقائق الواضحة أنه يعيش في العراق موزاييكا بشريا غنيا تضم عدة قوميات متعايشة مع بعضها البعض ولا يمكن لقومية السيطرة على الأخرى، حيث ان لكل قومية خصوصياتها وحقوقها وكرامتها، فبعد تشكيل الدولة العراقية كان للقومية العربية الباع الطويل في إدارة العراق دون مراعاة لحقوق القوميات الأخرى حيث لم يتوجه العراق بعد الاستقلال توجهها ديمقراطيا لتأسيس دولة المواطنة بل كان التمييز واضحا بتجاهل الحقوق القومية للشعب الكردي و أريد لهم ان يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية وليست القومية الثانية وأن يكونوا مخلصين دون المطالبة بأي حق لهم.

كما هو معلوم المجتمع هو (كيان اجتماعي من البشر بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الشبه مستقرة)¹⁷ فالمجتمع الكردي لا يختلف عن هذه المجتمعات حيث له بيئته وسكانه وتنظيمه الاجتماعي، والنسيج الاجتماعي قوي في المجتمع الكردي الى حد ما والعلاقات الأسرية متينة ايضا وكان في السابق شيخ القبيلة أو الأغا أو البك هم من يملكون زمام الأمور وكانوا يمثلون السلطة الفعلية للأوامر والنواهي) وكان البك والأغا يتمتعان بسلطة قانونية وإدارية غير محدودة فرأي الأغا قاطع في كافة الشؤون...وكانت خيمة الأغا أكبر الخيم وهي تحمل علامة فارقة ويخلفه بعد مماته أكبر أبنائه، وإن لم يكن للبك ذرية من الذكور يقوم شيوخ العشيرة بانتخاب رئيس جديد)¹⁸ تحرر المجتمع من هذه السلطة شيئا فشيئا سيما بعد ان اوفد العراق طلبة للدراسة في إسطنبول وكان من بين هؤلاء الطلبة طلبة الكرد مما أثروا فيما بعد في رفع الوعي الثقافي للشعب الكردي، وكانت منطقة كردستان تفتقر الى المدارس اللازمة لأحتواء الطلبة.

إزدادت الهجرة من الريف الى المدينة بسبب سوء أحوال الفلاحين والضغط الأقطاعي عليهم حيث اصبحت حيازة الأراضي للأغوات والشيوخ بعدما كانت الدولة تسيطر على الأراضي مما مكن الشيوخ والأقطاعيين من إضطهاد الفلاحين وحاول كل إقطاعي توسيع أراضيه على حساب الأضعف منه حيث ساهم الدعم الحكومي للأقطاع في تقوية الملاكين على حساب الفلاح فبعدها كان الفلاح شريكا في الأرض التي يزرعها اصبح مستأجرا لها مقابل إعطائه حصة من المنتج. أما من ناحية التطور الاجتماعي لايزال الألتزام العشائري إحدى سمات المجتمع الكردي والقبيلة بدورها مقسمة الى بطون ومن ثم الى أفخاذ.

تتحكم في المجتمع الكردي العلاقات القبلية فأن كثيراً من الثورات الكردية قد فشلت بسبب هذه الطبيعة القبلية (إذ أن معضلة الكرد التاريخية هي انقساماتهم القبلية والعشائرية والتي لعبت دورا مؤثرا في بقاء المجتمع الكردي مفككا عبر التاريخ

¹⁷ حسو طاهر، موقع المعرفة 2006/5/23. الرابط ادناه

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/841F6D30-A897-4360-BB23-13C1398D5EAA.htm>

¹⁸ قاسم عبد الرحمن، كردستان والأكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت الطبعة الأولى 1970 ص152.

ومنعت من قيام كيان كردي موحد¹⁹ وعلاقات إقطاعية قوية إبتزاز قبلي كبيرو نزوع قوي نحو ترسيخ العادات والتقاليد وإن كانت في بعض الحالات غير مستحبة. أن العلاقات الانتاجية في كردستان رعوية - زراعية تأثرت وارتبطت بشكل مباشر بطبيعة كردستان فكانت القبيلة هي صاحبة الأرض ورئيسها هو من يملك حق التصرف وكان حاكما وقاضيا في الوقت نفسه، وتحولت الى علاقات حضرية تجارية إدارية في المدن، حيث ازدادت أهمية كردستان اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وذلك بعد تدفق النفط في أراضيه في كركوك ورغم ذلك فقد أهملت منطقة كردستان وبخاصة في العهد الملكي، حيث أدى تدفق النفط الى إنشاء البنية الأرتكازية للأقتصاد العراقي بصورة عامة وضيلا في كردستان وتراجع الأهتمام بالمنطقة بسبب الحروب المستمرة حيث لم تعد العلاقات العشائرية تتحكم في ابناء العشيرة الواحدة عما كانت عليه في السابق من جهة وبين رئيس القبيلة أوالعشيرة من جهة أخرى رغم أن بعض القبائل مازالت العلاقات العشائرية متماسكة وقوية مما يؤثر على تطور العلاقات الطبيعية بين المواطنين حيث بقيت المحسوبية والمنسوبية والتفاخر بالألقاب والأنساب والتميز على أساس الجنس واضح لأن القيم التي تتحكم بالعلاقات ضمن العائلة الكردية لها تأثير كبير للذكر على الأنثى مما يؤثر على حرية وإستقلال المرأة وإنخراطها في الحياة العامة.

¹⁹محمد دهام، موقع المعرفة، 2006/06/30 الرابط ادناه

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F9107A3E-D86C-482C-9771-60F888E03C80.htm>

المطلب الثاني:- الدولة العراقية الجديدة والحقوق القومية للشعب الكردي

لم تعالج القوانين و الدساتير العراقية القضية الكردية بشكل جدي ووفقا للدساتير العراقية المتعاقبة، في العهد الملكي لم يطرق القانون الأساس الى القضية الكردية والحقوق القومية للشعب الكردي، بل أشار الى المساواة بين العراقيين وعدم التفرقة بينهم بسبب إعتبارات عنصرية أو دينية أو لغوية، وتم قبول العراق عضوا في عصبة الأمم بعد ان قدم لأئحة تضمن الحرية الكاملة للعراقيين دون تمييز وأنهم متساوون امام القانون وايضا وافقت الحكومة العراقية ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية، ولايخفى على احد ان بريطانيا كانت بالصد من المصالح العربية والكردية معا فكانت توعد الشعب الكردي ولاتفى بوعدها وايضا كانت بريطانيا هي الحاكم الفعلي للعراق حيث حاول الأستعمار إظهار الشعب الكردي بأنه ضد العرب وعملت على هذه السياسة ولكن بحكمة الكرد والعرب لم يتحقق ما كانوا يسعون إليه. عندما قام رشيد عالي الكيلاني بحركته في مايس 1941 حاول البريطانيون إقناع البارزاني و بعض ضباط الكرد بالتمرد على أوامر رشيد عالي الكيلاني ومقاومته مقابل منح كردستان الأستقلال التام فيما بعد فرفض البارزاني تلك الوعود. فبعد ان ضاق الشعب الكردي بسياسة التمييز الواضحة في العهد الملكي وبعد ان قام الضباط الأحرار بالثورة ضد النظام الملكي في العراق في 14 تموز عام 1958، علق العراقيون آمالا كبيرة على الثورة. وهرع الناس الى الشوارع بمجرد سماعهم نبأ قيام الثورة معبرين عن فرحتهم وأعلنت إذاعة بغداد عن تشكيل مجلس السيادة من كل من السادة 1- محمد نجيب الربيعي، سني 2- محمد مهدي كبة، شيعي 3- خالد النقشبندي، كردي، وتم الأخذ بنظر الأعتبار التركيبية القومية والمذهبية في العراق وتم الأعلان عن تشكيلة وزارية كانت تضم إثنين من الكرد وكذلك تم الأعلان عن دستور جديد للعراق وقد جاء في الدستور بما يخص القضية الكردية في مادته الثالثة(*) وعبر الشعب الكردي عن فرحته ولهذا الغرض شكلت وفود عديدة لزيارة بغداد لمباركة الثورة والمشاركة بالأفراح التي أقامت لهذا الغرض. وأعلن الشعب الكردي عن إستعداده الكامل للدفاع عن جمهوريته الفتية.

في ربيع 1961 قدم عدد من الوفود تمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الى بغداد لتصفية الأجواء التي توترت بين الحكومة المركزية والقيادة الكردية ولكن الوفد لم يلق اية إستجابة، وقام عبدالكريم قاسم بتوزيع السلاح على بعض العشائر الكردية لمحاربة الحزب الديمقراطي الكردستاني وأصدر عبدالكريم قاسم أمرا بإيقاف صحيفة (خبات) الجريدة الرسمية للحزب الديمقراطي الكردستاني في عام 1960 بعد ان فشل في إصدار حكم من المجلس العرفي بذلك وقدم سكرتير البارتي إبراهيم احمد الى المحاكمة بدعوى الحض على الكراهية وإنتقاد عدم تطبيق

(*) نص المادة الثالثة للدستور العراقي " العرب والأكراد يعتبرون شركاء في الوطن الواحد ويُقر هذا الدستور حقوقه القومية ضمن الوطن الواحد " اذكر تاريخ صدور القانون

الدستور وذلك في مؤتمر الطلاب الذي إنعقد في بغداد 1970، ولم تدم فترة طويلة إلا واندلعت المعارك بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية. ولولا إنعدام الثقة بين الطرفين لأمكن تجنب حرب.

بعد إنقلاب عبدالسلام عارف وحزب البعث في شباط 1963 وتعيين احمد حسن البكر رئيسا للوزراء وإصدار بيان 9 آذار والمعلن في 11 آذار 1963 والذي أكد على "يعترف مجلس قيادة الثورة بحقوق الأكراد على أساس مبدأ اللامركزية وأن هذا المبدأ سيدخل الدستور المؤقت، ولكن لم يدخل المبدأ الدستور، وبدأ التوتر يتصاعد والطائرات الحكومية بدأت بالإغارة على مواقع القيادة الكردية.

بعد إنقلاب 18 تشرين الثاني 1963 والذي أطاح عبدالسلام عارف برئيس وزرائه البعثي احمد حسن البكر وبعد إشتداد المعارك بين الجيش العراقي والقيادة الكردية أرغمت الحكومة العراقية بأصدار ((بيان 10 شباط عام 1964))²⁰ والذي جاء فيه "قررت الحكومة منح الأكراد الحقوق القومية في إطار الجمهورية العراقية" وقد لجأ عبدالسلام عارف الى الهدنة مع الأكراد كسبا للوقت وهكذا إنتعشت الآمال بالأقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي ولكن لعدم وجود الإرادة الفعلية لتطبيق بنود هذا البيان بقي حبرا على ورق وبهذا (لم تنجح الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم في العراق في حل المسألة القومية حلا عادلا وفقا للدساتير العراقية المتعاقبة ووفقا للقانون فقد عانى الشعب الكردي وكذلك القوميات الأخرى من سياسة فئة ضيقة الأفق من السياسيين بفكر عنصرى مريض فترة حكم البعث الثانية عام 1968)²¹

بعد تسلم عبدالرحمن البزاز رئاسة الوزراء العراق في عهد الرئيس عبدالرحمن عارف، حيث كان مؤمنا بحل القضية الكردية وكان عازما ان يبعد العسكر عن السياسة لتجنب الحلول العسكرية وأراد ان يكون العراق للجميع بكرده وعربه وكان مؤمنا مخلصا وسياسيا بارعا ودبلوماسيا قديرا، أعلن عن برنامجه في (29 حزيران 1966)²² والذي كان يتضمن اثنتي عشرة مادة حيث أكد على " ان الحكومة تعترف بحقوق الأكراد في إطار الدستور المؤقت "لكن حكومة عبدالرحمن البزاز سقطت لتآمر الضباط عليه ولم ينفذ ما اعلنه في برنامجه

بعد ان قاد البعثيون بالتعاون مع بعض الضباط إنقلاب 17 تموز 1968 وتعيين أحمد حسن البكر رئيسا لجمهورية العراق وبعد تثبيت النظام اقدمه أصدر ((مجلس قيادة الثورة))، الدستور المؤقت، دون الإشارة الى الحقوق القومية للشعب الكردي و شن هجوما عنيفا على مواقع الحركة الكردية في عام 1969 وقد أبلى البيشمركة البلاء الحسن وتم تكبيدهم خسائر فادحة وتحت هذه الضربات الموجعة طلب قادة الأنقلاب إجراء مفاوضات مع الجانب الكردي وبعد الوساطة السوفيتية وافق الكرد

²⁰ ينظر الى الملحق رقم (5).

²¹ الفضل منذر، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، السويد 2003، ص 27.

²² ينظر الى الملحق رقم (6).

على إجراء المفاوضات، أعلن عن البدء بالمفاوضات تمهيدا لأعلان بيان 11 آذار 1970²³ ولهذه الاتفاقية أهمية عظيمة في تاريخ الكرد وتعتبر اهم وثيقة رسمية في القرن الماضي تقرر بحقوق القومية للشعب الكردي، والتي كانت حصيلة أنهار من الدماء وسنوات من النضال، والتي اشارت الى منح الشعب الكردي ((الحكم الذاتي))²⁴ والذي أكد على مشاركة الكرد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم، ولكن لوحظ من ان هذا البيان قد افرغ من مضمونه من قبل الحكومة البعثية (لجأت السلطة في عام 1971 الى الأقرار بالواقع ورضخت له مؤقتا ولجأت الى تحقيق الحكم الذاتي للأكراد ومشاركتهم للسلطة المركزية بهذا النوع الذي تم التوصل إليه. ... غير ان نية السلطة البعثية لم تكن سليمة وصافية وبقصد إيجاد حل للمشكلة مؤقتا وإيجاد مخرج للمأزق الذي صارت السلطة فيه)²⁵ بعد أن تم تثبيت دعائم حكمه، وبخاصة بعد ان ابرم معاهدة الصداقة مع الأتحاد السوفيتي عام 1972 وتأميم نفط العراق وإعادة تسليح الجيش من جديد تتصل شيئا فشيئا من بنود ما تم الاتفاق بشأنه، ولم تمضي فترة طويلة وأثناء الجولات التفاوضية تمهيدا لأبرام إتفاقية 11 آذار حتى تعرض الموكب الكردي المفاوض الى كمين في بغداد وذلك في 1970/12/6 وكان الوفد الكردي برئاسة إدريس البارزاني، فأصيب على أثره القائد عضو الوفد حميد برواري بعدة إطلاقات نارية، وتم تدبير مؤامرة في 29 أيلول 1971 لأغتيال البارزاني في المؤامرة المسماة مؤامرة الملاي بتدبير ناظم كزار، فكانت نية الانقلابيين غير سليمة، حاولت القيادة الكردية وبكل الجهود للحيلولة دون وقوع القتال مرة أخرى والالتزام بما أتفق بشأنه ولكن دون جدوى²⁶ فقد أعلنت الحكومة بيان آذار من جانب واحد وبصياغتها وبشروطها مما رفضه الكرد، واندلع القتال مرة أخرى بين القيادة الكردية والحكومة العراقية ولكن هذا البيان اكد (على إبراز ثلاث حقائق أساسية ترتبط كل منها بالأخرى إرتباطا وثيقا وهي الحفاظ على وحدة العراق وتأكيد الحقوق القومية للكورد والأعتراف بالحركة القومية الكردية)²⁷ حيث جسدت من الناحية الدستورية القانونية أوضح إقرار بالهوية القومية الكردية.

بعد غزو النظام السابق دولة الكويت وقيام الانتفاضة المجيدة للشعب العراقي تحررت كردستان وتم تشكيل حكومة محلية بعدما سحبت الحكومة المركزية إدارتها من منطقة كردستان، ففي 1992/10/4 إتخذ البرلمان الكردستاني قرارا بتبني النظام الفدرالي للعراق،²⁸ وبعد سقوط النظام العراق السابق أقر قانون إدارة

²³ ينظر الى الملحق رقم (8).

²⁴ ينظر الى الملحق رقم (9).

²⁵ كاظم زهير، نظرة في القضية الكردية والديمقراطية في العراق، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، السويد 2005 ص18.

²⁶ ينظر الى الملحق رقم (10) وملحق رقم (11).

²⁷ محمود حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى.

²⁸ ينظر الى الملحق رقم (20) قرار الفدرالية.

الدولة العراقية المؤقتة الفدرالية، فقد جاء في المادة الرابعة " نظام الحكم في العراق جمهوري فدرالي ديمقراطي تعددي ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية " وأيضا نص قانون إدارة الدولة على ان تقوم الجمعية الوطنية المنتخبة بكتابة الدستور ثم عرضه على الشعب لكي يُستفتى عليه وتم الاستعانة بكثير من الخبراء لصياغة دستور للعراق ففي عام 2005 أقرت الجمعية الوطنية العراقية الدستور ثم وافق عليه مجلس الرئاسة ووافق عليه الشعب العراقي باغلبية المطلقة وتم تعريف هوية العراق بأنه "متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي والشعب العربي جزء من الشعب العربي" وجاء أيضا في هذا الدستور ان "اللغة العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق" وهكذا إنتعشت آمال الشعب الكردي بالعيش في عراق جديد تسوده العدالة الاجتماعية دون أن تميز بين فرد وآخر لاعلى أساس العرق او الدين او المذهب .

المطلب الثالث:- رفض الأكراد لبناء الدولة العراقية.

رفض الكرد قرار إلحاقهم قسرا بالدولة العراقية ضمن ولاية الموصل، و قاطعوا الاستفتاء الذي كان احد مقررات مؤتمر القاهرة في 11 آذار 1921 حيث تقرر في هذا المؤتمر إجراء إستفتاء في ولاية الموصل لمعرفة رأي سكانها إذا كانوا يرغبون في الانضمام للعراق تحت عرش الملك فيصل الأول أم يفضلوا البقاء تحت السيطرة البريطانية و بموجب نتائج الاستفتاء يتم تحديد مصير ولاية الموصل.

تشكلت لجنة لدراسة مشكلة الموصل على ضوء قرار عصبة الأمم في 30 سبتمبر 1924 وباشرت عملها في كردستان في استجواب السكان عن رغبتهم بالبقاء مع تركيا او الانضمام الى العراق وكان (الأكراد الذين يؤلفون ثلاثة أخماس الولاية ضد الحكم العربي والتركي)²⁹ كما كان سكان السليمانية وكركوك ضد تنويع الملك فيصل الأول ملكا للعراق وعندما جرى إستفتاء عام للموافقة على إرتقاء الأمير فيصل عرش المملكة الحديثة (قاطع كرد السليمانية هذه الانتخابات وصوتت منطقة كركوك ضد الأمير)³⁰ ولأن الاستفتاء لم يكن بالأصل مبنيا على أسس ديمقراطية بل كان على شكل مبايعة حيث (كانت العملية تجري بتوزيع مضابط تنص على قبول البيعة للملك فيصل الأول أو رفضها)³¹ وفي مجرى الاستفتاء أستخدم الأكراد (لزيادة حصة السنة في مواجهة النسبة الشيعية كما استخدم الشيعة طريقة لزيادة حصة العرب في مواجهة النسبة في مواجهة النسبة الكردي)³² وهذه التوافقات والمخططات كانت تصبب في مصلحة تثبيت اركان الدولة العراقية العربية كما كان مخططا من قبل بريطانيا دون مراعاة للخصوصيات القومية الأخرى.

وقد توصلت اللجنة بأن (الأهالي قد عبروا عن رغباتهم تعبيراً حراً وقد وجدت أن الشعور القومي الكردي هو الغلاب وإن كان يعد قنياً ومع أن كثيرا من القوم قد عبروا عن رغبتهم الجازمة في الاستقلال التام)³³ أذن هذا الشعور القومي كان الحافز القوي لرفض الحكم التركي أو الانضمام الى العراق العربي بل طالبوا بالاستقلال الذي اعتبر الحل الأنسب لتطلعاتهم القومية . ولكن عصبة الامم تدعم المطالب الكردية في الاستقلال او في حكم ذاتي بل والآنكى من هذا كله عندما طلب

²⁹ عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1992 ص66.

³⁰ كينين ديرك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، منشورات مركز دراسات كردية، 2001، السليمانية، ص 50.

³¹ السيد موسى، القضية الكردية من الاستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، جريدة الوفاق العدد 408 الخميس، السنة العاشرة 2001.

³² العلوي حسن، التأثيرات التركيبية في المشروع القومي العربي في العراق، مطبعة أمير – قم، الطبعة الأولى ص 13، دار الزوراء – لندن 1988. ص 13.

³³ عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1992، ص69.

من المندوب السامي في العراق ((فرنسيس همفريز)) تقديم تقريره حول مدى أهلية العراق للدخول الى عصبة الأمم فقد اكد على ان العراق مؤهل وناضج سياسيا وقد إستوفى الشرط المطلوبة لكي يصبح عضوا في عصبة الأمم وهذا ماكانت ترغب به بريطانيا وتجاهل بذلك ذكر اي خصوصية قومية للشعب الكردي اوان تكون لهم مطالب.

هذه الحقائق جرى تأكيدها عندما رفعت اللجنة تقريرها الى عصبة الأمم في 16 يوليو سنة 1925 حيث أكد التقرير ان خمسة أثمان ولاية الموصل هم أكراد وهم ليسوا تركيا ولاعربا ولاهم بفرس وأن كانوا هم أقرب الى أكراد إيران. وعندما (الحقت كردستان العراق حاليا) بالعراق العربي نتيجة ضغط الأستعمار البريطاني في عصبة الأمم رفض الشعب الكردي قرار الضم خاصة في مدينتي السليمانية وكركوك طلب الأكراد بتشكيل حكومة مستقلة)³⁴

تميزت علاقات الكرد بالدولة العراقية بتوتر متزايد فالدولة التي أنشأتها بريطانيا عن طريق دمج ولايتي بغداد والبصرة ولاحقا الموصل نالت إستقلالها في 1932 بحسب وثيقة دولية صادرة عن عصبة الأمم وعلى (الرغم من أن الكرد رأوا في تلك الفترة أن حقهم الطبيعي يقضي بتمتعهم بحقوق قومية وسياسية واسعة مساوية لحقوق بقية الشعوب الشرقية التي تحررت. .. بما فيها إنشاء دولة قومية مستقلة إلا ان الدولة العراقية سرعان ما تراجع عن إلتزاماتها)³⁵ بالرغم من ان العراق قدم لائحة الى العصبة اكد فيه انه سوف لايتعامل مع العراقيين بسبب القومية او المذهب ولاتمييز بينهم وهم متساوون امام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق.

كان موقف بريطانيا صعبا بسبب عدم مراعاة مشاعر الكرد القومية ولم تف بالوعود التي قُطعت لهم ولكن الحكومة البريطانية إر تبطت بوعد يتمثل في تقرير حكم ذاتي للكرد في إستطاعته كبح السلطة العربية المباشرة في بغداد وكان يراود البريطانيين الأمل في تأسيس حكومة غير مباشرة يترأسها كردي معتدل وبذلك تحقق هدفين شق الصف الكردي من جهة ويكون قوي ينفذ بما تمليه بريطانيا عليه من جهة ثانية ليقاوم التهديدات التركية عليه تعهدت كل من سلطة الأنتداب والعراق بإحترام حقوق الشعب الكردي وجاء في لائحة الأنتداب المادة 16 من لائحة الأنتداب البريطاني على العراق سنة 1922 والتي نصت على: ((لايوجد في هذا الأنتداب ما يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريا للمناطق الكردية كما يلوح له)). وكذلك جرى التأكيد على حقوق الشعب الكردي وكبحا لجماع الشيخ محمود الحفيد الرفض لسياسة بريطانيا فقد تم وعده بتأسيس إدارة كردية مستقلة

³⁴ خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي، ستوكهولم، الطبعة الأولى شباط 1990، ص 22.

³⁵ شورش سامي، كردستان والأكراد الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس البارزاني نموذجاً، دار ناراس للطباعة والنشر، اربيل كردستان العراق، الطبعة الأولى 2001 ص 15.

وذلك في بلاغ مشترك من قبل الحكومة العراقية والبريطانيا صدر في 22 كانون الأول عام 1922^(*) لم تف بريطانيا بما وعدت به الشيخ محمود الحفيد.³⁶ كان الحاق الموصل للعراق قضية استراتيجية بالنسبة لبريطانيا حيث أنها (لم تقاتل تركيا من اجل الموصل بل أرادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواصلا للعراق وان (الدلائل الأولى تؤكد ان محاولات بريطانيا ساعدت العراق لتحقيق هذا الهدف مدفوعة بالدرجة الأولى بمصالحها البترولية في هذه المنطقة)³⁷ فضلا عن ذلك الضم يعني استرضاء لكل من إيران وتركيا بعدم نشوء كيان قومي كردي فكانت الدولتان تبدي قلقها وإمتعاضها للوعود التي تقطعها كل من العراق وبريطانيا للشعب الكردي وظل هذا القلق يساور هذه الدول حتى بعد إحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية

بعد ان ضمنت بريطانيا مصالحها في العراق بموجب معاهدة عام 1920 والتي تقضي ببقاء الإنتداب لمدة 25 سنة، قررت صرف النظر نهائيا عن إقامة الدولة الكردية وضم كردستان الى المملكة العراقية بشكل نهائي فكانت اشبه بصفقة بين العراق وبريطانيا بموجبها يتم إحاق ولاية الموصل بالعراق وإعترفت الحكومة العراقية بالمعاهدة كان الخاسر الوحيد من هذه المعادلة هم الكرد، ويلاحظ من ان الكرد لم يكونوا احرارا في إختيار مكان إقامتهم وعيشهم وهذا ينافي بنود الأعلان العالمي لحقوق الإنسان في حرية الإنسان في إختيار محل إقامته، كان هناك تنسيق و إنسجام في المواقف بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية حول مايطلبه الكرد فكان البريطانيون يحثون ويضغطون على الكرد للتنسيق مع الحكومة وعدم معارضتها وكانت الحكومة العراقية تنصت جيدا للنصائح البريطانية وبخاصة المندوب السامي وتعمل بمقتضاها وكانت بين الحين والآخر تتعهد للكرد بوعود كبديل لكيلا يطالبون بالاستقلال.

لقد شعر الكرد باستعلاء القومية العربية عليهم لأنه (ما إن ظهر الشعور القومي العربي، بداية العهد العثماني إلا وأخذ الحديث يجري عن عراق عربي من دون

(*) جاء في تلك التعهدات (تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحقوق الكرد في إقامة حكومة كردية ضمن هذه الحدود وتأملا في أن تتوصل العناصر الكوردية المختلفة فيما بينها الى إتفاق بالسرعة الممكنة حول شكل الحكومة التي يرغبون بإقامتها والحدود التي يرغبون أن تمتد إليها وأن ترسل وفدا محولا الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع كل من حكومة صاحبة الجلالة والحكومة العراقية) انظر : - جريدة متين العدد 44 ايلول 1995. دهوك. ويراجع ايضا كتاب الدكتور وليد الأعظمي بعنوان الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ص 195. وكذلك كتاب ((كورد وترك وعرب)) ادموندس ص 294 ترجمة جرجيس قنح الله. وكذلك الى كتابات في المسألة الكردية، إعداد رفيق صالح، الجزء الأول، مطبعة بنكه ي زين، السليمانية 2008 ص 181

³⁶ ينظر الى الملحق رقم (2).

³⁷ حسين فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية - الأنكليزية - التركية وفي الرأي العام، مطبعة الرابطة، بغداد 1955 ص 301.

الاكتراث للقوميات الأخرى)³⁸ و تعمق هذا شعور أكثر فأكثر بعد هيمنة الفكر القومي في الدولة العراقية و بعض كتاب العرب عمقوا هذا الشعور عبر كتاباتهم وحث الحكومات العراقية على ضرورة المحافظة على مواقفهم القومية وعدم السماح للتعصب القومي الكردي ان يعكر هذه التوجهات عبر مناداتهم بتشكيل إدارة خاصة بهم لأنه يمس الأمن القومي العربي ويُضعف الدولة العراقية وقد جوبه هذا الأستعلاء برفض من قبل الكرد ورأوا ضرورة ان تكون المساواة هي السائدة بين ابناء الوطن الواحد. ليشعر الجميع من انهم مواطنون عراقيون ويكون ولأنهم للعراق

تعزز التمايز في كثير من الدساتير العراقية فكان الكرد يطالبون بتثبيت نصوص تشير الى حقوقهم القومية فمادة دستورية مثل المادة الأولى من دستور 1964 التي كتبت في زمن صعود التيار القومي بدت مخيبة لآمال القوميات الأخرى حيث جاء فيها ((الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية إشتراكية تستمد أصول ديمقراطيتها وإشتراكيها من التراث العربي وروح الإسلام)) كما جاء في المادة الأولى من دستور 1968 ((الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية شعبية تستمد أصول ديمقراطيتها وشعبيتها من التراث العربي وروح الإسلام))

ان ما جاء بالدساتير العراقية لم يطمئن الكرد على حقوقهم القومية ولم يعزز روح المواطنة المستندة على مساواة الجميع ناهيك عن ان المشكلة الكردية ليست مشكلة إعتراف بلغتهم او بعدد سكانهم بل مشكلة شعب محروم من حقوقه القومية يسعى جاهدا لكي يثبتها في الدساتير العراقية ليشعر الكرد انهم مواطنون من الدرجة الأولى.

ان رفض الأكراد المبكر استند الى تنصل العراق من وعوده للكرد فضلا عن بريطانيا فعندما وقعت حكومة نوري سعيد على معاهدة أنكلو عراقية معدلة تنص على إنهاء الأنتداب عام 1932 شن القوميون الكرد حملة لمقاطعة الإنتخابات العامة المزمع إجراؤها لتشكيل المجلس النيابي الذي كان سيصادق على المعاهدة الجديدة والتي لم تقر شيئا للكرد لأنهم شعروا ان هذه الوعود التي اعطتها الحكومة العراقية وكذلك التعهدات التي قدمت الى عصابة الأمم بقيت حبرا على ورق فقد تأسست الدولة العراقية وفق المخطط البريطاني كذلك وقفت بريطانيا بوجه المطالبين الكردية لكي لا يأتروا على الدولة العراقية وان لا يثيروا حفزية الدول المجاورة للعراق

ان اسباب الاحتجاج كانت كثيرة ولكنها تنبع من آثار الخيبة المتواصلة في إيجاد الضمانات لصون الحقوق الكردية فاندلعت مصادمات عنيفة في السليمانية بين المتظاهرين وبين الجيش ووقع في تلك المصادمات قتلى وجرحى. رغم ذلك أثمرت الضغوط البريطانية الواقعة على الحكومة العراقية عشية دخولها عصابة الأمم في إصدار إعلان بمثابة قانون أساسي يعترف فيه بوجود وضع خاص للشعب

³⁸ الحيون رشيد، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكراه، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2008

الكردي في المملكة العراقية، ولكن الضمانات الخاصة بحقوق الكرد هذه لم يجر تطبيقها مطلقا وكانت بمثابة تعهدات(**) الدولة العراقية الى عصبة الأمم كما أملتتها اللجنة الخاصة التي ألفتها المجلس في 1932. لقد كان تقسيم كردستان بين اربع دول عاملا هاما في إشعال ثورات محلية في كردستان العراق ضد الدولة العراقية الجديدة، بسبب شعور الكرد بالظلم ولم يعترف الأخوة العرب بهم كقومية لها حقوقها رغم الإشارة الى تلك الحقوق في الدساتير العراقية ولكن دون تطبيق فعلي على ارض الواقع.

(**) أصدر المجلس النيابي العراقي قانونا في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 آذار 1932 وصادق عليها مجلس الأعيان والمالك وقدمت لمجلس العصبة وكان يتضمن من عشرة مواد أقرت بوجود الكرد ولهم الحرية في ممارسة شعائرهم وتكون اللغة الكردية الى جانب اللغة العربية لغة رسمية في المناطق التي يقطنها الكرد ويعين الموظفين في مناطقهم ولا تمنع الحكومة العراقية إجازة لطلب تأسيس معاهد وجامعات. .

المادة الأولى الشروط المدرجة في هذا التعهد تعتبر جزء لا يتجزأ من القانون الأساسي العراقي ولا يجوز ان يناقضها يفتئت عليها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي ولا يجوز أن يلغىها أو يبطلها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي لا في الحاضر ولا في المستقبل.

المادة الثانية يتمتع كل المواطنين العراقيين بحياتهم وحريرتهم بصورة تامة مطلقة:

- دون تمييز بسبب المولد او الجنس أو اللغة أو القومية لأو الدين.

لسائر المواطنين العراقيين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية.

المادة الثالثة : كل الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق بتاريخ السادس من آب 1924 يعتبرون عراقي الجنسية وتسقط عنهم الجنسية العثمانية.

المادة الرابعة: المواطنون العراقيون كافة سواسية أمام القانون ويتمتعون بعين الحقوق السياسية والمدنية دون تمييز في القومية او اللغة أو العقيدة

الفصل الثاني : - التكوين السياسي والقومي للبارزاني

- مقدمة

مثل البارزاني الشعور الوطني والقومي وكسب ثقة الشعب الكردي و العربي من خلال بعده عن التعصب والعصبية وتسامحه مع خصومه السياسيين وكان اشد الحريصين على ان لا تؤدي المعارك المسلحة بين القيادة الكردية والحكومات العراقية الى حرب بين الشعبين العربي الكردي الامر الذي تكفل بإقامة علاقة ودية ووثيقة بين الشعبين فجعلت من البارزاني محط أنظار العالم ومحط آمال الكرد. وكان للبارزاني قول مأثور (انا لا اقاتل الشعب العراقي ولم اقاتله، إذ كيف اقاتل شعبا وأنا نفسي فرد منه، إني اقاتل الذين يمتصون دماء الشعب العراقي)³⁹ وكان محبا للسلم والسلام فما ان تدعو اي حكومة عراقية الى إطلاق المفاوضات بينها وبين القيادة الكردية إلا واستجاب لها البارزاني ولموقفه هذا تعرض الى الكثير من الانتقادات وكان بعض اعضاء حزبه يلقون اللأئمة عليه، . فيحق كان زعيما وقائدا عظيما للشعب الكردي افنى حياته في سبيل رفعة وعزة شعبه لقد ولد البارزاني من رحم امة عانت الويلات ولها من المآثر البطولية الكثير فقد إستمر البارزاني على نهج امته برفض الظلم والتأسيس لنهج قويم في العيش المشترك بين الأقوام والأديان المختلفة. وهو سليل عائلة مناضلة ابت ان تعيش تحت حراب المستعمر العثماني في البدء والبريطاني فيما بعد.

³⁹ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة بارزان 1943 – 1945، آب 1986، ص10. دار النشر مجهولة.

المبحث الأول : - التكوين السياسي للبارزاني

المطلب الأول:- تأثير الحياة السياسية في العراق وكردستان على الملا مصطفى البارزاني

ولد القائد مصطفى البارزاني في قرية بارزان 1903/3/14 وتوفي في مستشفى جورج تاون، في الولايات المتحدة الأمريكية 1979/3/1 وهو ابن الشيخ محمد ابن الشيخ عبدالسلام الأول توفي الشيخ محمد والذي كان من كبار شيوخ النقشبندية الصوفية في عام 1902 وخلف خمسة أولاد وهم (الشيخ عبدالسلام، الشيخ احمد، محمد صديق، بابو، الملا مصطفى)، وينتسب شيوخ بارزان في سلالة أمراء العمادية، وسميت عشيرتهم البارزانية نسبة الى قريتهم بارزان، وتقع هذه القرية الى أقصى الشمال من كردستان العراق وهو سليل اسرة مناضلة وسلطة دينية حيث يتبعون الطريقة النقشبندية واسسوا تكية بارزان وكان لهم نفوذ ديني كبير في المنطقة. فتربى في كنف اسرة مشحونة بالعلم والثقافة الوطنية. فقد عُرف جده عبدالسلام بأفكاره الإصلاحية الجريئة منتقدا الدولة العثمانية. مبينا في الوقت ذاته علاقة الحاكم بالمحكوم من منظور إسلامي مما سبب له مشاكل مع السلطات العثمانية. شيوخ بارزان عرف عنهم تمسكهم الشديد بتعاليم الطريقة النقشبندية والتي من وصاياها المحافظة على البيئة وتحريم صيد الحيوانات والدفاع عن المزارعين وعدم إستغلالهم وتحريم ملكية الأرض لشيوخ بارزان. فكانوا مصلحين دينيين وقادة وطنيين في الوقت ذاته. فقد كانوا بالضد من الزواج القسري وحرمو المهور وحرمو زواج (كصة بكصة). وسعوا الى بث سيطرتهم على المنطقة من خلال إيجاد علاقات مع شيوخ وأغوات المنطقة ورجال الدين وتجمع مريدون حول شيوخ بارزان إرتقى بالشيوخ الى مرتبة الزعامتين الروحية والقومية في المنطقة وايضا ظهر من يعادي شيوخ بارزان من الأغوات في المنطقة.

ظهر من بينهم قادة كبار ورجال دين رفضوا الخضوع للسلطات العثمانية. وكانت النتيجة ان ضيقت السلطات العثمانية من تحركاتهم، والحد من نفوذهم المتزايد.

عندما قام الشيخ عبدالسلام البارزاني وهو الشقيق الأكبر للقائد مصطفى البارزاني بالثورة ضد الأتراك بعد ان لاقوا الويلات والمظالم، جهز الأتراك جيشاً كبيراً للقضاء على ثورة الشيخ عبدالسلام البارزاني والذي نادى باستقلال كردستان وتوحيدها، فبعد مقاومة باسلة من قبل شيخ عبدالسلام ومقاتليه أحتل الجيش العثماني المنطقة ودمروا ما وقع تحت أيديهم وأسروا كثيرا من العوائل من بينهم البارزاني وأمه ولم يتجاوز الثالثة من عمره واقتيدوا الى الموصل وزجوا في احد سجونها. وهكذا دخل البارزاني السجن وهو لايزال طفلا.

كانت لتضاريس منطقة بارزان التأثير الكبير على شخصية البارزاني ليكون قوي الجسد يتحمل المشاق والصعاب (نجده أبن الطبيعة الجبلية التي اكسبته صلابة الحديد حيث ولد في كنف عشيرة لها عمقها التاريخي في النضال من اجل الحرية

وتحقيق الذات القومية وهذه الطبيعة التي نشأ فيها أكسبته صفاء الذهن وحكمة الصبر وفي الجبل يعتمد الإنسان على نفسه فلا يحتاج الى الآخرين بقدر ما يحتاجون إليه، فلذلك يعتز بذاته ويكتسب الشموخ والكبرياء ويتمسك بحقه⁴⁰ كان يعشق صعود الجبال (حينئذ كان الجبل صديقا لضعيف شعر بأن لاصديق له غير الجبال اصبح الجبل سمة الصقها البعض بالكرد في حروبهم عبر التاريخ)⁴¹ كان يهوي الصيد وأشتهر بطاقاته الجسدية الخارقة، وكانت المنطقة مشحونة بالصراعات والتناقضات ومطامع الأعداء والشعب الكردي كان يأن تحت طائلتها وتذوق مر طعمها فهذه المظالم أجبرته على التفكير والتأمل للخلاص من هذه المظالم لذا تراه حمل السلاح ودافع عن كردستان وأبلى بلاءا حسنا في المعارك التي خاضها ضد الأستعمار الأنكليزي وحلفائهم من الحكومات العراقية

بعد ان إستطاع الأتراك من إخماد ثورة الشيخ عبدالسلام البارزاني إستطاع الشيخ محمود الحفيد في السليمانية ان يوقد ثورة ضد الأستعمار الأنكليزي في سنة 1919 وتضامنا مع الثورة أرسل شيخ احمد البارزاني شقيقه مصطفى البارزاني على رأس قوة من 300 مقاتل لمؤازرة ثورة الشيخ محمود الحفيد.

فبدأ الشعور القومي الكردي يتصاعد وينضج وأصبحت قواتهم أكثر تنظيما فقد إنتفض الشيخ احمد البارزاني في منطقة بارزان ضد الأستعمار الأنكليزي في سنة 1932، للمطالبة بالحقوق القومية الكردية وكان البارزاني مصطفى يقود هذه الأنتفاضة الباسلة وبرز دوره كقائد شاب.

كثير من الشعوب نالت إستقلالها ماعدا الشعب الكردي بعد الحرب العالمية الأولى والثانية فإن (الأستقرار القومي) في إيران وتركيا والعراق وتشكيل دولهم قد أضر بالكرد كثيرا ففي العراق أسس الأنكليز الدولة العراقية العربية دون النظر الى أن هناك قومية ثانية وهي القومية الكردية (وفي العراق قر قرار البريطانيين على تثبيت اسس الدولة القومية العربية فقصوا على ثورات الشيخ محمود والبارزانيين وإعتمدوا بعدها سياسة فك الرابطة القبلية للكرد)⁴² ونشطت كثير من الجمعيات والمنظمات الوطنية والديمقراطية وطالبت بنيل حقوقها، ومنها الجمعيات الكردية فقد تأثر البارزاني بتلك الأحداث الأساسية وكان يستحضرها دائما (كانت

⁴⁰ قاسم حسن، قراءة في تاريخ نضال ملا مصطفى البارزاني، مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد من منشورات اللجنة العليا لأحياء مئوية البارزاني الخالد، الجزء الثاني، أعداد ممتاز الحيدي - كردستان موكرياني - دلير إسماعيل حقي شاويس، هه ولير - كردستان - 2003، ص 617.

⁴¹ الزاويتي احمد، ملا مصطفى البارزاني قصة ثورة وعلاقة، مكتبة الجزيرة، دهوك، الطبعة الأولى شباط 2010 إسطنبول ص11.

⁴² ديفيد ادمسن وفتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشقاق 1964، ستوكهولم 1990، ص18. دار النشر

لتلك الأحداث والظروف التي مربها هو وعائلته تأثيرا كبيرا جدا على مستقبل حياته وكفاحه البطولي من أجل القضية الكردية الذي إستمر سبعة عقود⁴³ وبعد عقد ميثاق سعد آباد 1937^(*) المجحف بحق الكرد بين تركيا وإيران والعراق للحد من أي نشاط للحركة الكردية والقضاء على أي نشاط تنوي تغيير الخرائط المرسومة بموجب إتفاقية لوزان فقد كان لهذا الميثاق التأثير الكبير من الحد من نشاطات الحركة الكردية وتضييق الخناق عليها. ولكن لم يكن بمقدورهم من ان يقضوا على الروح القومية للشعب الكردي.

أثرت فترة الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي على الكرد وكانت نتائجها ضد آمالهم وتطلعاتهم لأن علاقة العملاقين ومصالحهما كانت مع الدول التي تقسم كردستان وكانا يعملان وفق مصالحهما ولايباليان بالأقليات المضطهدة وكانوا يعتمدون على وجهة النظر الرسمية فقط.

الأحداث هذه أثرت بشكل إيجابي على بناء شخصية القائد الملا مصطفى البارزاني، فقد استحضر هذا القائد المأسى والألام التي حلت بشعبه من إعدام اخيه الأكبر ونفيهم لأخرين وتعرضه في أواسط 1936^(**) الى دس السم من قبل متصرف الموصل والتي نجى البارزاني منها بأعجوبة. وكان شديد الحذر في تنقلاته ويعرف ما تنويه الأنظمة التي تقسم كردستان له من شر ولم يآتمن جانبها ولم يذهب فريسة للتصفية الجسدية رغم كثير من المحاولات حيث إستخلص من السوابق التاريخية درسا.

بدأ الملا مصطفى البارزاني بنشر الوعي بين المقاتلين ولم شنتهم وواصل النضال ضد المحتل ورفض الذل والهوان، فكانت الحكومات العراقية على إتصال معه لسماع مطالبه ونصحه بعدم إحداث قلاقل في المنطقة والخلود الى السكون والهدوء. الأستعمار البريطاني كان يساند الحكومة مرة بسماع المطالب الكردية وحثها على إجراء الإتصالات وأخرى بمساعدتها عسكريا للقضاء على الحركة الكردية المسلحة لأنه كان من صالحها ان تكون دولة العراق بمأمن دون مبالاة بما يعانيه الشعب الكردي.

⁴³ الحمداني حامد، لحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق، فيشونغيدا كرونيري، الطبعة الأولى 2005 ص19.

^(*) هو ميثاق عسكري وقع بين كل من العراق وإيران وتركيا وأفغانستان في (قصر سعد آباد) في طهران وكان موجها بصورة رئيسية ضد الحركة الكردية، فقد نصت مادته السابعة ان يتعهد المتعاقدون بعدم اعطاء المجال لتأليف عصابات مسلحة وجمعيات او كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة. وقد ساعد هذا الميثاق بتقارب إيراني عراقي كبير.

^(**) في أواسط 1936 أستدعى متصرف الموصل البارزاني الى دائرته وهناك دس له السم في القهوة ونجى البارزاني بأعجوبة، وكان لشيوخ شمر الدور الكبير في إنقاذ حياة البارزاني وخاصة الشيخ عجيل الياور، وظل البارزاني يشكو من ذلك وقد أثر على بصره.

قام البارزاني بجولات عديدة بهدف تعزيز وترسيخ العلاقات مع كبار اهل المنطقة من شيوخ ورجال دين ووجهاء لتوحيدهم وحرص صفوفهم على طريق النضال. وقد إلتف الكثير من هؤلاء حوله وساندوه بكل ما يملكون. ان صفات البارزاني الشخصية والقيادية التي استمرت لفترات طويلة (أخذت تترك بصماتها الواضحة على حركة الشعب الكردي التحررية ومسيرته كلها، كما كان واضحا صداها بين الأطراف الأخرى الصديقة والعدوة)⁴⁴

⁴⁴ محمد عزيز، في ذكرى الغائب الحاضر، مؤتمر الذكرى الثوية لميلاد البارزاني الخالد، إعداد وإشراف ممتاز الحيدري - كردستان موكرياني - دلير إسماعيل حقي شاويس، الجزء الأول، هه ولير - كردستان 2003 ص9.

المطلب الثاني:- دور البارزاني في الحركات المسلحة

إستطاع البارزاني من نشر أفكاره الوطنية والقومية وتطلعاته المستقبلية بفعل نضاله الدؤوب من خلال قيادته مسيرة الشعب الكردي. (فر الملا مصطفى من السليمانية عام 1943 فجمع المقاتلين في بارزان وأخذ يهاجم مخافر الشرطة وأصبح في مركز قوي في اواخر السنة لأنه اوقع هزائم بالجيش العراقي مرة أخرى)⁴⁵ إلتف حوله شباب المنطقة وحملوا السلاح وبدؤوا بتشكيل وحدات قتالية لرفع الظلم من على اهل المنطقة بعد ذلك إلتحق به كثير من ضباط الكرد وبعد مشاورات مع هؤلاء الضباط تم تشكيل (لجنة الحرية) و وضعوا لها منهاجا تضمن تنظيم فصائل مسلحة للدفاع عن كردستان يكون هدفها تحرير كردستان وأيصال صوت الشعب الكردي الى الرأي العام وبهذا المسعى قامت اللجنة بتقديم مذكرة الى الحكومة العراقية تطالب فيها الكف عن المواجهات العسكرية. وفي هذه الأثناء شكل نوري سعيد وزارته في 1943/12/25 وضمها ثلاثة وزراء كرد وذلك تبيان لحسن نية الحكومة في إجراء المفاوضات مع البارزاني وتهدئة للشعب الكردي، لذلك إستجابت الحكومة لنداء التفاوض وقام بدور الوساطة الوزير الكردي ماجد مصطفى الذي إلتقى مصطفى البارزاني في 1944/1/7، وحمل البارزاني الوسيط ماجد مصطفى المطالب الكردية.

لهذا الغرض زار البارزاني بغداد (في كانون الثاني 1944 إلتقى الملا مصطفى ماجد مصطفى وتبادل الأثنان الآراء بالنتيجة اقنع البارزاني بالمجيئ الى بغداد)⁴⁶ وإلتقى بالوصي ونوري سعيد وكان نوري سعيد متحمسا (لتلبية بعض مطالب الأكراد، وحث على معالجة المسألة الكردية بصورة جدية وقدم مشروعا مفصلا الى مجلس الوزراء)⁴⁷ إلا ان اغلب اعضاء حكومته كانوا ضد توجهه هذا وكانوا يرون من انه يقدم تنازلات للكرد، ففي حزيران 1944 استقالت وزارة نوري سعيد بعد أن أحبطت مقترحات ماجد مصطفى بسبب (معارضة القوميين العرب وتغييرات الحكومة)⁴⁸ وشكل حمدي الباجه جي حكومة جديدة لم يكن ضمن تشكيلتها الوزير ماجد مصطفى، رغم وجود وزيرين كرديين في التشكيلة الجديدة، وقامت الحكومة بالتعاون مع الأستعمار البريطاني بالتحضير للقيام بحملة واسعة على المنطقة لغرض القاء القبض على البارزاني وفي هذا الأثناء وبعد ان إتضح موقف الحكومة قام البارزاني بجولة في مناطق مختلفة من كردستان لتعبئة الجماهير شارحاً لها مخاطر المرحلة وما تنويه الحكومة وقد، وضع البارزاني قواته على أهبة الأستعداد لمواجهة خطط الحكومة العسكرية.

⁴⁵ كينن ديريك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، مركز الدراسات الكوردية كوردلوجيا، السليمانية

العراق ص 55. عنوان المركز www.kurdology2006@yahoo.com

⁴⁶ ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية 1958 – 1970، دار اللام، المملكة المتحدة، 1990 ص 23.

⁴⁷ المصدر السابق و ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية نفس الصفحة.

⁴⁸ مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، . دار فرايب، 1996، ص 441.

شنت الطائرات البريطانية حملات قصف على المنطقة عقبها هجوم بري للجيش العراقي فاندلعت ثورة 1945 وكانت على شدتها وقسوتها انسحب البارزاني وقواته الى إيران تفاديا لوقوع الخسائر بين المواطنين، وهذه الثورة لم تكن تتفق مع مصلحة بريطانيا لأن سياستها كانت متماشية ونهج الحكومة العراقية، لذا نرى ان الحكومة العراقية بالتعاون مع بريطانيا قمعت الثورات الكردية بوحشية فما كان للبارزاني إلا ان يفكر في الأتصال بالأتحاد السوفيتي المعادي للسياسة الغربية وهنا انقسمت النخب الكردية الى جناحين يميني يؤيد إقامة علاقات مع بريطانيا وجناح يساري لأقامة العلاقات مع الأتحاد السوفيتي ولم يهتم السوفيت بالأشارات الأيجابية للبارزاني وكانوا يشكون بولائه من أنه عميل لبريطانيا وبهذا يمكن القول ان المخابرات البريطانية قد سربت هذه الشائعة لكي لا يلقي البارزاني ترحيبا من قبل السوفيت وكذلك لسبب آخر هو ان البارزاني كان سليل عائلة دينية فلا يمكن بنظر السوفيت ان يحمل أفكارا ماركسية. اضافة الى ذلك الضغوط التي مارستها الحكومتان العراقية والایرانية على السوفيت بعدم التعامل مع البارزاني وضرورة تسليمه الى العراق لأنه محكوم بالأعدام.

بعد انهيار الجمهورية الكردية في مهاباد وإعدام رئيسها في 31/آذار/1947 وبعد ان أبلى البارزاني وقواته البلاء الحسن، بقيت إيران تحت رحمة بريطانيا والتي هرب البارزاني من بطشها فما كان عليه إلا ان يتوجه الى الأتحاد السوفيتي. وكان عليه ان يسلك طريقا محفوقا بالمخاطر ويواجه مستقبلا مجهولا.

وبعد معارك ضارية مع القوات الأيرانية عبر الأب الروحي للشعب الكردي مع 550 من المقاتلين نهر آراس في 18/6/1947، الى البر السوفيتي بنجاح فسجلوا بذلك ملحمة بطولية تاريخية، وكانت وسائل الأعلام في وقتها قد تناقلت خبر عبور البارزاني الى البر السوفيتي منها إذاعة لندن وصحيفة ديلي تكلراف حيث بدأت عملية الانسحاب من منطقة بارزان مرورا بالمثلث الحدودي العراقي الأيراني التركي حينها تمكن البارزاني ورفاقه من التسلل عبر المناطق الحدودية الوعرة. ، ولقتت البطولات التي سطرها البارزاني في حرب العصابات والتكتيك العسكري والمقاومة المسلحة أنظار العالم وقد إرتقت بشخصية البارزاني الى مصافي قادة الكفاح المسلح التاريخيين واصبح مثالا بارزا للمقاومة والصمود الثوري وبذلك حقق شهرة كبيرة غيرت مكانته بين كل الأكراد حيث أصبح قائدا للحركة القومية الكردية.

لأهمية السياسية والتأريخية لواقعة عبور نهر آراس في ظروف عصيبة عسكريا وجغرافيا آنذ أقرت جامعة طهران إدراج هذه الملحمة ضمن المواد المقررة لكليتها العسكرية كونها مادة حيوية وتكتيكا عسكريا رائعا للانسحاب في حروب العصابات.

قاد البارزاني الثورة الكردية الكبرى ثورة أيلول 1961 والتي توجت باتفاقية 11 آذار 1970 والتي تعد اهم وثيقة للکرد في القرن الماضي تقر بحقوقهم ووجودهم القومي وكانت المرة الأولى التي ترى فيها القضية الكردية النور وتصل الى المنظمات الدولية والأوساط السياسية حيث لم تكن للحركة الكردية اية روابط

بالسياسة الدولية او بنظام العلاقات الدولية لتبحث كقضية شعب مضطهد اوتكون لها تغطية من قبل الأعلام العالمي فهي كانت محصورة في العراق. ورغم تتصل النظام العراقي عن بنودها ولكنها بقيت ذو قيمة قانونية وهذه الثورة والتي غدت خيمة لكثير من القوى الوطنية العراقية والشخصيات الوطنية والذين ساندوا الثورة هربا من ملاحقات الحكومة العراقية.

تصاعد حماس الشعب الكردي بتقرير مصيره سيما بعد صدورالقرار الدولي 1514 الصادر في 14 كانون الأول 1961 الخاص بإعلان حق البلدان المستعمرة في حق الأستقلال فكان لهذا القرار التأثير الكبير والبارز لتصاعد الحركة التحررية الكردية واعطتها زخما كبيرا حيث اكد القرار "لا تقبل أي ذريعة لحرمان الشعوب التي لاتزال تزرع تحت الأستعمار من الممارسة الحرة لحقها في تقرير المصير والأستقلال" فقد ارسل البارزاني بمذكرة الى هيئة الامم المتحدة يذكرهم بنأساة الكورد.⁴⁹

كان للبارزاني دور مشرف أبان العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 وقد أشاد بدوره هذا الزعيم الراحل جمال عبدالناصر حين قابل البارزاني في القاهرة عام 1958.

وتقييما لموقفه أبان العدوان الثلاثي قال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (إن هذا الموقف له أبعاد إستراتيجية في التاريخ النضالي بين العرب والکرد)⁵⁰. لهذا فقد كان البارزاني حريصا اشد الحرص على تمتين الروابط بين الكرد والعرب وتعزيزها.

كان للبارزاني مواقف مشرفة في الحروب التي خاضتها الدول العربية ضد إسرائيل فإبان حرب يونيو حزيران 1967 أصدر أوامره لقوات (البيشمركة بإيقاف العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي)⁵¹ كي يفسح المجال أمامه ليتفرغ لمهامه الأساسية في المشاركة في المجهود الحربي وتكرر نفس الموقف أثناء حرب تشرين عام 1973.

لقد كان موقف البارزاني من القضايا العربية واضحا وصريحا مسانداً لها خاصة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ففي حرب حزيران 1967 بعث الزعيم الكردي الراحل مصطفى البرزاني برقية الى الرئيس العراقي الراحل عبد الرحمن عارف (طالباً فيها بوقف العمليات العسكرية ليتسنى

⁴⁹ ينظر الى الملحق رقم (7).

⁵⁰ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، كاوا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى لبنان بيروت، ص 47.

⁵¹ الأتروشي فوزي، مقالات حول القضية الكردية، مطبوعات مطبعة الثقافة، اربيل - العراق 1999، ص 210.

للجيش العراقي مواجهة إسرائيل، . . . وبعث برقية مماثلة للرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر مؤيدا نضال الأمة العربية ضد إسرائيل)⁵².
لقد تميز البارزاني بواقعية سياسية وكان يتخذ القرارات السياسية حسب الظروف التي كان فيها مراعيًا مصلحة شعبه ومستوعبا الظرف الدولي.

⁵² يونس خالد، شبهات حول الأكراد والحل الإسلامي، الطبعة الأولى و يوليو 1994 ستوكهولم - السويد ص35. دار النشر مجهولة.

المطلب الثالث:- الحزب الديمقراطي الكردستاني كإطار للعمل السياسي والمسلح

كانت الحكومات العراقية تصف الثورات الكردية بأنها عفوية وعشائرية ولأثارة القلاقل في المنطقة هادفين بذلك الى تجريفها من طابعها القومي، لكي لا يلتحق بها العنصر المثقف ولا تلقى صدى محلياً وعالمياً.

شغلت الساحة الكردية بعض الجمعيات والتنظيمات السياسية لكنها كانت تفتقد الى جناح عسكري يساند مطالبها ويعطيها الدفع المعنوي، وبعد قيام الجمهورية الكردية في مهاباد وتنامي الشعوري القومي اوفد البارزاني الذي كان في إيران ممثلاً عنه للتباحث مع التنظيمات والأحزاب الكردية في العراق وعرض فكرة قيام الحزب الديمقراطي الكردي على الحزب الشيوعي الكردستاني (شورش) وحزب (رزكاري) والذي كان يقوده الشيوعيين الكرد، ليأخذ على عاتقه مهام المرحلة وترصين وتقوية الشعور القومي للكرد. وبهدف توحيد صفوف الحركة الكردية.

حل حزب رزكاري نفسه وانضم الى الحزب الديمقراطي الكردي والذي عُرف فيما بعد بالحزب الديمقراطي الكردستاني (يمكن اعتبار رزكاري النواة التي إنبتق منها الحزب الديمقراطي الكردستاني)⁵³ وكذلك حل حزب شورش نفسه والتحق بالحزب الجديد. وعقد الحزب اول مؤتمر له في بغداد في 16 آب 1946 فكان يوماً خالداً في تاريخ الأمة الكردية، وواصل الحزب نضاله كحزب قومي ديمقراطي واختير البارزاني رئيساً له بالأجماع وحمزة عبدالله سكرتيراً للحزب.

وقد قام الحزب بأدوار وطنية مع بقية الأحزاب السياسية العراقية في رفض سياسة الأستعمار والعهد الملكي (كما إشتراك البارتي في المظاهرات التي ألهبت الوثبة الوطنية بنشاط ولعبت طليعة البارتي دوراً في مظاهرات كلية الحقوق التي بدأت منذ بداية سنة 1948)⁵⁴ وقاد نضال الشعب الكردي في الانتفاضات والمظاهرات، وجدير بالذكر ان علاقة الحركة التحررية الكردية لم تكن على وفاق تام مع الحركة القومية العربية لأن اهدافهم كانت مختلفة (فالتيار القومي العربي كان يتطلع الى المحافظة على وحدة العراق ومعالجة الوحدة العربية بينما كان البارتي يسعى الى تحقيق المساواة بين العرب والأكراد)⁵⁵ وهنا لابد من الإشارة بأن الحركة التحررية الكردية كانت تسعى الى إظهار الحركة الكردية بمظهر عراقي وبخاصة عندما رفعوا شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وبهذا الصدد فقد وقفت اللجنة المركزية للحزب بالضد من حلف بغداد 1955 والذي تلخصت أحد أهدافه في تضيق الخناق على الحركة الكردية.

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 باركها الحزب على الفور وأصدر بياناً في 16/تموز/1958 تأييداً لها معلناً استعداد الحزب للدفاع عن الثورة وقام الحزب بتنظيم مظاهرات تأييداً لها.

⁵³ ناجي سعد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005، ص 142.

⁵⁴ عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1992، ص 345.

⁵⁵ المصدر السابق، عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص 346.

لقد أعلن البارزاني مرارا بعد عودته من الأتحاد السوفيتي انه جندي من جنود ثورة 14 تموز.

كانت هناك آراء ووجهات نظر متباينة بين قيادات الحزب وكان البارزاني يحث الجميع برص الصفوف والحفاظ على وحدة وتماسك الحزب تمحورت الخلافات حول إعتقاد بعض أعضاء الحزب بضرورة اطلاق يد الحزب بكل شئ وكان البارزاني يسعى الى تأكيد زعامته للحزب باعتباره قائداً للشعب الكردي وضرورة مراعاة مصالحه وان يكون الشعب فوق الميول الحزبية والترفع عن الحزبية والتحزب بشكل ضيق لذا كانت كل مطالب البارزاني هي لخدمة الشعب وتعبير عن معاناة الشعب وليس عن معاناة الحزب. لهذا كانت إحدى التهم التي وجهها بعض الأعضاء للبارزاني من أنه لا يعترف بالحزب وبدوره القيادي. عقد الحزب الديمقراطي الكردي مؤتمره الرابع في بغداد في 4- 7/ 10/ 1959 بحضور رئيس الحزبي لأول مرة، ولإتخاذ الحزب قرارات مهمة منها تصفية الجناح الماركسي في الحزب، وتعديل اسم الحزب الى الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدما كان اسمه حزب الديمقراطي الكردي وتم تعديل بعض الفقرات من منهاج الحزب خاصة فقرة ((إسترشاد الحزب بالأفكار الماركسية اللينينية)) الى عبارة ((الأنتفاع بالأفكار الماركسية اللينينية)) حيث كان الحزب ببرنامجه في مجمله يسير على الخطوط الماركسية اللينينية وكانت مادته الثانية تنص على أن الحزب ينتفع في نضاله السياسي وفي تحليلاته الاجتماعية من النظرية العلمية الماركسية اللينينية لذلك بقي (الحزب إشتراكيا بشكل واضح ومؤيدا للكتلة السوفيتية)⁵⁶ وأنتخب البارزاني رئيسا بالأجماع.

نكاية بالبريطانيين حيث شعر الشعب الكردي بأنها سبب مأساته وسبب تقسيمهم ونكساتهم ولم يوفوا بوعدهم بمساندة الكرد لذا أعتبر الكرد ان الأتحاد السوفيتي هو الصديق الوفي لأن السوفيت كانوا على خصام مع بريطانيا (كان شعب كردستان ينظر الى الأتحاد السوفيتي نظرة الصديق المنقذ بأعتبره كان النذ الأقوى للأستعمار الغربي وهذا ما دفع بالتنظيمات الكردستانية الى أن تتبنى أو أن تسير في ضوء الماركسية اللينينية في منهاجها)⁵⁷.

في 9 كانون 1960 اصبح الحزب مجازا بشكل علني واصدر لسان حاله جريدة (خه بات) أي النضال والمتقنين)) وبدأ الحزب بتهيئة كوادره وحث تنظيماته هذه المرة بشكل علني تمهيدا لعقد المؤتمر الخامس حيث عقد مؤتمره في بغداد في 1960/5/5.

وبعد ان تدهورت الأوضاع بين الزعيم عبدالكريم قاسم والقيادة الكردية واصبحت الثقة تتضاءل بينهما قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني كمحاولة اخيرة في 20 /تموز/ 1961 مذكرة الى الزعيم عبدالكريم قاسم لتفادي وقوع القتال لأن

⁵⁶ مدول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار فراي 1996، ص454.

⁵⁷ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثاني، كاوا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية

1997، لبنان بيروت، ص35.

الأجواء كانت تبشر بذلك وضرورة تطبيق ما جاء في الدستور وبخاصة المادة الثالثة، والتي نصها "يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة، بأحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" وكثير من المطالب منها سحب الجيش الذي ارسل الى كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية، وإزالة التفرقة. ولم يستجب عبدالكريم قاسم لما جاء في المذكرة، بل دأب على تعزيز الحشود العسكرية وقام بتسليح العشائر الكردية المعادية للحزب الديمقراطي الكردستاني.

وكان شعار الحزب الديمقراطي الكردستاني (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان) وقد ربط الحزب حصول الكرد على الحكم الذاتي بمسألة تحقيق الديمقراطية للعراق فالحكم الذاتي لا يغدو حقيقة واقعة إلا بتأمين حكم ديمقراطي لأن بدون حكم ديمقراطي لا يمكن تحقيق ما يناضل من اجله الكرد فالحزب لم يرفع شعارات براءة مستحيلة التحقيق بل كان نشاطه مستمدا من صميم الواقع الفعلي للمجتمع الكردي وبذلك يكون قد ربط القضية الكردية بالقضية العراقية وكسبت بذلك إحتراما اكبر. وكان رئيسه يسير وفق العادات والتقاليد والأفكار السائدة بين الشعب الكردي ويوضبها في خدمة الشعب كان واضح المنطق واقعي الطرح. وقد رعى البارزاني مبدأ التعددية الحزبية وقيام تعاون وتحالف مع الأحزاب العراقية والكردستانية، فقد عزز العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي. واحزاب وطنية أخرى.

ان قيادة البارزاني لهذا الحزب اكسبت الحزب جماهير غفيرة. وكان البارزاني يحث المناضلين بالترفع فوق الميول الحزبية وأراد ان يكون الحزب بحجم قومي ويخدم القضايا القومية وفق نهج حقيقي لخدمة المجتمع. والحزب الديمقراطي كان موجهاً وقائداً للثورة الكردية وقد عقد الحزب 13 مؤتمرا حزبيا، كانت مراجعة شاملة لمسيرة المراحل المتعاقبة من الحياة التنظيمية والجماهيرية وتطوير منهجه الداخلي حسب متطلبات كل مرحلة. وحاول الحزب ان يواكب مستجدات العصر وقيادة النضال القومي - التحرري وحقق الانتصارات وتحمل الأخطاء التي رافقت مسيرته النضالية كما يصرح الحزب بذلك وبقي البارزاني رئيسا للحزب حتى وفاته (ومنذ تأسيسه مرّ الحزب بالعديد من المتغيرات والصراعات على القيادة إنحرف خلالها يمينا ويسارا وإستقر نهائيا تحت هيمنة الملا مصطفى البارزاني في عام 1964)⁵⁸

ففي عام 1964 ظهرت خلافات جديدة بين البارزاني رئيس الحزب وبعض أعضاء اللجنة المركزية وقرروا تجريد رئيس الحزب من صلاحياته، بعدما أعلن البارزاني وقف إطلاق النار عندما قام عبدالسلام عارف بالإنقلاب على البعثيين وبدأ بأجراء المفاوضات رغم معارضة بعض أعضاء الحزب لوقف إطلاق النار ان قرار البارزاني الفجائي لوقف إطلاق النار أحدث (في القيادة المدنية للبارتني أسى

⁵⁸ ناجي سعد، دراسات في المسألة القومية الكردية والدار العربية للعلوم، الطبعي الأولى 2005، ص143.

وذهولاً⁵⁹. وبهذا (إنفجرت الأزمة الداخلية في الحزب في عام 1964 وجرت إعادة تنظيم الحزب الديمقراطي الكردستاني على ماتراه اليوم)⁶⁰ وإنشطر الحزب الى جناحين الجناح الأول الحزب الثوري الكردستاني كان يمثله ابراهيم احمد وجلال الطالباني وبعض اعضاء اللجنة المركزية وآخرين من المكتب السياسي وجناح الحزب الديمقراطي الكردستاني يمثله رئيس الحزب البارزاني واغلبية اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية. وبعد إبرام إتفاقية 11 آذار 1970 إلتحم الجناحان لشعورهما بمتطلبات المرحلة وقد عفى البارزاني عن الجناح المنشق واثبت تسامحه ووقدرته على العفو. وكذلك الجناح المنشق شعر بمسؤولية المرحلة وعاد الى صفوف الحزب.

ان مسيرة الحزب الحافلة بالانتصارات والمنجزات من الطبيعي أن ترافقها أخطاء وإخفاقات ولذلك وبعد إنهاء الثورة الكردية بعد إتفاقية الجزائر في 6/آذار 1975 بين العراق وإيران قيم البارزاني مسيرة الحزب ومارافقها من أخطاء متحملا اياها ومنتقداً نفسه في مراحل كثيرة وقد عقد مؤتمر هام جدا للحزب من 11 - 16 آب 1976 في برلين لتقييم الثورة ومراجعة المرحلة النضالية السابقة وتشكيل القيادة المؤقتة.

بعد رحيل البارزاني الخالد مؤسس الحزب عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره التاسع في 1979، إنتخب وباجماع السيد مسعود البارزاني رئيساً وتم تثبيت احد القرارات التي تلزم الحزب بالاستفادة في نضاله السياسي والاقتصادي والاجتماعي من تراث البارزاني الخالد.

لقد توج الحزب مسيرته الفكرية والسياسية في مؤتمره الثالث عشر والذي إنعقد في 2010/12/11 في اربيل برفع شعار حق تقرير المصير للشعب الكردي كشعار مركزي للحزب، وأنتخب السيد مسعود البارزاني رئيساً له.

⁵⁹ آدمسن ديفيد، فتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشقاق 1964، ستوكهولم 1990، ص 36. دار

النشر مجهولة

⁶⁰ موريس رينيه، كردستان أو الموت، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله الخامي، مطبوعات كردولوجيا رقم 3-

1986، ص 68. دار النشر مجهولة

المبحث الثاني : - ثورة تموز 1958 والحقوق القومية للشعب الكردي

المطلب الأول:- حقوق الشعب الكردي في دستور 1958.

علق الشعب العراقي آمالا كبيرة على ثورة 14 تموز والتفوا حول قادتتها لأنها لم تكن صدفة بل حصيلة نضال طويل خاضه الشعب العراقي بعريه وكرده وتحمل الصعاب وتعرض لأنواع شتى من الظلم والتفرقة، فقد هنا الحزب الديمقراطي الكردستاني قادة الثورة وأبدى الاستعداد الكامل للدفاع عنها، كان البارزاني ورفاقه لايزالون في الاتحاد السوفيتي يُذكر انه كانت للحزب إتصالات مع عدد من الضباط الأحرار وكان بضمنهم ضباط أكراد في بداية عام 1958 حينما (تسارعت الأحداث كان الحزب الديمقراطي الكردستاني على إتصال مع الضباط الأحرار.والذين سعوا الى الإطاحة بالنظام الملكي وإقامة جمهورية ديمقراطية على خطى الهدف السياسي الذي وضعه مؤتمر (ح، د. ك) لعام 1953)⁶¹. وكان لضباط ومراتب الكرد في الجيش العراقي الدور الكبير في أي تمرد داخل الجيش ضد الثورة في المناطق الكردية.ورأى قادة الثورة ان القضية الكردية جزء من الحركة الوطنية في العراق. وقد أعلن الزعيم عبدالكريم قاسم أن القانون الأساسي لسنة 1925 والذي كان قد صدر في العراق تحت الأحتلال البريطاني بات ملغياً ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا حاولت إقناع الكرد بالوقوف ضد الثورة (وبدأت تتحرك لأستخدام الورقة الكردية ضد النظام الجديد لتحقيق مآرب لاتمت بصلة الى مصالح الكرد القومية)⁶² ذلك باعطاء وعود لهم بالحصول على حكم ذاتي ولكن الكرد رفضوا الفكرة ولم يتفقوا بالبريطانيين وكذلك اثاروا التعهدات التي قطعها بريطانيا للكرد عندما انضم العراق الى عصبة الأمم^(*) (ولقطع الطريق على بريطانيا أرسلت اللجنة المركزية

⁶¹ مكدول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار الفرابي 1996، ص 454.

⁶² قادر جبار، قضايا كردية معاصرة- كركوك - الأنفال -الكرد وتركيا، مطبعة مىراس للطباعة والنشر،

اربييل - العراق، الطبعة الأولى 2006، ص 67.

^(*) هي تعهدات الدولة العراقية المقدمة الى عصبة الأمم كما املتتها اللجنة الخاصة التي ألفتها المجلس بقراره المتخذ في 28 كانون الثاني 1932، والتي أصدرها المجلس النيابي العراقي على شكل قانون في 5 أيار 1932 وصادق عليها مجلس الأعيان والملك وقدمت الى مجلس العصبة. وكانت متكونة من عشرة مواد تؤكد على عدم التمييز بين المواطنين لسبب قومي او مذهبي او طائفي وأن المواطنين العراقيون كافة سواسية أمام القانون، وأن إختلاف في القومية أو الدين أو اللغة لايجل بحق أي مواطن. وجاء في المادة التاسعة من ان الحكومة العراقية توافق على أن تكون اللغة الكردية الى جانب العربية اللغة الرسمية في الأقضية التي تقطنها غالبية كردية . . وتوافق الحكومة العراقية على أن يكون الموظفون المعنيون من تلك القومية

الحزب الديمقراطي الكردستاني رسالة الى منظمة الأمم المتحدة مؤكدة دعم الشعب الكردي للنظام الجديد)⁶³.

تمت صياغة دستور جديد للعراق وتم وضع المادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر في 27 تموز والتي أقرت ولأول مرة بشراكة الكرد والعرب في الوطن الواحد والتي نصها " يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة، بإحترام حقوقهم، وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"^(**). وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف بها دولة تضم جزءا من كردستان دستوريا بالحقوق للشعب الكردي.

أقرت المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت بأن العراق جزء من الأمة العربية (دون إعتبار لوجود القومية الكردية في العراق)⁶⁴ إذ كيف تكون كردستان جزء من الوطن العربي والشعب الكردي جزء من الأمة العربية وقد ظل هذا السجال قائما وحاول الكرد إدراج فقرة تشير الى ان الشعب العربي جزء من الأمة العربية، لأن عبارة العراق جزء من الأمة العربية تعتبر صياغة سياسية أكثر من كونها جغرافية لأن العراق يتشكل من جزئين العربي والكردي كما نصت عليها المادة الثالثة من الدستور نفسه، فالعرب هم جزء من الأمة العربية والكرد جزء من الوطن الكردي (كردستان) وكان الزعيم في خطبه يؤكد (بأن هذه الشراكة التي أعلنت في الدستور المؤقت يعني إستقلال واسع في الإدارة وحصة أكبر في المشاريع الأنمائية والخدمات الاجتماعية وعلى الأخص في حقل التعليم واللغة وعلى هذا الاساس فقد أيدت المنظمات الكردية في داخل العراق وخارجه هذا الإنقلاب وإنضمت الى الحكم الجديد)⁶⁵.

وكانت القيادة الكردية تبارك أي إتحاد او وحدة بين العراق وأشقائه العرب شريطة ضمان الحقوق الكردية.

⁶³ قادر جبار ص 67. مصدر السابق.

^(**) تم الأعلان عن الدستور المؤقت في 27 تموز 1958 الذي تضمن ((30)) مادة موزعة على أربع أبواب ومقدمة أعلن فيها الأنتهاء العمل بالقانون الأساسي العراقي وأن الدستور الجديد مؤقت حتى يُسن الدستور الدائم والغريب أنه قد شكلت لجنة لصياغة الدستور بقرار وزاري في 16 تموز من رجال قانون وقد نصت المادة الثالثة على مايلي _يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة بأحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

⁶⁴ خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، ستوكهولم 1990، ص 27.

⁶⁵ س.ج آدمونس، المشكلة الكردية، ترجمة كردمخلص، ألقىت في الجمعية الملكية لآسيا الوسطى في 1966/10/25، كتابات في المسألة الكردية، بنكه ي زين، السلمانية و الطبعة الأولى 2008، ص 182.

كذلك سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني بكل جهوده لوضع مادة في الدستور المؤقت تشير الى (الحكم الذاتي) كحق طبيعي للقومية الكردية ولكن دون جدوى (وفي الأيام الأخيرة لنشر الدستور، حاول حزبنا من اجل وضع الحكم الذاتي ايضا في المسودة ولكن هذه المحاولة لم تتجح)⁶⁶ ورغم ذلك رحب الكرد بالدستور الجديد لأنها أقرت بحقيقة تاريخية قائمة بشراكة العرب والكرد في الوطن العراق. وكذلك أكدت جبهة الأتحاد الوطني عن تأييدها لما جاء في الدستور بخصوص الشعب الكردي وذلك من خلال (برنامجها المعدل الذي اعلنته في تجمع جماهيري في بغداد في 25/ نوفمبر / 1958)⁶⁷.

وقد رأت الجبهة أن العراق يقوم على أساس التعاون وتكاتف جميع المواطنين واحترام حقوقهم وحماية حرياتهم وهي تنظر الى العرب والكرد كشركاء متساوين في الوطن الواحد

تم تأسيس مجلس السيادة وضم في عضويته احد الأكراد وهو العقيد خالد النقشبندي. كذلك تم تأليف وزارة وكان في تشكيلتها وزيرين كرديين كما تم تعيين احد ضباط الكرد والذين شاركوا في الثورة عضوا في المحكمة العسكرية العليا ولتعزيز الشراكة في الوطن الواحد انسحب العراق من حلف بغداد الذي تأسس في شباط سنة 1955 والذي كان على هيئة إتفاق عسكري بين العراق وتركيا ثم انضمت إليه إيران للحد من نشاط الحركة الكردية (وكان ميثاق بغداد باعثا للمخاوف بالنسبة للوطنيين الكرد الذين وجدوا فيه تهديدا بالنظر لوجود التعاون السابق بين بغداد وأنقرة وطهران ضد الكرد ولذلك كان انسحاب العراق من الميثاق مبعثا لتشجيع الكرد وإزدياد حماسهم لتأييد النظام الجديد)⁶⁸.

ابرق البارزاني لزعيم الثورة مهنا إياه بقيام الثورة وإبداء رغبة شديدة بالعودة الى العراق ليكون جنديا من جنودها وقرر البارزاني (الذي كان لاجئا في الأتحاد السوفيتي العودة الى العراق فتوجه أولا الى براغ وإلتقى بالوفد الكردي الذي كان قد وصل هناك برئاسة إبراهيم احمد عضو اللجنة المركزية ل ح د ك وأبلغه الوفد موافقة الحكومة العراقية على عودته الى العراق ووقف البارزاني في طريقه الى بغداد في القاهرة وقابل الرئيس المصري جمال عبدالناصر)⁶⁹ وكان قد صدر حكما غيابيا على البارزاني بالأعدام وهو في الأتحاد السوفيتي فتم إلغاء الحكم و صدر عفو عام عن الأكراد والتي صدرت أحكام بحقهم في العهد الملكي لأسباب سياسية وإنعشت آمال الشعب الكردي وبخاصة البارزانيون منهم لأنهم عانوا من التشرد

⁶⁶ الحيدري ممتاز، الكرد وحكومة قاسم وإندلاع ثورة ايلول، وثيقة هامة عمرها 38 سنة من موسكو الى اربيل، أربيل 2000/9/11، مطبعة الجامعة، ص 35.

⁶⁷ قادر جبار، قضايا كردية معاصرة، كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا، دار ناراس للطباعة والنشر، اربيل العراق، الطبعة الأولى 2006، ص 65.

⁶⁸ كين ديرك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، منشورات مركز الدراسات الكردية (كوردلوجيا) السليمانية، العراق، 2010 ص 73.

⁶⁹ خالد خالد، السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان، ستوكهولم الطبعة الأولى 1990 ص 35.

والسجن والحق يُقال (أن قيادة ثورة 14 تموز أنصفت البارزانيين وقدمت مساعدات كثيرة لتعويض جزء مما لحق بهم من خسائر في العهد البائد وخطت لأقامة مشاريع مختلفة لتطوير المنطقة)⁷⁰ وأن البارزانيين من جانبهم تحولوا الى جنود أوفياء للذود عن ثورة 14 تموز وتحسنت ظروفهم المعيشية وعلت منزلتهم بين الكرد. وفي عهد الثورة وأطلق حق حرية التعبير وأنتعشت حرية الصحافة وإزداد عدد الصحف وسمحت السلطات بصدور (اربع عشرة صحيفة كردية منها صحيفة خبات - الكفاح وصحيفة كردستان. الخ وما ان حل عام 1959 حتى كان الكرد على صلة وثيقة بعبالكريم قاسم فشاركت العناصر الكردية القوات الحكومية في ضرب أي حركة كانت تهدد الحكم منها حركة عبدالوهاب الشواف في محافظة الموصل وأحداث مدينة كركوك. و في يناير 1960 تقدم الملا مصطفى ورفاقه بطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي كردي)⁷¹ ولأول مرة يحصل الحزب الديمقراطي على إذن من الحكومة وعمل بشكل علني وكانت من نتائج ذلك ان قام الحزب بتوعية الجماهير الكردية بأقامة الندوات والحوارات الفكرية في مختلف المناطق مما كان له تأثير إيجابي في رفع الروح المعنوية لأبناء الشعب الكردي.

أفرج عن الشيخ احمد البارزاني في 1958/7/21، والذي كان قد حكم عليه من قبل المجلس العرفي العسكري أعقاب ثورة بارزان 1945، وتم إعتبار الضباط الأربعة والذين أعدموا سنة 1947 شهداء الوطن وتم إعادة حقوقهم التقاعدية. وعاد رفاق البارزاني والذين كانوا معه من موسكو الى ميناء البصرة 16/نيسان/1959 على متن سفينة (كروزيا) وسط استقبال جماهيري كبير من قبل أبناء البصرة. وصل البارزاني الى العراق في 1958/10/6 وسط إستقبال رسمي وشعبي وفي اليوم الثاني قام البارزاني بزيارة الزعيم عبدالكريم قاسم وقدم له الشكر وخصصت الحكومة العراقية دار نوري سعيد سكنا له وصرفت له راتب وزير وأمر الزعيم عبدالكريم قاسم مجلس الأعمار بأن يبني لرفاق البارزاني مساكن في منطقة بارزان وخصص لهم رواتب.

ساند الكرد عبدالكريم قاسم ووقفوا بالصد من أعداء الثورة وبخاصة ضد حركة العقيد الشواف الذي كان احد الضباط القوميين المشاركين في الإطاحة بالنظام الملكي لقد إستعان الزعيم عبدالكريم قاسم بالكرد والشيوعيين لتثبيت أركان حكمه والوقوف بوجه القوميين وتوطدت العلاقة بينهم حيث طلب عبدالكريم قاسم من البارزاني إرسال قواته لإخماد حركة الشواف في الموصل في 8/مارس/1959. وتمت السيطرة على المدينة من قبل القوات الكردية بالتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي. وقد قام أفراد من فرع حزب الديمقراطي الكردستاني في الموصل باقتراح أعمال إنتقامية ردا على تعرض ضباط الكرد في الموصل الى إهانة وسوء تعامل.

⁷⁰ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثاني، كاوا للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 1997، ص43.

⁷¹ عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي 1992 ص189.

وفي ظل الثورة تفاعل الشعب العربي والكردي بمستقبل زاهر وليضعوا حدا للصراعات الخلافات والتي عجزت الحكومات السابقة عجزت عن حلها حلا جذريا لأنها لم تكن جادة ولم تكن تملك الإرادة الحرة للقيام بذلك (ونحن نعرف بالطبع ان الحكومات التي توالى على دست الحكم منذ تكوين الدولة العراقية حتى قيام ثورة 14 تموز الخالدة كانت أما مسيرة بوحى من الأجنبي ومصالحه الأستعمارية أو ينقصها الرجال المحنكون ذوي الأخلاص الحقيقي للبلد)⁷².

إنتعشت الحياة الحزبية في العراق وسُوح للأحزاب السياسية ممارسة نشاطاتها الحزبية. لكن تلك الفترة لم تدم طويلا حيث اندلعت صراعات بين الأحزاب السياسية والقومية وأدى هذا الصراع الى (إلتفاف القوميين حول عارف وإلتفاف الشيوعيين والديمقراطيين حول قاسم)⁷³ حيث (لجأت الأحزاب والقوى القومية للتآمر على الثورة وهي في أيامها الأولى بدعوى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة)⁷⁴ وفي خطوة مفاجئة أصدر عبدالكريم قاسم قانون الجمعيات لسنة 1960 حيث كان له تأثير على العمل الحزبي وكبله بقيود كثيرة.

⁷² خصباك شاكر، الكرد والمسألة الكردية، كتابات في المسألة الكردية، الجزء الأول، السليمانية 2008 مطبعة شفان، ص64.

⁷³ جريدة المدى، عبدالناصر والبارزاني علاقة كان هدفها المستعمر، 2010/03/18. الرابط أدناه.

<http://almadapaper.net/news.php?action=view&id=13751>

⁷⁴ الحمداني حامد، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق، فيشونميديا كرونبري، الطبعة الأولى 2005، ص36.

المطلب الثاني:- التغييرات السياسية في سلطة 14 تموز وثورة أيلول 1961.

إنحرف عبدالكريم قاسم عن النهج الديمقراطي لثورة تموز وخرق النصوص الدستورية بعدما كان يتصرف كقائد للشعب ومحب للجميع وكان له معارضين كثيرين يعارضون تقربه من الشعب الكردي وكانوا بالصد من عودة البارزاني الى العراق بحجة ان الثورة لم تستقر بعد ومن الممكن ان يظهر للبارزاني خصوم مما يؤثر على استقرار الأوضاع ولكنه اراد التقرب الى البارزاني وذلك لتقوية الثورة ونتيجة لوجود فئات أخرى غير الكرد فكان على الزعيم مراعاتها والأنصت لها كذلك وكانت تتكون من (الوطنيون الديمقراطيون والذين طالبوا بجمهورية ديمقراطية ذات برلمان منتخب و الوحدويون العرب والأستقلاليون الذين أرادوا الاندماج التام بالجمهورية العربية المتحدة و الشيوعيون الذين كانوا يطمحون الى نفوذ واسع وإقترحوا الأتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة كبديل للوحدة الشاملة)⁷⁵ ناهيك عن مطالبة الكرد بضمان حقوقهم في أي إتحاد فكان على الزعيم ان يراعي هذه التوجهات ويحتفظ بالتوافق بين هذه الآراء ولكنه اهمل التوافق والتوازن بين القوى وتوجهاتها المختلفة إذ(سرعان ما قام يضحى بكل مسعى حميد تجاه العراق من أجل نفسه وبقائه في الحكم فلم يكن حزب البعث آنذاك من الأهمية بمكان بعد بالنسبة لشطري الوطنيين والقوميين والشيوعيين وكان قاسم يثير إحدى الفئتين ضد الأخرى ويحاول كسب ولاء الجيش بإغداق اموال الدولة عليه)⁷⁶ ونتيجة هذا الانحراف كان الحزب الديمقراطي يطالبه بتنفيذها نصوص الدستور.

بدأ الشك ينتاب قيادة الثورة من الموقف الكردي وتزايد شعبيته وتحركاته وبخاصة عندما قام البارزاني بزيارة موسكو(*) في 1960/11/5 للمشاركة في إحتفالات الكريملين حيث (كانت علاقات الأتحاد السوفيتي مع حكومة قاسم في العراق إيجابية عام 1960 وظهر السوفيت بمظهر الصديق للشعب الكردي، وفي أكتوبر 1960 دعي ملا مصطفى البارزاني الى موسكو بمناسبة ذكرى الثورة وحاولت القيادة السوفيتية ان تبدي تفهما للقضية الكردية وقدرت البارزاني العالية لدى الشعب الكردي والأوساط الوطنية العراقية)⁷⁷

إزادت شكوك الزعيم قاسم حول نشاطات البارزاني حيث (كنا نتصرف وكأنا دولة داخل دولة في بعض الأحيان، ليغدو ذلك عند قاسم مصدر قلق وتحسب

⁷⁵ ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية 1958 – 1970، دار للآم، لندن 1990 ص 38.

⁷⁶ كين ديريك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، مركز الدراسات الكردية، السليمانية، 2001، ص74.

(*) سافر الملا مصطفى البارزاني الى روسيا في تشرين الأول 1960 ولا علم لأحد بالذي كان ينوي الحصول عليه. ورجع في مستهل شباط الى بيروت حيث صرح لجريدة النهضة بأنه يريد تحقيق الطموحات الشرعية للشعب الكردي دون المساس بكيان الجمهورية العراقية ووحدتها

⁷⁷ خالد خالد، السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان، ستوكهولم، الطبعة الأولى 1990 ص 36.

وتخوف)⁷⁸ عند رجوع البارزاني من موسكو شرح للزعيم سبب الزيارة التي جاءت لغرض (اطلاع سادة الكرملين والمسؤولين السوفيت عن الأوضاع العراقية المتأزمة بصورة عامة وأوضاع كردستان بنوع خاص)⁷⁹ وجدد موقفه وموقف الحزب من الثورة ووضع كافة الإمكانيات تحت تصرفها. ولكن الزعيم لم يقتنع بذلك وإزدادت شكوكه، لأن الزيارة لم تكن بعلمه فقد اصطدم مع حزب الديمقراطي الكردستاني بعدما تدهورت علاقته بالحزب الشيوعي والقوميين. ويجدر القول (ان الحكومة اخذت تتراجع منذ 1959 عن تنفيذ وعودها للکرد في خطوات أشرت الى رغبتها الرامية الى التقارب مع القوى البعثية والقومية العربية وكانت السلطات العراقية بدأت بعرقلة نشاطات الحزب الديمقراطي وملاحقة أعضائه)⁸⁰.

هاجمت صحيفة خببات لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني في مقال لها سياسة الحكومة منتقدة أياها عدم تطبيقها المادة الثالثة من الدستور المؤقت بعد تتصل عبدالكريم قاسم عن تعهداته وقامت السلطات بغلق مقر الصحيفة وإعتقل عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد أن أعتقد (عبدالكريم قاسم أن الحزب الكوردي يشكل عقبة في طريق حكمه الفردي، فبدأ يطارد قادته ويعتقل أعضائه عام 1961)⁸¹ قدم السيد إبراهيم احمد سكرتير الحزب ورئيس تحرير صحيفة خهبات الى المحاكم بدعوى التحريض على الكراهية (لم يمضي عام على إجازة الأحزاب السياسية في العراق عام واحد حتى شرع عبدالكريم قاسم في ملاحقة وإعتقال أعضائها كما أغلق صحف هذه الأحزاب لأنها أخذت تنتقد سياسته الدكتاتورية التعسفية)⁸² وأصدر عبدالكريم قاسم قرارا بتجميد فعاليات المديرية العامة للثقافة الكردية، كما ألغى الإجتماع السنوي للمعلمين في شقلاوة الأمر الذي (أظهر حقيقة ممارساته الدكتاتورية على العرب والأكراد معا)⁸³. وقد أدت هذه الإجراءات الى إنحسار نشاط الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وسعى عبدالكريم قاسم الى شق صفوف الأحزاب لأضعافها لتكون في وضع ضعيف أمامه. وهكذا تفرد عبدالكريم قاسم بالسلطة ففي احد إجتماعات مجلس الوزراء والذي تم عرض شعار للجمهورية وفيه إقتراح الجميع ان يكون عدد السنايل في الشعار 14 سنبله وهو عدد محافظات العراق آنذاك ولكن عبدالكريم قاسم أصّر ان يحتوي الشعار 13

⁷⁸ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث، ثورة ايلول 1961 – 1975 مع ملحق وثائقي، أربيل 2002، ص 8.

⁷⁹ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ص22. مصدر السابق

⁸⁰ شورش سامي، كردستان والکرد الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس البارزاني نموذجاً، دار ناراس للنشر والتوزيع، اربيل 2001 ص 85.

⁸¹ النادي الكردي، الكرد في العراق، الرابط أدناه

<http://kurdclub.com/modules/kurd/item.php?itemid=6>

⁸² موقع المقاتل، ثورة عام 1958 في العراق.

<http://www.mogatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Thaura58-I/sec06.doc cvt.htm>

⁸³ عوني درية، عرب وأكراد خصام أم وئام، مؤسسة دار الهلال، ص82.

سنبلة (والسبب الذي حدا بقاسم الى إختيار الرقم 13 هو أن اسم عبدالكريم قاسم يتكون من 13 حرفاً)⁸⁴ فلم يكن بالأمكان مواصلة الكرد بدعم الثورة وزعيمها بعدما إتضحت ان (القيادة العسكرية لثورة تموز إختارت الدكتاتورية اسلوباً للحكم وإصطدمت بالحركة التحررية الديمقراطية الكردية وخاصة عندما مارست تلك القيادة سياسة قمع القوى التقدمية العربية والكردية وتكررت لحقوق الشعب الكردي الديمقراطية والقومية).⁸⁵

وجه الحزب الديمقراطي الكردستاني مذكرة الى الزعيم عبدالكريم قاسم طالبه بتنفيذ ماجاء في الدستور وإزالة التوتر والخلاف بينهما ولم يعر عبدالكريم قاسم اهمية للمذكرة ونتيجة لذلك دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني الى إضراب شامل في 6 أيلول 1961 في سائر كردستان لتكون وسيلة ضد الزعيم قاسم للحؤول دون إرسال قوات الى كردستان ولأظهار قوة ورسالة صفوف الشعب الكردي، فكان رد فعل الحكومة ان حشدت قوات في كردستان وصعد الموقف وظنت أن الأسلوب العسكري سوف ينهي الأزمة

لعب الحزب الشيوعي العراقي الدور الكبير في التوسط بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والزعيم عبدالكريم قاسم لإنهاء الخلافات والجلوس الى طاولة المفاوضات عبر بيان أصدره الحزب في 22 آب 1961 حول الوضع الراهن في كردستان مؤكداً (على ضرورة النضال من اجل تسوية الوضع المتأزم في كردستان.. والحل السلمي للقضية الكردية)⁸⁶ لكن عبدالكريم قاسم ناصب للشيوعيين العداوة ولاحقهم وزج البعض منهم في السجون ظناً منه ان لهم نفوذ في الدولة العراقية خوفاً من ان يقوموا بإنقلاب ضد حكمه. وبدأت الهوة تتسع والخلاف يكبر و يتحمل بعض أعضاء الحزب الديمقراطي مسؤولية التصعيد في ذلك الوقت وزاد الطين بلة حين تم تصعيد الأعلامي عندما نادى جريدة الثورة الحكومية الشعب الكردي طالبة (بأنصهاره وذوبانه في الشعب العربي وبذلك يكون قاسم قد ألغى عن طريق جريدة الثورة كل ما نص عليه الدستور المؤقت)⁸⁷ وتبين بوضوح من ان الزعيم عبدالكريم قاسم (لم يكن يرغب في منح الأكراد الأستقلال الذاتي.. وإتهمه الكرد بعدم تنفيذ المادة الثالثة من الدستور المؤقت التي تشير الى الحقوق القومية للكرد فبدأت ((خه بات)) تنتقد الحكم وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية ((حالة الطوارئ)) والأوضاع الأستثنائية وإنهاء فترة الأنتقال والشروع في إجراء إنتخابات)⁸⁸. وإنفلتت الأمور ولم يعد لأحد السيطرة على الأوضاع وكما محاولة

⁸⁴ حسن محمد، الصراعات السياسية في العراق 1958 – 1963، دار المرتضى، الطبعة الأولى 2007، ص115.

⁸⁵ جلال الطالباني، القضية الكردية في العراق، دراسات في المسائل الكردية، السليمانية 2008، ص 269.

⁸⁶ الحمداني حامد، من ذاكرة التاريخ، موقع الأخبار، 2008/8/10. الرابط الدناه

http://www.akhbaar.org/wesima_articles/articles-20080810-51679.html

⁸⁷ المصدر السابق، عوني درية، ص 83.

⁸⁸ حامد عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1992 ص 199.

أخيراً قامت وفود كثيرة من الوجهاء من الكرد والعرب تتوجه الى بغداد والتحدث الى الزعيم عبدالكريم قاسم لتهدئة الأمور وعدم تصعيدها ولكن فشلت تلك الوفود. وفي هذه الأثناء كان لايزال البارزاني في بغداد ووقع (عريضة شهيرة جاء فيها " أن الكرد سيضطرون الى إتباع السبيل الذي سلكه الشعب الجزائري إن لم تسو الحكومة العراقية المسألة الكردية " وقد وزعت نسخ من هذه العريضة في أنحاء بغداد) ⁸⁹ وعلى أثر ذلك قامت الحكومة بتوزيع السلاح على العشائر الكردية المناوئة للبارزاني. حينئذ أدرك البارزاني من انه لاجدوى لبقائه في بغداد حيث رفض ان يغادرها عسى ان يتم إيجاد الحلول للأوضاع ولكيلا تتفقد الثقة نهائياً. وقامت الطائرات الحكومية بقصف المناطق الكردية وبخاصة قرية بارزان محدثة خسائر كثيرة وتم إلقاء القبض على النجل الأكبر للبارزاني (لقمان) في (ميركة سور) وزجه في السجن في بغداد بمعسكر الرشيد كرهينة للتأثير على البارزاني. وإندلع القتال في 11 ايلول 1961 فكانت الثورة الكردية الكبرى. وإنضم اليها كبار الإقطاعيين والأغوات والذين كانوا قد فروا الى إيران بعد قيام الثورة وهم إستغلوا الموقف وقاموا بتصعيده بعد أن كانوا قد تضرروا من قانون الإصلاح الزراعي.

لقد وضعت ثورة أيلول الأسس الرصينة لنضال الشعب الكردي المستقبلي في سبيل التحرر ولم يكن الوصول الى هذه النتيجة سهلاً بل كان حصيلة جهود ومصاعب واهوال وتضحيات ⁹⁰ وقد سطر البيشمركة الملامح البطولية للدفاع عن النفس والأرض وتخللت بعض فترات القتال مجال للحوار والتفاوض (**).

ان القتال بين الاكراد والسلطة المركزية في العراق جرى استغلاله من قبل خصوم الزعيم عبدالكريم قاسم الذين نجحوا في الاطاحة بسلطته بأنتقلاب 8 شباط 1963 بالتعاون مع البعثيين.

ان الخطأ الكبير بأعتقادنا يكمن في قيام القيادة الكردية بالتفاوض مع الأنقلابيين لأنهم كانوا بالصد من الحقوق القومية للكرد وخاصة عبدالسلام عارف. والأنقلابيون ارادوا كسب الوقت وتثبيت أركان حكمهم.

⁸⁹ المصدر السابق، حامد عيسى، ص 199.

⁹⁰ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول 1961 – 1975 مع ملحق وثائقي، اربيل 2002 ص 13.

(**) كلف عبدالكريم قاسم مبعوثاً له وهو العميد حسن عبود للتفاوض مع البارزاني في عام 1962 وقد حددت منطقة مصيف سرسنگ لذلك، ولكن البارزاني غير مكان اللقاء الى سواردة توكا القريبة من سرسنگ، وقد قضى العميد حسن عبود بعض الوقت في السجن، وخونه عبدالكريم قاسم لأنه لم يقضي على البارزاني أثناء الجلسة وينفذ الشعب العراقي منه، وكان عبدالكريم قاسم قد أعد خطة لأغتيال البارزاني وهو في جلسة التفاوض بقصف طائرة مكان البارزاني ومبعوثه وبالفعل أغارت اربع طائرات وقصفت المكان الذي غيره البارزاني، أنظر البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول 1961 – 1975، اربيل 2002 ص 50. وكذلك أنظر الى، خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي، ستوكهولم 1990، ص 118. مكان الطبع مجهول.

المطلب الثالث:- النشاط السياسي والعسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني 1968 – 1963

بعد ان ابلى البيشمركة البلاء الحسن ودافعوا عن ارضهم وسطروا ملامح بطولية وبعد ان عجزت الحكومة إحراز نصر كبير وتفوق القوات الكردية (على القوات الحكومية في كافة المصادمات التي وقعت على طول القوس الذي يربط بين زاخو في الشمال الغربي وخانقين في الجنوب الشرقي عمد عبدالكريم قاسم الى سياسة الأرهاط الجماعي وذلك بقصف جوي شديد)⁹¹ بينما كان الزعيم عبدالكريم قاسم مشغولاً بالحرب، وقع إنقلاب عسكري في بغداد قاده العقيد عبدالسلام عارف والبعثيون وتم الإطاحة بعبدالكريم قاسم في 8 شباط 1963 حيث تم تنصيب عبدالسلام عارفا رئيسا للجمهورية واحمد حسن البكر لرئاسة الوزراء وكانوا قد إتصلوا (بالأكراد قبل وقوعه لتأمين تأييدهم للحركة أو على الأقل تأمين حيادهم مقابل الاعتراف بحقوقهم ولكن على ما يظهر لم يكن هناك أي إلتزام قطعي من كلا الجانبين)⁹² وعلى الفور هنا البارتي قادة الأنقلاب (فقد ذهب صالح اليوسفي وشوكت عقراوي سوية مع فؤاد عارف الى مقر (المجلس الوطني) لتهنئة الثوار. وأكدوا لأعضاء المجلس تأييدهما للأنقلاب وأرسلا أليهم برقية بأسم البارتي جاء فيها ان الأكراد فرحون بالثورة التي اسقطت قاسم)⁹³، لم تمر فترة وإشتدت الخلافات بين عناصر الجيش والحرس القومي وبين البعث والناصريين. فكانت الغلبة للبعثيين وسيطروا على الوضع وتم إلقاء القبض على نخبة من الضباط الناصريين، ونجم صراع آخر بين البعثيين انفسهم ادى الى إنقلاب جديد في 18 شباط قاده عبدالسلام عارف بمساعدة بعض ضباط الجيش وتم تصفية الحرس القومي.

في هذه الأثناء رأى قادة الإنقلاب ضرورة البدء بحوار مع القيادة الكردية لتقوية موقفهم الضعيف ولهذا أفصحت الحكومة عن نيتها في الحكم اللامركزي للعلاقة مع القيادة الكردية وإنقسم الرأي الكردي بين مؤيد بمواصلة القتال لكي يرضخ قادة الأنقلاب الى المطالب الكردية وبين مؤيد لوقف إطلاق النار وتمكين قادة الأنقلاب للإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي و بعد مشاورات وافقت القيادة الكردية على البدء بالمفاوضات وهنا أشير الى أنه (من المؤسف ان يقع قادة الحركة الكردية في خطأ جسيم عندما وضعوا أيديهم بأيدي إنقلابيي شباط 1963)⁹⁴ لأن القيادة كانت تعرف موقف عبد السلام عارف من القضية الكردية وعدائه السافر لها فما كان عليها ان تقبل التفاوض لأن قادة الأنقلاب لم يرغبوا بالتفاوض كمبدأ لحل الخلافات

⁹¹ س. ج. آدمونس، ترجمة كردي مخلص، محاضرة أقيمت في لندن في الجمعية المالكية لآسيا الوسطى، 1966/10/25، دراسات في المسألة الكردية، الجزء الأول، السليمانية 2008 ص 182.

⁹² المصدر السابق ج. س ز ادمونس، ص 183.

⁹³ ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية 1958 – 1970، دار اللآم، لندن 1990، ص 77.

⁹⁴ الحمداني حامد، لحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق، فيشونميديا كرونبري، الطبعة الأولى 2005، ص 55.

او إيماننا بالحل السلمي بل لتثبيت وتنظيم موقفهم واستنادا الى ذلك (لم يكن الطرف الحكومي ينوي من الاتفاق وضع حد للنزاع إنما يريد كسبا للوقت)⁹⁵.
صرحت الحكومة من انها ترغب بمنح القيادة الكردية اللامركزية الإدارية كشكل من أشكال الإدارة الذاتية، لأدارة الحكم في منطقة كردستان وبدورها رحبت القيادة الكردية بهذا التوجه ولكن بعد فترة تبين انهم (وجدوا في محادثاتهم مع المسؤولين العراقيين آنذاك أن المشروع للامركزي لايتجاوب في مظاهره مع الحقوق التي يطلبونها، لقد تبين من المشروع أنه ((لامركزية عامة)) ستطبق على كل جزء من أجزاء العراق ولايعامل الكرد كمجموعة متميزة ضمن البلاد ولايمنحهم أي كيان او ميزة خاصة)⁹⁶ وفي حزيران من عام 1963 رفض البعثيون نهائيا الفكرة التي طرحوها بالذات حول نظام اللامركزية، وأندروا القوات الكردية إنذارا شديدا للهجة وضرورة تسليم اسلحتهم.

إنتهجت الحكومة العراقية سياسة معادية للاتحاد السوفيتي وقمع الشيوعيين والأكراد تعاون مع اعضاء حلف السينتو لضرب الحركة التحررية الكردية والحد من نشاطها مما ولد إهتماما أكبر من السوفيت بالقضية الكردية وكانت لدول اعضاء حلف السننو في تموز 1963 خطة (تدخل تركيا وإيران في ((كردستان الجنوبية)) وكانت الخطة تسمى ((عملية دجلة)) حيث تتقدم القوات التركية نحو الموصل والقوات الأيرانية نحو السليمانية وأغلقت تركيا وإيران وسوريا حدودها مع العراق تمهيدا لتنفيذ العملية)⁹⁷ وقد إستتجد البارزاني بالسوفيت عبر سفيرهم في طهران اوضح في الرسالة خطورة الموقف وطالبا الدعم وقد بادرت الحكومة السوفيتية في بيان أذاعته الى إستتكار الحملة العسكرية على كردستان وأعلن من ان الاتحاد السوفيتي سوف يتدخل بقوة إذا تدخلت القوات الإقليمية بالشأن الداخلي العراقي.

وإتخذت القضية الكردية إهتماما عربيا وعالميا فكثير من الدول تعاطفت مع حقوقه القومية وأخرى إتهمتة بالأنفصالية وزعزعة امن المنطقة فبينما كان (عبدالنصر يمثل فيه الموقف العربي المتفهم للحركة القومية الكردية فأندولاً أخرى دعمت العراق في جهوده لسحق الحركة الكردية المسلحة وأدانته بوصفها حركة إنفصالية)⁹⁸ وإشتدت المعارك ضراوة في صيف عام 1963 وتدخلت دول إقليمية لمساعدة الحكومة العراقية وبشكل خاص (سورية فقد بعثت لواء عسكريا مجحفا هو (لواء اليرموك) بقيادة اللواء فهد الشاعر وهو من أقطاب البعث السوري إذ أرادت حكومة بغداد ان تبدو معركتها هذه معركة قومية عربية بالدرجة

⁹⁵ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول 1961 - 1975، اربيل 2002، ص127.

⁹⁶ عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1992 ص 205.

⁹⁷ خالد خالد، السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان، ستوكهولم، الطبعة الأولى 1990 ص 36.

⁹⁸ ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية 1958 - 1970، دار للآم، لندن 1990، ص 176

الأولى)⁹⁹ وكذلك حصل تنسيق كبير بين تركيا والعراق لتضييق الخناق على الحركة التحررية الكردية.

ومن جانب آخر قدم وزير خارجية منغوليا بعد هذه الأحداث كتابا الى سكرتير العام للأمم المتحدة وطلب إدراج سياسة الأضطهاد القومي التي يتعرض لها الكرد في جدول أعمال الدورة 18 للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أوعز الأتحاد السوفيتي (الجمهورية منغوليا الشعبية بتقديم مذكرة في 3 تموز 1963 لمنظمة حقوق الأنسان التابعة للأمم المتحدة حول مايعانيه الشعب العراقي في ظل حكومة البعث)¹⁰⁰ وعلى اثر ذلك تأزمت العلاقة بين منغوليا والعراق.

كُلف البارزاني إبراهيم احمد لأدارة المحادثات فكانت النتيجة بيان العاشر من شباط(*) 1964 وبعد ذلك تصدعت العلاقة بين أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني حول الجهة التي وافقت على البدء بالتفاوض مع الحكومة وأدت الخلافات الى إنشقاق الحزب متهمين بعضهم البعض بقبول وقف إطلاق النار. لقد خول البارزاني قيادة الحزب ما تراه مناسبا لتفاوض مع الحكومة لهذا فقد تمت صياغة مسودة الأتفاق من قبل السيد جلال الطالباني ومسعود البارزاني ونوري شاويس وهنا يمكن الاشارة الى البارزاني (لم يتدخل بصياغة الأتفاق لأنه لم

⁹⁹ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة 1961 – 1975 مع ملحق وثائقي، اربيل 2002 ص 98.

¹⁰⁰ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ثورة ايلول 1961 – 1975، اربيل 2002 ص 99.

(*) أصدر رئيس رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف بيان العاشر من شباط عام 1964 لأيقاف القتال في كردستان وأقر البيان بالحقوق القومية للشعب الكردي و كان من المقرر ان تدرج هذه الحقوق في الدستور المؤقت ولكنها لم تدرج. وتم الأقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي على ان تثبت في الدستور وإطلاق صراح المعتقلين واحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال(كما جاء في البيان. وإصدار عفو عام ورفع حجز الأموال المنقولة عن الأشخاص الذين سبق حجز أموالهم، إعادة الأدرات المحلية الى المناطق الشمالية و إعادة الموظفين والمستخدمين. والشروع بإعادة تعمير المنطقة فورا. تعويض أصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سد دوكان ودرينديخان تعويضا عادلا. و تتخذ التدابير بما يضيف غعادة الأمن والأستقرار في المنطقة وأصدر البارزاني ايضا بيانا حول بيان الحكومة جاء فيه " تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البرينة وإنهاء إقتتال الأخوة ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة قررنا المبادرة الى إيقاف إطلاق النار وأطلب الى أخواني العودة الى محلات سكنهم والأنصراف الى أعمالهم "

يكن بالأصل يثق بوعود الحكومة)¹⁰¹ وقد شارك في الصياغة نوري شاويس، وجلال الطالباني، ومسعود البارزاني، وعبد الكافي
ساءت الأوضاع وإنقطعت المفاوضات وبدأت الأشتباكات العسكرية سرعان ما تطورت الى معارك حامية الوطيس بين الطرفين والى إنعدام الثقة بين اعضاء القيادة الكردية من جهة أخرى وبهذا المسار دعا إبراهيم احمد الى مؤتمر حزبي (كونفرانس ماوت) في الرابع من نيسان 1964 في محاولة من ابراهيم احمد لتجريد البارزاني من كل الصلاحيات (إفتتح إبراهيم احمد الكونفرانس بخطاب بمثابة تقرير سياسي أنحي فيه بالأئمة على سياسة البارزاني واصفا قرار وقف القتال بصفقة بيع خاسرة للثورة والحزب)¹⁰² وحاول المجتمعون تجريد البارزاني من صلاحياته و الغريب لم يدعوا المشاركين رئيس الحزب الى الكونفرانس، وكان هذا خطأ تنظيميا رفضه ممن كانوا حاضرين أثناء انعقاد الكونفرانس. ولم يحظ بتأييد القاعدة الحزبية ناهيك عن موافقة أغلبية اعضاء اللجنة المركزية.

ان نتائج الكونفرانس ادت الى ان يصطدم اعضاء القيادة بعضهم البعض ويؤدي الأمر الى إشتباكات بين اعضاء الحزب الديمقراطي أنفسهم من جهة أخرى وأضطرت جماعة إبراهيم احمد للهرب الى إيران في هذه الأثناء وبدعوة من البارزاني عقد المؤتمر السادس للحزب في 1 تموز 1964 وتقرر طرد إبراهيم احمد ومناصريه من الحزب وأختير المؤتمر البارزاني رئيسا له وحبیب محمد كرم سكرتيرا . وهذه الأحداث أثرت على سمعة القيادة الكردية كثيرا. وأضعفت من موقفه السياسي.

بعد ذلك تبين من ان (إبراهيم احمد قد اخذ وعدا من سلطات الشاه في إيران بالمساندة والدعم في حالة نجاحه في إحباط لإتفاق شباط وزعزعة مركز البارزاني وإزاحته من قيادة الحركة التحررية)¹⁰³ إلا أن (موقف البارزاني ومساندة معظم أعضاء المكتب السياسي له فوت هذه الفرصة وأحبط المسعى)

لقد اشتدت المعارك بين الفصائل المسلحة وبين الحكومة وبدأ الطيران بقصف القصبات الكردية وكانت اهم المعارك هي معركة سفين في عام 12 أيار 1965 وفيها سطر البيشمركة اروغ الانتصارات بدفاعهم عن مقدساتهم وكذلك معركة قره داغ والذي سطر فيه البطل حميد برواري نصرا كبيرا بوجه المعتدين في الرابع من حزيران 1965. وكذلك سطر البيشمركة ملاحم بطولية في زوزك وهنريين (تلك المعارك التي أختتمت بواحدة من أشنع الهزائم التي مني بها الجيش، وكانت

¹⁰¹ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث 1961 – 1975، ص 128. مصدر

سابق

¹⁰² آدمسن ديفيد وقتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشقاق 1964، ستوكهولم 1990، ص 43. دار

النشر مجهولة.

¹⁰³ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة ايلول 1961 – 1975،

اريل 2002، ص 133.

بنادق الثوار وخنجرهم تواجه أسلحة وأجهزة حربية من أحدث طراز¹⁰⁴ وتبين من انه لاجدوى باللجوء الى الحل العسكري.

في هذه الأثناء دبّ الخلاف بين أقطاب الحكومة العراقية بين الفئات القومية الناصرية وبين مناوئها وعدم الرغبة في التقارب مع مصر وايضا تفاقم الخلاف بين عبدالسلام وطاهر يحيى فقدم الأخير إستقالته، وقد قام قائد القوة الجوية العميد الركن عارف عبدالرزاق بتأليف وزارة وبعد فترة وبغياب عبدالسلام عارف قام بإنقلاب على الحكومة ولكن محاولة الانقلاب أحيبت . وتم تشكيل وزارة برئاسة عبدالرحمن البزاز وبدأ يتفاوض مع القيادة الكردية لحقن دماء العراقيين حيث كان ذات توجهات سلمية.

في 13 نيسان عاصفة رملية تودي بسقوط طائرة عبدالسلام عارف وقتل في الحال. وبتأثير الجيش تم إختيار عبدالرحمن عارف شقيق عبدالسلام عارف والذي كان وكيلا لرئيس أركان الجيش، رئيسا للجمهورية وعرف عنه انه رجل سلام وينبذ القتال فبدأ بالتقرب للقيادة الكردية وأثر المفاوضات معها ولكن قيادة الجيش اصرت من ان وضع القيادة الكردية ضعيف ولا يتطلب إجراء المفاوضات معها بل تأديبها عسكريا فتراجع الرئيس عن فكرة إجراء أي حوار نزولا عند ضغط القيادة العسكرية وحذر الضباط من ان الحل العسكري لا يجدي نفعا.

بدأ التحضير لخطة (توكلت على الله) المعدة من قبل القيادة العسكرية وإعتقد ضباط الجيش ان من شأن هذه الخطة ان تجبر البارزاني بالتخلي عن معارضة الحكومة وسوف يملون شروطه عليه. وبدأ بتنفيذ الخطة في 3 أيار 1966 وكانت معدة بشكل دقيق وكان الهدف هو إحتلال مقر قيادة البارزاني وفشلت خطة توكلت على الله بقيادة وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي فشلا ذريعا، وصدقت تكهنات الرئيس عبدالرحمن عارف فبدأ الحكومة بالتفكير جديا بأجراء المفاوضات في 15 حزيران 1966. وفي 29 حزيران وقع على البيان. وأذاع عبدالرحمن البزاز نفسه البيان 29 حزيران 1966.¹⁰⁵

إبداء لحسن نية الحكومة زار الرئيس عبدالرحمن عارف البارزاني في ديانا 28 تشرين الأول 1966 وبناء على تبادل هذا الموقف من قبل القيادة الكردية ارسل البارزاني نجله إدريس البارزاني الى بغداد في 16 كانون الثاني 1967 وبعدها زيارة للسيد مسعود البارزاني في 19 آذار 1967 لنفس الغرض. ولكن رغم هذه الاجواء الايجابية وبتأثير الجيش أجبر عبدالرحمن البزاز على تقديم إستقالته. وإشتد القتال مرة أخرى وخاصة في اربيل في 15 نيسان 1968 ولم تحرز القوات الحكومية أي إنتصار بل منيت بخسائر كبيرة وفي هذه الأثناء قاد البعثيون إنقلاب 17 تموز 1968 وأطاحوا بالرئيس عبدالرحمن عارف.¹⁰⁶

¹⁰⁴ المصدر السابق، البارزاني مسعود ص133.

¹⁰⁵ ينظر الى الملحق رقم (6).

¹⁰⁶ موريس رينيه، كردستان او الموت، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله الخامي، مطبوعات كردلوجيا رقم

3-1986، ص 105.

الفصل الثالث

المبحث الأول : - قيادة البارزاني للحركة التحررية الكردستانية من 1968 - 1975

بعد الانتصارات العسكرية والتي تحققت بفضل صبر ومقاومة البيشمركة، حدث في العراق إنقلاب قاده حزب البعث ضد الرئيس عبدالرحمن عارف في صبيحة 17 تموز 1968، وقد رأى الأنقلابيون ان المرحلة تتطلب الأتصال بالحركة التحررية الكردية لأجراء المفاوضات معها، كانت خطوة تكتيكية من قبل الأنقلابيين لتثبيت اركان حكمهم، وقبل الجانب الكردي البدء بالمفاوضات. وكان مقترح المفاوضات سوفيتيا وبوساطة يفغيني بريماكوف والذي كان مراسلا لمكتب برافدا الروسية. وكان على صلة مع جهاز المخابرات العسكرية الروسية آنذاك. وله علاقة مع اركان حزب البعث وحثهم الى اعطاء إشارات إيجابية بشأن الحقوق المشروعة للشعب الكردي مما ادى الى إطلاق مفاوضات بين حزب البعث والقيادة الكردية توجت ببيان الحادي عشر من آذار 1970 الذي كرس الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي. حيث وضع الأسس المبدئية الرئيسية للحكم الذاتي للشعب الكردي وهو إقرار شرعي بالقومية الكردية ويعتبر بيان الحادي عشر من آذار اهم وثيقة تقر بحقوقهم في القرن الماضي

المطلب الأول:- قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق عام 1970

بعد الأنقلاب البعثي الثاني في 17 تموز 1968 ركزت الحكومة العراقية هجماتها العسكرية ضد الكرد دون جدوى وقد احرزت القيادة الكردية إنتصارات قتالية كبيرة منها مهاجمة المنشآت النفطية في كركوك وبهذا الوقت قررت إيران في نيسان 1969 الغاء معاهدة 1937 مع العراق وتكشفت أطماع إيرانية في العراق بعد ظهور بوادر لقيام شاه إيران بدعم الحركة الكردية وبالأضافة الى وضع قادة الإنقلاب الهش هذه العوامل ارغمت الحكومة على إنهاء القتال واللجوء الى الحوار السلمي وافصحت عن ذلك بعدما عجزت عن إحراز نصر عسكري على القيادة الكردية رغم إنها لم تكن مؤمنة بالحلول السلمية بل مضطرة إليه، حيث ان قضية شعب لايمكن حلها بتصور عسكري بل بالحوارالمثمر للتوصل الى قناعات مشتركة لكي يفهم طرف ما يريد الآخر.

لقد تلقى قادة الأنقلاب إشارات إيجابية من الحركة التحررية الكردية بناءا على النصيحة الروسية حيث قام الروس بدور الوسيط حيث (لعبت الوساطة السوفيتية دورا بارزا في تقريب وجهات النظر)¹⁰⁷ بالأضافة الى النصائح المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للطرفين (ففي رسالة وجهها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية - دين رسك - الى حكومة البعث ناشد فيها الوصول الى تسوية وفي رسالة شفوية وجهها للبرزاني الزعيم الكردي بأن لايستأنف القتال بل يحاول

¹⁰⁷ د عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي 1992، ص212

تسوية خلافاته مع السلطات - بغداد - بالمفاوضات)¹⁰⁸ وإعتبرت القيادة الكردية هذا تأكيد من دولة عظمى لتكون طرفاً وشاهداً على ما سوف تؤول إليه المحادثات مع بغداد ولكن لم تسأل القيادة الكردية نفسها لماذا لم توقف أمريكا الهجمات العسكرية للجيش العراقي ضدها.

أعلنت القيادة الكردية عن نيتها إجراء مفاوضات ولكنها في الوقت نفسه صعدت من مقاومتها ورفع شروطها للقبول بأية مفاوضات لأن القيادة الكردية كانت تشك في نوايا حزب البعث التي كانت تمر بوقت صعب حيث واجهت الحكومة العراقية مهام أساسية من أبرزها (مهمة حل المسألة الكردية وتعزيز الوحدة الوطنية وإتخذت القيادة السياسية عدة إنجازات إستهدفت من خلالها الوصول الى هذه الغاية والتمهيد الى بيان الحادي عشر من آذار الذي كرس الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي)¹⁰⁹

كان حزب البعث راغباً بإستغلال الوقت مدفوعاً بالتطورات الداخلية التي حصلت في صفوف البارتى المتمثلة بانشقاق بعض من كوادره وبات الشعب الكردي منهكاً وبحاجة الى راحة وتوحيد صفوفه وتفتنت القيادة الكردستانية الى هذا الخلل وإعتبرته نقطة ضعفها مما حدا بالبارزاني الى التصالح مع خصومه إبراهيم احمد وجلال الطالباني معيداً بذلك توحيد صفوف الحزب

عززت خطوة توحيد الحزب موقف الحركة التحررية الكردية وكانت النتيجة ان (توصل كل من (ح. د. ك) وحكومة البعث الجديدة الى إتفاق عكس إحساس الحكومة الخاص بعدم الأستقرار كما عكس المطالب الكردية الأساسية)¹¹⁰ واستناداً الى ذلك الإتفاق تم تعديل الدستور العراقي المؤقت حيث نصت المادة (5) والفقرة ب - يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين: هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن وحدة العراق

" كان هذا النص الدستوري إعترافاً رسمياً بالحقوق القومية للشعب الكردي وقد رحبت به أطراف دولية كثيرة منها دولة مصر وعلى لسان رئيسها جمال عبد الناصر الذي (بارك إتفاقية آذار 1970 التي أقرت الحكم الذاتي لكردستان والحقوق السياسية للشعب الكردي وبهذا الصدد ويروي عنه الدكتور جمال الأتاسي القائد الناصري السوري أنه - رحمه الله - كان مرتاحاً لمضمون الفكرة التي وردت في

¹⁰⁸ آدمز دانا، رحلة رجال شجعان، تروجة جرجيس فتح الله، دارنارس للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، الطبعة الثانية، اربيل 1999 ص395.

¹⁰⁹ الحج ومناسك العمرة، المنجزات التي تحققت لأخواننا الأكراد، دار الحرية للطباعة بغداد، 1976، ص 37.

¹¹⁰ مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفرابي 1996، ص487.

المذكورة التي قدمها جلال الطالباني بأسم الوفد الكردي)¹¹¹. وان كثيراً من الأحزاب الوطنية ابدت إرتياحها حول ما توصلت إليه الحكومة العراقية والقيادة الكردية وإعتبرت بيان 11 آذار مكسبا للجميع لأن (العراق هو أول دولة في المنطقة يتخذ موقفاً تقدمياً ديمقراطياً من حقوق الشعب الكردي متجسداً بقراره في الحكم الذاتي ضمن إطار الجمهورية العراقية ويرفع هذا الموقف الى مستوى السياسة الرسمية للدولة)¹¹²

شعر الكرد ان قانون الحكم الذاتي لا يتضمن كثيراً من الفقرات والتي جرى الاتفاق عليها أثناء المفاوضات، حيث لم يرد إجراء إستفتاء في محافظة كركوك لتحديد عانديتها فقد رفض البعث فكرة الأستفتاء نهائياً وتتصل من بنود كثيرة ولم يحدد النظام حدود منطقة الحكم الذاتي بعدما كان موافقاً على كل ما طرحه الكرد وهذا يدل على ضعفهم في البداية وهشاشة موقفهم بعد ذلك. في هذه الأثناء رفع البارزاني مذكرة الى هيئة الامم المتحدة¹¹³

أقدم حزب البعث أثناء ذلك الى اجراءات اقتصادية سياسية منها عقد معاهدة صداقة مع السوفيت حيث كان يتودد بالتقارب إليها لتغض الطرف عن مساندة القيادة الكردية وكذلك جامل الحزب الشيوعي العراقي وشكلا الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وكذلك أقدم على تأميم النفط حيث حصل على عائدات كبيرة من النفط وتمكن بذلك الحصول على اسلحة متطورة و(لأول مرة بدأت موسكو بتزويد صدام حسين بالمدافع الثقيلة مما أحدث ثورة في إستراتيجية العراق العسكرية ضد الكرد)¹¹⁴

ان تتصل الحكومة العراقية من بعض بنود الاتفاق التي جرى الاتفاق عليها دفع بالحزب الديمقراطي الكردستاني الى تقديم مشروع للحكم الذاتي في 1973/3/9،¹¹⁵ الامر الذي رفضه حزب البعث. الذي أصدر ومن جانب واحد (قانون الحكم الذاتي) في آذار 1974 حيث أفرغ مفهوم الحكم الذاتي من شروطه مانحاً الملا مصطفى البارزاني مهلة خمسة عشر يوماً لقبول القانون مما حدا بالحزب الديمقراطي الكردستاني الى رفض ذلك القانون في بيان 11 مارس سنة 1974

¹¹¹ الطالباني جلال، القضية الكردية في العراق، محاضرة ألقى في 5 تشرين الأول 1988 بمدرسة معهد إيلا، كتابات في المسألة الكردية، الجزء الأول، إعداد رفیق صالح، مطبعة بنكهة زين السليمانية 2008، ص 279.

¹¹² عبدالرضا ماجد، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديدة بغداد الطبعة الأولى شباط 1975 ص151.

¹¹³ ينظر الى الملحق رقم (7)

¹¹⁴ ملا جواد، البارزاني وكيسنجروالدولة الكردية، ماساة الكرد من مذكرات هنري كيسنجر ((سنوات التجديد)) لندن، ص56.

¹¹⁵ ينظر الى الملحق رقم (-----).

في 17 يناير سنة 1974 جرت مباحثات في بغداد بين وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة العراقية.. ولكن المفاوضات تعثرت بعد ان (اعلنت الجبهة الوطنية و القومية التقدمية ان الحكومة ستصدر قانون الحكم الذاتي بدون إشترك الحزب الديمقراطي الكردستاني وهذا يخالف ما تم الاتفاق عليه في 11 مارس سنة 1970)¹¹⁶

وخلال إجراء المفاوضات مع الحكومة المركزية تبين من انها غير جادة اصلا في مسعاها لحقن الدماء فقد كانت ظنون البارزاني في محلها فقد تعرض نجله إدريس البارزاني الى محاولة إغتيال في بغداد أثناء الجولات التفاوضية وذلك في 1970/12/6^(*)

كانت حكومة البعث تماطل في إجراء المفاوضات في المراحل المتفق عليها مشترطة منذ البداية ان فترة إعلان الحكم الذاتي لأربعة سنوات فترة طويلة ومن الغريب موافقة القيادة الكردية على هذه الفترة رغم ان قيادة حكومة البعث تعمدت أسلوب المماطلة في المفاوضات التي كانت تجريها مع الأكراد كل طرف كان له هدف وغاية يختلف عن الآخر يقول هنري كيسنجر في كتابه^(**) (سنوات التجدد) [بالنسبة للبارزاني كان الحكم الذاتي خطوة تقربه أكثر فأكثر من الاستقلال الواقعي المنشود في حين ان صدام حسين عامل الاتفاقية كخطوة تكتيكية على طريق الفكرة البعثية في تشكيل دولة وحدوية] ويقول عن المساعدات للکرد (خلال 1973 إزداد وتيرة قوة الصدام وعليه إزداد طلب الكرد للمساعدات في 29 مارس 1973 انا دعمت طلبا موقعا من (جيم سليسنجر خلال فترته القصيرة كمدير ل سي آي إي لزيادة المساعدات والذي وافق عليه نيكسون بعدها بفترة وجيزة) ويضيف (ليس كل شئ في النظام البعثي على مايرام.. إن إبقاء البارزاني على قوة مصانة سيستمر في إشغال ثلثي جيش العراق مما يمنع البعثيين من بناء قاعدة حصينة لأطلاق عمليات التخريب وفرق الأعتيالات ضد إيران) ان انعدام الثقة والمماطلة بين الاطراف اضطر أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الى حمل السلاح ثانية وكذلك فعلت السلطة المركزية الشبي

¹¹⁶ عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة المديبولي 1992 ص229.
^(*) لم يصب إدريس البارزاني وأصيب المناضل حميد برواري عضو الوفد المفاوض بأصابات بليغة أورثته عاهة مستديمة. وكذلك تعرض البارزاني نفسه في مقره الى محاولة إغتيال من قبل وفد الملاي حيث جاء تسعة رجال دين بسيارتين الى (ناوبردان) الى مقر البارزاني 1971/9/29 وكانت أحزمة رجال الدين محشوة بالديناميت فجرت من قبل سائقي السيارتين فقتل الملاي ونجى البارزاني..
^(**) اسم الكتاب:

Years of Renewal
Tragedy of the Kurdish BY
Henry Kissinger

SIMON & SCHUSTER
Rockefeller Center
123 Avenue of the Americas
New York NY 10020

تقديم جواد الملا، لندن، مطبعة اجار.

نفسه متهمة الزعيم الكردي وحزبه بالتعاون والتآمر مع الأجنبي وكان للعامل الموضوعي حضوره على الطرفين

كانت الأجواء أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب فبعد ان ابرم العراق إتفاقية صداقة مع الأتحاد السوفيتي حاول هنري كيسنجر الأتصال بالبارزاني وقد افلح¹¹⁷ في ذلك وتم دعم الحركة الكردية بالأموال وكذلك إيران وعدت القيادة الكردية بالدعم اللوجستي وكيسنجر اقنع القيادة الكردية من ان النظام العراقي سوف يفك إرتباطه بالأتحاد السوفيتي وسوف ينظم الى المعسكر الغربي مما يُسهل التأثير عليه للإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الكردي. والشعب الكردي رأى فرصة ان يستفيد من نتائج الحرب الباردة.

إندلع القتال مجددا وعجز النظام العراقي عن تحقيق اي إنتصار على الحركة الكردية عسكريا فكان الجانب الكردي يعتمد على إيران بشكل كبير وبدورها شجعت إيران (الأكراد على الرد على الحكومة العراقية بعنف ووعدت الأكراد بجميع أنواع المساعدات)¹¹⁸ كان الدعم الإيراني متواصلا للحركة الكوردستانية المسلحة وكانت إيران تنوي إضعاف الحكومة العراقية دون إسقاطها وكذلك دعم الحركة الكردية المسلحة ولكن دون تفوقها بشكل كبير إضافة الى وعد أمريكا بدعم الشعب الكردي ماديا وبهذا السياق يقول مسعود البرزاني (لقد نوهنا تنويرها عابرا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وتفصيلا نقول إن كل ما حصلت عليه الثورة من هذا الباب ستة عشر مليون دولار)¹¹⁹

كانت إيران منزعة من بيان 11 آذار ناصحة البارزاني بعدم التوقيع عليه بسبب خشية إيران من مطالبة أكرادها بحكم ذاتي ولكن البارزاني لم يعمل بنصيحتها مما أثار غضب إيران الامر الذي جعلها تتخلى هي والولايات المتحدة عن مساعدة الكرد بعد ان لجأ صدام حسين والذي يشغل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الى الرئيس هوري بومدين طالبا منه التوسط لدى الشاه من أجل وقف دعمه للحركة الكردية.

عقدت إيران والعراق إتفاقية الجزائر على هامش منظمة الأوبك في 6/آذار 1975/ حيث تم ترسيم الحدود بينهما وتخلى العراق عن جزء من شط العرب وتضمنت الإتفاقية أربعة بنوداً رئيسية مع بروتوكولات لأجراء تخطيط نهائي للحدود حيث جاء في البند الثالث ما يخص الأكراد (بناء على كل هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة من اجل وضع حد نهائي لكل التسلات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت)¹²⁰

¹¹⁷ ينظر الى الملحق رقم (12)

¹¹⁸ المصدر السابق، عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص 234.

¹¹⁹ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة ايلول 1961 - 1975، اربيل 2002 ص 395.

¹²⁰ ينظر الى الملحق رقم (15)

بعد توقيع الاتفاق بين الحكومة العراقية وايران إحتدمت المعارك بين الجيش العراقي والحركة الكردية المسلحة بعد ان رفضت الحكومة العراقية في 9/مارس سنة 1975 عرضا تقدمت به الحركة المسلحة يرمي الى التفاوض وبالضد من ذلك ناشدت الأكراد بتسليم أسلحتهم.

اشتداد المعارك المسلحة ورفض الحكومة للتفاوض أدى الى تباين مواقف أعضاء اللجنة المركزية للحزب حيث أدى ذلك التباين الى انقسامهم الى قسمين الاول يدعو الى مواصلة القتال ورفض الأستسلام والآخر دعا الى التفاهم مع بغداد وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ان تطبيق ايران لشروط الاتفاق بعد حصولها على نصف شط العرب وغلق الحدود السورية التركية الايرانية بوجه الاكراد بدأت الثورة الكردية بالأنهيار وأعلن البارزاني بأن الحرب بين الحركة الكردية وبين الحكومة العراقية قد إنتهت، ان التصور العسكري اثبت فشله في حل القضية الكردية كما ان الأعتقاد على الدعم الخارجي والوعود لا يجدي نفعا واثبت فشله وتعلمت القيادة الكردية (بأنه ليست هناك قوة خارجية يمكن الاعتماد عليها ففي عام 1975 خُذع قائد الثورة ملا مصطفى البارزاني من قبل القوتين المشتركتين وأبعد البارزاني عبر تسوية إستراتيجية بين بغداد وطهران)¹²¹

¹²¹ موريس هارفي وبلوج جورج، ترجمة راج آل محمد، مراجعة وتقديم هادي العلوي لاصدقاء سوى الجبار، لبنان بيروت، ص.7 .

المطلب الثاني:- التغييرات السياسية في العراق ودور الحزب الديمقراطي الكردستاني

بعد إعلان جمهورية كردستان في مهاباد تم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي والذي تغير اسمه فيما بعد الى الحزب الديمقراطي الكردستاني كحزب تقدمي معبرا عن طموحات قومية متطلعا الى الحرية والعدالة الاجتماعية. وما نتج عن التأسيس من انتعاش آمال الكرد وتنامي شعورهم القومي وانخرط في صفوفه أبناء كافة الطبقات واعتبروه تجسيدا لأرادة الكورد.

كانت الحركة التحررية الكردية تعاني حينذاك من التشتت وتفقدت الى قائد والى قيادة تقودها، فغدت الضرورة ماسة لحزب كردستاني يقود نضال الشعب الكردي في كردستان العراق. وقد إنطلق من مصلحة الشعب الكردي وحقوقه القومية. لقد خاض الحزب نضالا ضد الأستعمار البريطاني. فقد وقف بشدة مع بقية الأحزاب الوطنية (وكثيرا ما إمتزجت دماء الكرد بدماء العرب)¹²² وقف ضد معاهدة بورت سموث التي وقعها صالح جبر وأرنست بيغن وزير خارجية بريطانيا حيث قامت الأحزاب الوطنية بحشد الرأي العام للقيام بالمظاهرات ضد المعاهدة ونددت عبر بياناتها بأستقالة الحكومة فقد أصدرت (الأحزاب الوطنية المعارضة وهي الأستقلال والأحرار والوطني الديمقراطي والشعب والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي بيانا شجبت المعاهدة)¹²³ وإنتفضت الجماهير الشعبية بأحزابها كما شارك البارتي في المظاهرات التي ألهمت الوثبة الوطنية بنشاط ولعبت طليعة البارتي في كلية الحقوق دوراً في المظاهرات التي بدأت منذ يناير سنة 1948 وكان دور الحزب الديمقراطي في تعبئة الجماهير الكردية كبيرا ومؤثرا سيما وان تلك الجماهير كانت ناقمة على حكومة صالح جبر لأنها كانت قد اعدمت اربعة من ضباط الكرد في سنة 1947.

شارك الحزب الديمقراطي الكردستاني مع بقية الأحزاب العراقية في الأنتفاضة ضد حكومة نوري سعيد بعد ربط العراق بحلف بغداد الجائر والذي شعر الكرد من انهم هم المستهدفون من قيام الحلف فكانوا في طليعة المنتفضين وكان للحزب دور مشهود في مشاركة جبهة الأتحاد الوطني عام 1957 والتي كان لها الدور الكبير في الإطاحة بالنظام الملكي هذه الجبهة والتي لم تميز بين ابناء الشعب العراقي في عضويتها والجميع كان متلهفا الى بزوغ فجر جديد (لقد إتبع الجبهة أسلوبا مرنا

¹²² البرزاني مسعود، البرزاني والحركة التحررية الكردية، كاوا للنشر والتوزيع لبنان بيروت، الطبعة الثانية 1997، ص 36.

¹²³ الأعرجي علاء الدين، في الذكرى الستين لوثبة الشعب العراقي ضد معاهدة بورت سموث. موقع منتدى الكتاب العربي. الرابط أدناه

في التنظيم يتيح الفرصة لدخول اللاحزبيين الى جانب ممثلي اللجنة الوطنية العليا.
124(..)

وبعد ان تدهورت الأوضاع في العراق وتفاقت الصراعات بين الضباط الأحرار من جهة وبين اطراف الجبهة من جهة أخرى فقد بذلت مساعي جديدة لبعث الحياة في الجبهة. .. ووضعوا ميثاق عمل مشترك وساهم الحزب الديمقراطي الكردستاني بفعالية في الجبهة على إثر ذلك وعدت الجبهة انها ستسعى لتطبيق ما جاء في الدستور العراقي فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للشعب الكردي فقد آمن الحزب بالنضال الجبهوي وكانت له علاقات جبهوية ثنائية مع الحزب الشيوعي العراقي وكانت محاولاته مستمرة للدخول في جبهة الأتحاد الوطني. الى أن تحقق ما كان يسعى إليه.

كما وقف الحزب بشدة ضد العدوان الثلاثي على مصر وكان لرئيس الحزب مصطفى البارزاني دورا كبيرا بالوقوف ضد العدوان الثلاثي على مصر حينما كان لاجئا في الأتحاد السوفيتي. لأنه كان يجزم بأن النضال المشترك العربي الكردي ضرورة للإرتقاء بالأخوة العربية الكردية وتعزز المواقف القومية للشعبين و كان مؤمنا (ان الموقف العربي السليم يكون في البحث عن نقاط التفاهم والإلتقاء مع الأخوة الأكراد وهو ما نطالبهم أيضا هذا إذا كنا حريصين معا على ردم الحفر والمطبات بين الشعبين)¹²⁵

لعب الحزب الديمقراطي الكردستاني دورا كبيرا في حشد الجماهير الكردية تأييدا ودعمًا لثورة تموز 1958 التي أيدها حال إعلانها وأرسلت قيادة الحزب برقية تهنئة لقادتها وقامت بحشد جماهير كردستان وتنظيم فعاليات تأييدا للثورة ووقف الحزب الى جانب الحزب الشيوعي في الدفاع عن الثورة وقادتها وساهم الحزبان مساهمة فعالة في قمع إفشال إنقلاب العقيد عبدالوهاب الشواف عام 1959.

انتهج الحزب الديمقراطي الكردستاني نهجا سلميا لحل المشاكل مع حكومة الثورة عبر التفاوض والتحاور ساعيا الى تثبيت حقوقه القومية فكان يفاوض القوى الوطنية والرسمية الحكومية ولم يعزل نفسه عن الساحة العراقية لأنه رأى كل الحلول يجب ان تكون من بغداد فكان يحاور من هم في السلطة.

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يؤمن ان المحادثات شكل من أشكال النضال. فقد قام بأجراء الحوار مع إنقلاب البعثيين وعبدالسلام عارف سنة 1963 فعندما سأل الصحفي الأمريكي دانا آدمز شमित البارزاني عن ماهية إجراء المفاوضات مع الأنقلابيين فأجاب البارزاني (لقد اعطانا البعث وعدا بالأعتراف

¹²⁴ عبد الحسين ليث، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، العراق - بغداد، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة

والأعلام 1979 ص111

¹²⁵ الموصلي منذر، القضية الكردية في العراق، الجزء الأول البعث والأكراد، دار بيسان - بيروت الطبعة

الأولى ص141.

بالحكم الذاتي إلا انه لم يكن وعدا كتابيا لم يسطر على ورق ولم يوقع¹²⁶ وكذلك مع عبدالسلام عارف سنة 1964 كما أجرى مفاوضات مع حكومة عبد الرحمن البزاز سنة 1966 والتي نتج عنها بيان حزيران وإتفاقية 29 حزيران 1966 اللذان جاءا منافيان لرغبات الجيش لذلك حاول بعض الضباط التأثير على الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لأقصاء البزاز من رئاسة الحكومة فشعر البزاز بتلك الضغوطات الرامية الى اقصائه فقدم الاستقالة من منصبه في 5 آب ولم يرى بيان 29 حزيران تطبيقا لبنوده. والمشكلة الكبرى تكمن في ان الدول العربية لم تتوجه توجها ديمقراطيا لحل مشاكل شعوبها وكذلك حل مشاكل الأقليات التي تعيش معها (إن عجز القيادة العربية في (1963) عن تعميق أسس بناء الدولة القومية الوجودية الحقيقية قاد الى عجز في معالجة جميع المشاكل العالقة منها قضية الأقليات القومية)¹²⁷

شكل الضابط ناجي طالب الحكومة العراقية التي رفضت الاعتراف ببيان حزيران حيث (جرى تعديل برنامج الحل السلمي للقضية الكردية بموجب بيان 29 حزيران 1966 بخطة بناء الشمال التي هي الأخرى لم تدخل حيز التنفيذ)¹²⁸ وهكذا نرى ان الصراع على السلطة بين أجنحة الحكم زاد من تعقيد حل مسألة الأكراد القومية.

تحت ضغط الظروف السياسية المعقدة عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره السابع في 12 تشرين الثاني 1966 وأعلن الحزب رفضه رسميا لموقف الحكومة من عدم تنفيذ بيان آذار وإندلع القتال بعد فترة وجيزة من ذلك الرفض الكردي واستمر الى حين وقع الانقلاب ضد الرئيس عبدالرحمن عارف تواصلت مفاوضات الحركة الكردية مع قادة الانقلاب البعثي في 1969 الى ان تكللت بإتفاقية 11 آذار حيث 1970 حيث سافر نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين الى كردستان والتقى بالبارزاني وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني و قام صدام حسين (بوضع اوراق بيضاء أمام الملا مصطفى وأخبره أن يكتب مطالبه، قائلا إنه سوف لن يغادر قبل أن يوقعها على وثيقة مقبولة للطرفين)¹²⁹ حيث تمت صياغة مشروع بيان آذار 1970 وكانت القيادة الكردية تدرك ان حزب البعث غير جاد في تنفيذ ما أتفق عليه بشأن الحكم الذاتي. وكانت القيادة تعرف (أن صدام حسين كان مشغول الذهن بعدم إستقرار النظام لهذا كان هو والرئيس احمد حسن البكر بحاجة الى الوقت لتعزيز موقفهما)¹³⁰

¹²⁶ آدامز دانا، رحلة الى رجال شجعان، ترجمة جرجيس فتح الله الحامي، دار نارس للطباعة والنشر، اربيل -

1999 مطبعة وزارة التربية او الطبعة الأولى، ص 294

¹²⁷ المصدر السابق و الموصلي منذر، ص 140.

¹²⁸ خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي، ستوكهولم 1990 ص 131

¹²⁹ مكحول ديفيد، ترجمة راج آل محمد، تاريخ الأكراد الحديث، دار فرايب 1996 ص 486.

¹³⁰ المصدر السابق، مكحول ديفيد، ترجمة راج آل محمد، تاريخ الأكراد الحديث ص 493.

عليه أرسلت القيادة الكردية برسائل الى بعض قادة العرب لأعلامهم وإشراك الجامعة العربية بالتدخل في وضع إتفاقية أذار موضع التنفيذ حيث إرتأى البارزاني أن يبعث مندوباً عنه الى مصر وسورية حاملاً رسالتين لكل من الرئيس المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد. (وشرح المندوب للرئيسين موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني طالبا تدخل الجامعة العربية محبذاً أن يكون الموضوع ضمن نطاق الدائرة العربية وعدم إشراك أية جهة أخرى لأن الأخوة العربية الكردية هي مسألة استراتيجية)¹³¹ هذا في الوقت الذي كانت المداولات مستمرة حول إقامة وحدة سياسية بين مصر وسورية وليبيا. وقال البارزاني رداً على سؤال وجه إليه من الصحفي الأمريكي دانا آدمز شמידز حول أهداف البارزاني وعلاقته مع العرب فأجاب البارزاني (نحن لانحارب العرب أبداً فالعرب إخوتنا لقد عشنا معهم قرونا وسنظل نعيش معهم وبوسعنا ان نعايشهم وقد إستغلهم -قاسم - مثلما إستغلنا)¹³² وقال له بصراحة تامة من ان هدف الحركة الكردية هو الحصول على الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية.

أدركت القيادة الكردية رغم مساعيها الوطنية والعربية أن النظام العراقي غير جاد في تحقيق طموحات الشعب الكردي ولهذا رفضت الانضمام الى الجبهة و الوطنية التقدمية والتي أعلنها الرئيس احمد حسن البكر عام 1970 والتي إنبثقت من ميثاق العمل الوطني بعد ان عدتها القيادة الكردية وسيلة لإبعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني عن المطالبة بحقوقه القومية ولكن رفض الحزب الانضمام الى الجبهة الوطنية أدى الى شق صف الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث انضم إليها بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني.

¹³¹ البرزاني مسعود، البرزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة ايلول 1961 - 1975، اربيل 2002، ص 273.

¹³² آدمز دانا، رحلة الى رجال شجعان، دار ناراس للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، الطبعة الثانية اربيل 1999، ص 294.

المطلب الثالث:- الحركة الكردستانية وإنهيارها في 1975

بعد رفض الحكومة العراقية لمقترح القيادة الكردية بتأجيل إعلان بيان 11 آذار من طرف واحد والذي قدمه إدريس البارزاني في آخر زياره له الى بغداد في 8 آذار 1974 حيث قال صدام حسين له (لو اضطررنا الى التنازل لإيران عن شط العرب كي لا يخرج العراق من يدنا فلن نتردد)¹³³ وبهذا التأكيد افصح النظام عن رؤيته لحل المشكلة الكردية والتي حصرها بعود فارغة غير قابلة للتحقيق. وفي الوقت عينه استخدم الشاه الورقة الكردية كعامل ضغط على الحكومة العراقية لتتنازل له عما كان يحلم به من المياه العميقة في شط العرب ولمعرفة البارزاني بالنوايا الإيرانية المستندة الى معاداتهم للحقوق القومية الكردية التي سبق وان دافع عنها البارزاني في جمهورية مهاباد فكان لا يثق بها وبمساعدها لكنه ركن الى وعد تلقاه في عام 1972 (من الولايات المتحدة الأمريكية بأن يبقى الشاه مسانداً للقضية الكردية والثورة مهما حصل من تبدل في الأوضاع)¹³⁴

بدأت الحكومة العراقية بحشد القطعات العسكرية في شمال العراق بهدف الهجوم على المعازل العسكرية الكردية ومن جانبها أخذت القيادة الكردية تتهيأ لمواجهة الجيش العراقي بعد تدفق السلاح الى كردستان من إيران.

اندلعت المعارك بصورة شرسة بين القوات الحكومية وقوات البشمركة ولم يستطع أحد الطرفين من احراز النصر رغم الدعم السوفيتي للجانب العراقي والدعم الإيراني للجانب الكردي وأفضى تواصل المعارك الى إنهاك قوات النظام البعثي وأوشكت ذخيرة الجيش العراقي على النفاذ وأدركت الحكومة ان لا خيار لها بالحسم العسكري.

بعد فشل النظام العراقي من إحراز النصر على القيادة الكردية قرر العراق (الاتفاق مع إيران في سبيل إنهاء الحركة المسلحة الكردية)¹³⁵ ولإنجاح هذا المسعى بادرت الحكومة العراقية الى إعطاء إشارات تتضمن استعدادها للتنازل أمام المطالب الإيرانية في الحدود والمياه (وكانت الولايات المتحدة في هذه الفترة في حاجة الى ورقة العراق في معالجة القضايا العالقة في ملف الصراعات العربية الإسرائيلية)¹³⁶

خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن العراق هاجم بضراوة التقارب المصري الإسرائيلي وسعى الى تشكيل موقف عربي مناهض لهذا التقارب.

¹³³ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول 1961 - 1975، اربيل 2002 ص343.

¹³⁴ المصدر السابق، البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية ص344.

¹³⁵ ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية 1958 - 1970، دار اللام، لندن 1990، ص184.

¹³⁶ شورش سامي، كردستان والأكراد الحركة القومية والزعماء السياسية إدريس نموذجاً، دار تاراس للطباعة والنشر، كردستان العراق، ص101.

تواردت المعلومات لقيادة الحركة الكردية حول تقارب عراقي - إيراني وشيك ومن دلائله ذلك الاجتماع الذي تم بين الدكتور سعدون حمادي وعباس علي خلعتبري في إستنبول. وكذلك المعلومات التي ارسلها جلال الطالباني والذي كان يعيش في القاهرة حول التقارب العراقي الايراني طالبا فيها مواصلة الكفاح المسلح وبذات المعنى حاول الاخوة المصريون إعلام البارزاني بذلك التقارب (ولكن تفاعل العوامل الداخلية للثورة الكردية مع القوانين العامة للسياسة الدولية ساعد على إنجاح ما سميت بالمؤامرة الدولية بمساهمة أمريكية وجزائرية)¹³⁷

طلب النائب صدام حسين أثناء تواجده في قمة أوبك في الجزائر من الرئيس بوميدين التوسط بينه وبين الشاه بهدف حل الاشكال القائم حول شط العرب ولم يتردد شاه إيران في قبول وساطة الرئيس الجزائري ومن جانبها حاولت القيادة الكردية التعرف على ماهية الأتتماعات بين الجانبين العراقي الايراني من واشنطن فبعثت برسالة الى الولايات المتحدة تتضمن المعلومات التي حصلت عليها وطالبت (بالوفاء بالعهد الذي قطعوه لنا بأن لا يخذلوا ثورتنا فنفت الإدارة نفيا قاطعا بأن يكون هناك أي تقارب او طبخة سياسية من شأنها ان تلحق ضررا بالنضال الكردي)¹³⁸

ان الادارة الامريكية ورغم تأكيداتها لم تكن صادقة فقد كُشف تقرير (بايك)^(*) الذي تسرب الى الصحافة المتضمن مجموعة من المعلومات عن دور الولايات المتحدة في دعم البارزاني سرا متعرضا الى خيانة إيران للبارزاني كاشفاً - التقرير-

¹³⁷ المصدر السابق، يونس خالد، الزعيم الوطني الكردستاني جلال طالباني قائد وفكر وعصر، ص 24.
¹³⁸ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث 1958-1975، اربيل العراق ص 344.

^(*) عين الكونكرس الأمريكي لجنة للإشراف على دائرة استخبارات الأمريكية وأسندت رئاستها الى عضو الكونكرس أوتيس بايك وقد بحث اللجنة الاعمال والتصرفات وسلوكيات موظفيها تجاه بعض القضايا خلال فترة إدارة نيكسون منها قضية (وترغيت) والطريقة التي وعد القيادة الكردية بالمساعدات بالأسلحة وكيف كانت سرية وبدون علم الكونكرس وقدمت اللجنة تقريرها وتسرب هذا التقرير الى صحيفة (فليجف ويس) عن طرق احد الصحفيين ومما جاء في التقرير

((في عام 1972 إلتقى الدكتور كيسنجر مع شاه إيران الذي طلب من الولايات المتحدة مساعدة الأكراد في تمردهم ضد العراق خصم الشاه وقدم كيسنجر فيما بعد الإقتراح الى الرئيس نيكسون الذي وافق على ما أصبح يُعرف ببرنامج الستة عشر مليون دولار بعد ذلك أوفد جون ب- كوني - وزير المالية الأسبق للرئيس الأمريكي نيكسون الى إيران ليُعلم الشاه))

((وأمل الرئيس والدكتور كيسنجر والشاه بأن «اتباعنا» لن ينتصروا وفضلوا بدلا من ذلك ان يستمر المتمردون ببساطة في مستوى من الحرب كاف لإستنزاف موارد الدولة المجاورة خليفنا ولم يُفصح عن هذه السياسة لأتباعنا الذين تشجعوا للأستمرار في القتال حتى ان سياق العمليات السرية من قبلنا كان عملا مشؤما))

واشار التقرير الى ان ((كيسنجر قدا امر الأكراد شخصا بالأا يشنوا اي هجوم على العراق خلال فترة الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1973))

ان المخابرات الأمريكية كانت على معرفة بان إيران ستتخلى عن الأكراد مقابل صفقة يتنازل فيها العراق لأيران يلعب وزير خارجية الولايات المتحدة كيسنجر دورا فاعلا فيها والغريب في ذلك كله هو ثقة القيادة الكردية بشاه إيران وهو العدو اللدود للأكراد ولم تتخذ القيادة التدابير اللازمة الامر الذي يمكن تفسيره بعدم معرفة البارزاني بتوجهات الادارة الأمريكية معتمدا بذلك على اقوال شفوية داعمة للأكراد من كيسنجر فقد كان هدف إيران وأمريكا والذي خطط له كيسنجر (الإبقاء على التمرد الكردي بمستوى ثابت فلا يسمح للجيش الإنتصار، أو للأكراد بالنجاح وهكذا يستنزفان كلا الطرفين بالإستمرار)¹³⁹

وبعد ان أعلن عن إتفاقية 6/ آذار 1975 بعث البارزاني برسالة الى كيسنجر حسب تقرير بايك في 10/3/1975 مذكرا إياه بالوعود التي قطعوها للکرد. ولكن كيسنجر لم يرد على الرسالة الأمر يعني انعدام موقفه الاخلاقي إزاء الكرد لقد رحبت واشنطن على الفور بالاتفاقية التي كان مهندسها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وهناك كثير من الوثائق تؤكد ان (كيسنجر حضر شخصيا لمدة 24 ساعة الى بغداد بشكل سري لوضع الخطوط الأساسية للاتفاق بين الحكومة العراقية وبين الشاه)¹⁴⁰. ونتيجة للاتفاقية وما نتج عنها من إختلال التوازن الدولي لصالح العراق عمدت إيران الى سد كل المنافذ بوجه الحركة الكردية فضلا عن ان الادارة الامريكية امتنعت عن مساندة الكرد وما نتج عن ذلك من انتكاس الثورة

ان تخلي امريكا عن دعم الحركة الكردية وسياستها المزدوجة أكدها تقرير بايك المشار اليه من خلال تأكيده على أن (سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد فلا نحن ساعدناهم ولانحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية لقد حرصناهم ثم تخلينا عنهم)¹⁴¹ وفي آخر لقاء للبارزاني مع شاه إيران قال الأخير (إضطرت الى عقد هذا الاتفاقية ولو لم افعال لتورطت في قتال واسع النطاق مع البعثيين العراقيين فيه سيرمي السوفيت بكل ثقلهم ثم أن الاتفاقية من ناحية أخرى في مصلحة الشعب الأيراني تماما كما وجدتم من مصلحتكم أن تعقدوا إتفاق الحادي عشر من آذار 1970)¹⁴²

¹³⁹ آدمز دانا، رحلة الى بلاد شجعان، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، دار ناراس للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، الطبعة الثانية 1999 اوص 128.

¹⁴⁰ المصدر السابق، الزاويتي احمد، ملا مصطفى البارزاني قصة ثورة وعلاقة، ص 127

¹⁴¹ خالد خالد، نظرة في التناقضات التي تحكم القضية الكردية ومستلزمات الوضع الراهن، ستوكهولم، الطبعة الأولى 1989، ص 23.

¹⁴² البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث 1958 - 1975، اربيل العراق، ص 346.

بسبب الأوضاع الجديدة وانعدام المساندة الدولية للحركة الكردية اتخذت قيادة الحركة قراراً بإنهاء الثورة مؤقتاً وكان أمامها خياران إما التوجه إلى العراق والاستفادة من العفو الذي أعلنته الحكومة العراقية بعد التوقيع على الاتفاقية أو اللجوء إلى إيران والتي خانت الثورة وأمام هذان الخياران عبرت عوائل كثيرة إلى إيران وأخرى إلى العراق مستفيدة من العفو وكذلك رفض بعض القياديين تسليم نفسه إلى دولة خانتهم وفضلوا التواجد في الدولة العراقية.

إن الاستنتاج المهم الذي يمكن تحديده هو أن كل الحلول لحل القضية الكردية يجب أن تكون بين الأطراف العراقية لأن الاعتماد على العامل الخارجي لا يساهم بحل المشاكل الوطنية فالنظام العراقي تنازل لإيران عن نصف شط العرب مقابل ضرب الحركة التحررية الكردية والقيادة الكردية قبلت بالدعم الإيراني الأمريكي على أمل إجبار النظام العراقي للإقرار بحقوق الشعب الكردي والغريب أن النظام العراقي مستعد للتنازل عن السيادة الوطنية وغير مستعد للإقرار بحقوق شعبه.

بعد نكسة الثورة وتراجعها تحدث البارزاني عن مؤامرة ضد الحركة الكردية تستند إلى عدم وفاء كل من إيران والولايات المتحدة بوعودها، مؤكداً تخلي الحركة عن مواصلة العمليات القتالية مؤقتاً وبهذا المعنى خبير البيشمركة والقادة السياسيين والعسكريين بين الذهاب إلى إيران أو العراق مشيراً إلى عدم فقدان الأمل بقضيتهم وضرورة شحذ الهمم والأنتظار إلى ما سوف تؤول إليه الأوضاع من متغيرات متنبأ بتغيير كبير في المعادلة السياسية للمنطقة.

لقد انتقد الكثير من القادة البارزاني من كونه أوعز بوقف القتال رغم أن هذا التوقف (لم ينجم عن تراجع البارزاني عن مبادئ وأهداف الثورة أو بتقديم تنازلات. المهم في الأمر أن البارزاني ظل مخلصاً حتى الرمق الأخير في حياته للقضية الكردية)¹⁴³ وأن تراجع المؤقت عن الكفاح المسلح عائد إلى عدم زج الشعب الكردي في آتون حرب بلا دعم ولا مساندة فتكون حينئذ إنتحاراً وبهذا الصدد يقول السيد مسعود البارزاني (لم يكن باليد حيلة أمام القرار الذي إتخذه الوالد وقد تبين فيما بعد كم كان ينطوي قراره على أصالة وحكمة طوح بسمعته ووضع نفسه موضع نقد جارح بإتخاذ هذا القرار الجريئ مفضلاً عدم المجازفة)¹⁴⁴

قبل مغادرته إلى إيران عقد البارزاني اجتماعاً موسعاً لكوادر وبيشمركة الحركة المسلحة باعثاً الأمل في نفوسهم وطلب البعض عدم التخلي عن السلاح رغم قطع المساعدات والبعض الآخر إنصاع لأوامر القيادة بالتوقف المؤقت وإنقسمت القيادة ومعها القواعد الحزبية بين مؤيد لمواصلة النضال وبين مصر على إلقاء السلاح والأنصياع لأوامر البارزاني بهذا الصدد يقول السيد مسعود البارزاني (ومن ناحيتي طلبت من الوالد الإجازة بإستئناف العمل النضالي وإعادة التنظيم في المؤسسات

¹⁴³ على عبدالفتاح، الملامح الأساسية لشخصية مصطفى البارزاني القيادية والأنسانية، مطبعة خبات، الطبعة

الأولى دهبوك 1996، ص 24.

¹⁴⁴ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ثورة أيلول 1961 - 1975، أبريل

2003، ص 347.

والتشكيلات الحزبية والعسكرية وعلى أسس ومفاهيم مستجدة ومستخلصة من الوضع الحالي ومن تجارب الماضي وخبره فأسرع بالموافقة فورا وخولني صلاحياته متحمسا مستبشرا داعيا لي بالتوفيق)¹⁴⁵

حمل انهيار الكفاح المسلح كثيرا من الدروس والعبر للحركة التحررية الكردية التي عالجتها ثغراتها السابقة مستندة الى إعادة بناء الحزب الديمقراطي الكردستاني على اسس جديدة وحضارية معتمدة على الامكانيات الذاتية للشعب الكردي بعيدا عن التدخلات الاجنبية في شؤون الحركة المسلحة مؤكدة على ترابط مصالح الشعبين العربي والكردي وعلى التنسيق بين قواهما الديمقراطية لبناء الدولة العراقية.

على ضوء انهيار الحركة المسلحة قيّمت قيادة الحزب الأخطاء التي رافقت الثورة في كتاب صدر بعد نكسة الثورة من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني تحت إسم (تقييم الحركة الكردية) وقد أطلع عليه البارزاني خاصة النقد الواضح والصريح الذي يؤكد على عدم إلقاء كل تبعات النكسة الى إبرام إتفاقية الجزائر فكانت هناك أخطاء من قيادي الحزب المدنيين والعسكريين رافقت مسيرة الثورة حيث كان (الحزب مفككا في تنظيمه عاجزا عن قيادة الثورة في الممارسة العملية وتفتت الأمراض السياسية في صفوف الثورة كعدم المحاسبة واللامبالاة وفقدان القيادة الجماعية وبروز مراكز القوى وحلول التسبب والبيروقراطية وإنعدام قيم المساواة)¹⁴⁶

عانى البارزاني من مرض السرطان في وقت سبق نكسة الثورة الكردية فبناء على نصيحة الأطباء سافر البارزاني الى الولايات المتحدة للعلاج التي رفضت في بادئ الأمر إستقبال البارزاني خشية (من ان ينتهز البارزاني الفرصة ليفضح إعلاميا تفاصيل المؤامرة على إطفاء نار الثورة والإشارة بأصبعه الى الضالعين فيها)¹⁴⁷ وتم بعد ذلك ترتيب زيارة العلاج الى الولايات المتحدة بالتنسيق مع إيران مشترطين على البارزاني عدم الإدلاء بأي تصريح أو نشاط سياسي

من جانبي ارى أن الأجدر رفض تلك الأشتراطات وإختيار السفر الى أوروبا وفضح التواطئ الأمريكي مع الحكومة الايرانية على انهيار الحركة المسلحة الكردية وبهذا الصدد يقول السيد مسعود البارزاني (لم تكن الدول الأوروبية وقتذاك مستعدة للتطويح بعلاقاتها مع النظامين العراقي والأيراني واستقباله)¹⁴⁸

¹⁴⁵ المصدر السابق و البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ثورة أيلول 1961 - 1975 ص399.

¹⁴⁶ خالد خالد، نظرة في التناقضات التي تحكم القضية الكردية ومستلزمات الوضع الراهن، ستوكهولم 1989، الطبعة الأولى ص13.

¹⁴⁷ البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث ثورة أيلول 1961 - 1975، اربيل 2002 ص401.

¹⁴⁸ المصدر السابق، البارزاني مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ثورة أيلول 1961 - 1975، اربيل 2002 ص 406.

توفي البارزاني في مستشفى جورج تاون في 1/3/1979 ونقل جثمانه الى إيران ووارى الثرى في قسبة (شنو) الأيرانية تاركا تراثا ثرا وخلت الساحة الكردية لفترة من قائد بمثل مواصفات البرزاني وتشتت اعضاء الحزب الديمقراطي الذي كان يقود المسيرة النضالية الكردستانية وظهرت خلافات بين اعضاء القيادة حول المرحلة المقبلة من النضال حيث تمسك أغلبية اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بنهج البارزاني في إعادة تنظيم الحركة الكردية وأخرى رأّت تغيير القيادة وأخرى نأت بنفسها عن تحمل أعباء النكسة.

في 1/حزيران 1975 أصدر السيد جلال الطالباني من دمشق بيانا حول تشكيل تنظيم كردستاني أطلق عليه اسم الأتحاد الوطني الكردستاني الذي كان عبارة عن مجموعتين عراقيتين الأولى (كومله) وهي جماعة ماركسية - لينينية سرية بقيادة نوشيروان مصطفى أما الثانية فكانت (حركة كردستان الأشتراكية) بقيادة على العسكري وبهذا السياق نشير الى أن الحزب الجديد رفع نفس الشعار المركزي للثورة الكردية بقيادة البارزاني المتمثل بـ "الحكم الذاتي للأكراد والديمقراطية للعراق"

في سنة 1979 إنعقد في ايران مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني بهدف تقييم المرحلة القادمة من النضال ووضع الاليات الكفيلة بالنهوض العسكري من جديد وترشيح قيادة لتتحمل مسؤولية الكفاح القادم لقد درس المؤتمر حالة الخوف والهلع بعد نفي الكثير من العوائل الكردية الى جنوب العراق وسجن واعتقال الكثير من منتسبي وانصار الحركة المسلحة الامر الذي تطلب تصعيد الكفاح وتجديد الثورة المسلحة وشكلت بقايا تنظيمات عسكرية متواجدة على الحدود العراقية الايرانية وبشكل سري النواة لبدأ النضال الكردي من جديد.

المبحث الثاني الحركة المسلحة في كردستان العراق 1979 - 1990

المطلب الأول:- نهوض الحركة المسلحة من جديد.

بعد إتفاقية الجزائر وانهيار الحركة المسلحة تشاور البارزاني مع قادة الحركة لكي يضعوا تصوراتهم^(*) للمرحلة المقبلة وإتخاذ القرار الأصوب فرأى البعض مواصلة الكفاح المسلح دون مساعدة خارجية وقد عول هؤلاء على قوات البيشمركة وعلى التغييرات التي تحدث مستقبلا معتقدين ان الطرف الدولي لم يكن هو العامل الحاسم في إنتكاسة الحركة. بينما رأى البعض الآخر التخلي عن مواصلة القتال الى حين تبدل الظروف المحلية والإقليمية ومواصلة القتال.

رفض بعض القادة إلقاء السلاح وقرروا مواصلة النضال لأنهم كانوا بين أمرين إما التوجه الى العراق أي الى مصير مجهول والخوف من العواقب أو التوجه الى إيران ومواجهة مصير مجهول آخر

وفي هذا الوقت ناشدت الحكومة العراقية الأكراد أن يسلموا اسلحتهم حتى يضمنوا عدم تقديمهم الى المحاكمة وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقية نداء الى الأكراد كي يعودوا الى بلدهم

إنتشرت حالة من اليأس والفوضى بين البيشمركة بعد أن تخلوا عن مواصلة القتال وكان قوام الحركة المسلحة يتكون ما يقارب مائة ألف مقاتل ثوري وفي حالة الارباك هذه قام الكثير من البيشمركة الذين لجؤا الى ايران بتخبئة بعض السلاح الثقيل وتعطيب الآخر. حيث كانت التوجيهات صارمة من قبل النظام الأيراني بعدم إدخال اية قطعة سلاح الى الأراضي الأيرانية مشترطين تسليمها على الحدود وعدم القيام بأي نشاط سياسي على الأراضي الأيرانية ومن يخالف تلك التعليمات يجري تسليمه الى الحكومة العراقية.

لقد قررت قيادة الحركة المسلحة ابقاء بعض الخلايا الحزبية الصغيرة مع اسلحتهم في المثلث الحدودي على أمل القيام بعمليات ضد النظام العراقي من جديد

^(*) كان من المقرر في بداية الأمر مواصلة القتال والبدأ بحرب للعصابات وإحتدم الجدل وفي هذه الأثناء أعلن البارزاني أن الحرب قد إنتهت بسبب المؤامرة الدولية ولكنه بشر بمستقبل زاهر للکرد وقال ((لقد نجحت المؤامرة وإنسحبنا من المعركة ولكننا لم ننسحب من الثورة)) وكان البارزاني يدرك مخاطر استمرار القتال بعدما كان قرار القيادة الإستمرار في المقاومة وأرسلت برقية للولايات المتحدة تناشد الإدارة بالتدخل والضغط على إيران بعدم التعاون العسكري مع العراق، كان سبق لإسرائيل أن وعدت القيادة الكردية بأنها سوف تساعدهم بكل ما يحتاجون عن طريق إنزال المساعدات جوا حتى لو أغلق الشاه حدوده بوجه الثورة الكردية أجابت الولايات المتحدة أنها لاتستطيع عمل شئ وبعد هذا قطعت الولايات المتحدة إتصالاتها مع القيادة الكردية تماما وردت إسرائيل ايضا بأنها لاتستطيع الوفاء بتعهداتها وأن هناك صعوبات فنية وستراتيجية تحول دون ذلك عندئذ فكر البارزاني بمسؤولية وواقعية بعقبى إستمرار القتال.

و بعد فترة قصيرة بدأ الأكراد في تنظيم صفوفهم مرة أخرى وظهرت عدة تيارات سياسية أدت في النهاية الى ظهور و بروز عدة أحزاب جديدة وغيّرت من استراتيجياتها ومن نهج عملها بما يتناسب مع تحديات المرحلة الجديدة

في الاول من أيار 1976 أستؤنف العمل العسكري ضد الحكومة العراقية حيث اعتمدت الحركة العسكرية في بادئ الامر على مناطق محررة صغيرة بعد ان كانت القوات العراقية قد أحكمت سيطرتها على المناطق واسعة بحجة المحافظة على الحزام الأمني قام النظام العراقي بترحيل القرويين من مناطقهم وكان الهدف هو عدم السماح للقوات الكردية من الانطلاق من هذه القرى الحدودية لشن هجمات على الوحدات العسكرية وإعتبرت المنطقة منطقة محرمة ومنطقة عمليات قتالية. في نفس التاريخ أي عام 1976 بدأ الأتحاد الوطني الكردستاني عمله(**)

لمؤازرة خلايا البيشمركة في المثلث الحدودي بين العراق وإيران وتركيا والذين كانوا يقومون بعمليات محدودة ضد قوات النظام العراقي.

تماشياً مع العمل العسكري المحدود باشر قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بمشاورات لبحث تشكيل القيادة المؤقتة للحزب مقترنة المشاورات بإعادة تنظيم الحزب في الداخل والخارج

لقد أسفرت المشاورات التي قادها سامي عبدالرحمن وإدريس البارزاني ومسعود البارزاني عن الإعلان في 26 أيار 1976 عن تأسيس القيادة المؤقتة للحزب وإنطلاقة شرارة ثورة أيار.

ان اعادة بناء الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تخلُ من مصاعب فكرية - تنظيمية بسبب سيادة افكار وتوجهات مختلفة يسارية ويمينية واخرى ديمقراطية وطنية برؤية وسطية قادها مسعود البرزاني. وقد تمخضت الخلافات الفكرية - السياسية بين اعضاء القيادة المؤقتة عن تشكيل سامي عبدالرحمن مع بعض أعضاء القيادة لحزب جديد أسموه (حزب الشعب) وحصلت مواجهات دموية بين أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني أنفسهم جناح المنشق وجناح الأم. وفي ذات المنحى حدثت مواجهات دموية بين القيادة المؤقتة وأنصار الأتحاد الوطني الكردستاني. راح ضحيتها العشرات من البيشمركة من الحزبين الديمقراطي الكردستاني والأتحاد الوطني بسبب عدم استعداد الطرفين لقبول رؤية الطرف الآخر

في سبيل تطوير الحزب على قاعدة جماهيرية تعاون نجلا البارزاني مسعود وإدريس البارزاني على وضع الأسس للقيادة الجديدة وكانت النتيجة ان تم إختيار مسعود البارزاني رئيساً للحزب وإدريس البارزاني مسؤولاً للقيادة العسكرية وقد اشرف الحزب على إرسال كوادر عسكرية وسياسية الى العراق ومن الجدير ذكره ان (قيادة قطر العراق لحزب البعث الحاكم في سورية و جهة برقية الى الحزب الديمقراطي الكردستاني في التاسع من آذار 1975، عبرت فيها عن تعاطفها مع

(**) تلقى علي العسكري الخبر من جلال الطالباي وهو رهن الإقامة الجبرية في الرمادي ونجح مع رفاقه في

الفرار الى الجبال وهكذا قام علي العسكري ورفاقه بعملياتهم في الشمال

الحركة الكردية في مواجهة التطور الحاصل بين العراق وإيران)¹⁴⁹ وبعد مشاورات بين الأحزاب الوطنية المعارضة للنظام البعثي فكانت الأراء تتجه نحو تشكيل جبهة وطنية تعزيزاً لوحدة النضال ووحدة المصير وتقوية لأواصر الأخوة بين الفصائل والمنظمات العربية والكردية

بدأت الأحزاب نشاطها السياسي وبصورة علنية وتم البدء بتشكيل جبهة القوى الوطنية والديمقراطية التي أعلنها حزب البعث العربي الاشتراكي في 15/تموز/1971 والذي احتفظ لنفسه 51% من مقاعد الجبهة وفي 17 تموز 1973 إكتمل الهيكل التنظيمي للجبهة الوطنية القومية التقدمية بعد توقيع الحزب الشيوعي وحزب البعث لبيان مشترك للانضمام الى الجبهة وحاول الحزب الشيوعي إدخال الحزب الديمقراطي الى الجبهة وقد تحقق ذلك و إنضم إليها المستقلون والشخصيات الوطنية

كان إعلان الجبهة بمثابة تثبيت نظام حكم البعث و لولا غطرسة حزب البعث واحتكاره السلطة ورؤيته للجبهة الوطنية كأداة لتنفيذ شعاراته وأهدافه لأصبحت الجبهة الوطنية مبعثاً لأمال الشعب العراقي وخاصة الشعب الكردي حيث انها كانت خطوة إيجابية وكان وكان بإمكانها توظيف تجمع القوى السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية ولكن لغياب نظام ديمقراطي بدا حزب البعث بالأستئثار ومحاولة تهميش الآخرين وتلفيق التهم إليهم وتمكن حزب البعث من التعرف على الكثير من تنظيمات الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي مما سهل مطاردتهم وزج الكثير منهم في السجون وكان النظام البعثي قاسياً في ملاحقة كوادر الحزب الشيوعي لأن الحزب كان قد رفع ومنذ 1979 شعار إسقاط النظام البعثي وإنهارة الجبهة بعد ان انسحب منها اغلب الأحزاب وتبين من ان حزب البعث لم يكن مؤمناً بالعمل الجبهوي بل كان هدفه احتكار السلطة.

بعد إنهيار الحركة الكردية كان الحزب الديمقراطي قد اكتسب خبرة في مضمار العمل الجبهوي والألتفات والتضامن مع الأحزاب الأخرى وكان ينادي بضرورة قيام جبهة وطنية عراقية بهدف الوقوف ضد الأحتكار السياسي وكان يؤمن بحق الآخرين النضال في أراضي كردستان وتقبله هو الآخر النداءات من الأحزاب الأخرى بضرورة التكتاف وتوحيد الجهود فتكالت الجهود بإصدار بيان في 1980 ((الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية)) والتي كانت تعرف إختصاراً ب (جود) وكان لهذه الجبهة التأثير الإعلامي والسياسي فقد بذلت احزاب المعارضة الكثير من الجهود لتوحيد مساعيها ضد النظام القائم في العراق وضمت (***) هذه الجبهة احزاب

¹⁴⁹ شورش سامي، كردستان والأكراد، الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس البارزاني نموذجاً، دار نارس للنشر والتوزيع، 2001، ص 139.

(***) بتاريخ 1980/11/28 تأسست الجبهة الوطنية الديمقراطية من الأحزاب 1-الحزب الديمقراطي الكردستاني 2-الحزب الشراكي الكردستاني 3-الحزب الشيوعي العراقي 4-حزب باسوك وقد إنضم في تاريخ 1984/11/13 الحزب الاشتراكي العراقي وحزب إتحاد الشعب الديمقراطي الكردستاني

عربية وكردية في تلك الفترة وفي 1981 شكل البارتي مع أحزاب وشخصيات وطنية جبهة أخرى كانت تسمى (الثورة العراقية) والتي اغنت العمل الجبهوي في العراق ومنتت العلاقات بين الأحزاب الوطنية وكانت تناضل من أجل بديل ديمقراطي في العراق ولكن بسبب التأثيرات الإقليمية على هذه الأحزاب وتأثيرها بالتالي على العلاقات بين الأحزاب المؤتلفة في الجبهة والحساسيات والعلاقات غير المتكافئة فيما بينها فلم يكن نضالها بمستوى تحديات تلك المرحلة.

بعد الشروع بالعمل المسلح ضد النظام العراقي كانت العلاقات الدولية تميل لصالح الحكومة العراقية وبالضد من آمال وحقوق الشعب الكردي ولكن الظروف الدولية والإقليمية تطورت لصالح الاكرد بعد الثورة الايرانية التي أعلن البرزاني عن تأييدها عبر برقية أرسلها الى آية الله الحميني في 11/2/1979 يهنئه بقيام الثورة وبسبب مخاوف الحكومة العراقية من امتداد الثورة الايرانية الى العراق بسبب غلبة الشيعة في تركيبة العراق السكانية أعلن النظام العراقي إلغاء إتفاقية الجزائر بسبب (الإذلال الذي لحق بالحكومة العراقية جراء تنازلها عن نصف شط العرب نتيجة إتفاقية الجزائر لعام 1975 وعمد صدام حسين بعد تقلده منصب رئيس الجمهورية الى إلغاء تلك الإتفاقية علنا في 17 أيلول 1980 بحجة انها مية بظروف قسرية)¹⁵⁰ وما نتج عنها من اندفاع القوات العراقية نحو الحدود الأيرانية معلنة الحرب في الرابع من أيلول 1980 على إيران.

وسعت سنين الحرب الدامية بين العراق وايران والتي دامت قرابة الثمانية اعوام - 1980 - 1988 دائرة نشاطات القوى المسلحة الكردية والقوى الوطنية العراقية الأخرى الديمقراطية والاسلامية والتي أعلنت الكفاح المسلح طريقا لانهاء النظام بسبب ارهابه السافر على مكونات الشعب العراقي، وبخاصة الحزب الشيوعي العراقي الذي قام بعمليات عسكرية كبيرة ضد النظام محققاً إنتصارات كبيرة ضد قوات الحكومة.

يهدف اضعاف النظام العراقي ساندت إيران من جديد حليفها القديم الجديد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تمكن من تنظيم فصائله العسكرية بعد ان إلتحق بالعمل المسلح عشرات الآلاف من الكرد المنتسبين الى الجيش العراقي والرافضين لحرب غير مؤمنين بها ومن الجدير ذكره ان كثيراً من المواطنين العرب التحقوا بالقوات الكردية أو الفصائل العراقية الوطنية رافضين الخدمة في صفوف الجيش العراقي بهذا يمكن القول ان كردستان كانت ملجا لكل أحرار العراق والذين هربوا من بطش النظام العراقي، وقد استغل كل من العراق وإيران الورقة الكردية في الحرب التي كانت دائرة بينهما تحقيقاً لأهدافه وكانت الجبهة الشمالية للبلدين هي مناطق تواجد القرى والقصبات كردية وتم تدميرها من قبل الطرفين وكانت

والتجمع الديمقراطي العراقي وكانت لهذه الجبهة صحيفة ناطقة بأسمها وهي كفاح الجبهة وكانت لها لجنة عليا وسكرتارية ولجان فرعية وكانت تناضل لإسقاط النظام العراقي.

¹⁵⁰ نبي على، عمليات الأنفال في كردستان العراق، مطبعة حجي هاشم اربيل - العراق ص143.

التحذيرات مستمرة لكي لا تتورط الحركة الكردية في هذه الحرب والتي نتائجها ستكون كارثية على الشعب الكردي.

استغلت إيران والتي لاتقر أصلا بالحقوق القومية للشعب الكردي بالورقة الكردية وزج فصائل الحركة الكردية في (العراق) ضد النظام العراقي وهي تدعي بانها تريد صيانة حرية الشعب الكردي في العراق وهي تضطهد الشعب الكردي في إيران، والعراق فعل الشيء نفسه واستغل الأحزاب الكردية في (إيران) لتنفيذ العمليات العسكرية ضد النظام الإيراني مدعيا انه يريد الحرية والأعتاق لهم ومما يؤسف له ان قادة الكرد ظنوا (أنهم اصبحوا موضوعا في السياسة الدولية، الأكراد ليسوا موضوعا للصراع بل أنهم ساحة للعمل وميدان للصراع ساحة تلتقي فيها تناقضات المصالح)¹⁵¹

في تموز 1988 وافقت إيران على قرار مجلس الأمن المرقم 598 والصادر في عام 1987 الذي سبق وان وافق عليه العراق المتضمن وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ولم تخبر إيران حلفائها من احزاب الحركة التحررية الكردية العراقية بقرارها المفاجئ بالقبول بالقرار كي تتخذ بعض الإجراءات الاحتياطية لمرحلة ما بعد الحرب والذي رسم خطوط وقف إطلاق النار بين البلدين الأمر الذي استغله العراق بتحشيد قواته على الجبهة الشمالية لتصفية الحركة الكردية من جديد. كانت سنوات الحرب مأساوية حيث سقط مئات الآلاف من القتلى بين الطرفين العراقي والإيراني وجرى خلالها قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية في 16/3/1988 والتي تعتبر جريمة ضد الانسانية وكذلك قيام الجيش العراقي بسلسلة عمليات عسكرية واستخدمت فيها جميع الأسلحة التي كانت بحوزة الجيش العراقي خلال الفترة الممتدة من 22 شباط وحتى ايلول 1988. وتعتبر حملات الأنفال التي نفذها نظام صدام حسين بحق المدنيين الكرد واحدة من أكثر صفحات القمع الحكومي وحشية وعنفا في تاريخ النظام البعثي)¹⁵² فقد تعرض الكرد الى عمليات إبادة جماعية منظمة استخدمت فيها انواع مختلفة من اسلحة الدمار الشامل استشهد في هذه العمليات اكثر من 182 الف نسمة معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ وهدمت فيها ما يقارب من (5000) قرية وقصبة

قامت القوات المسلحة العراقية بالهجوم على مقرات الأتحاد الوطني الكردستاني في سركلو وبركلو واستغرقت ثلاثة اسابيع وذلك بسبب المقاومة الشديدة التي أبدتها قوات البشمركة في هذه المنطقة واتجهت القوات العراقية وبشكل كبير لتصفية الثوار الكرد وبخاصة بعد تاريخ 8/8/1988 إذ تفرغت القوات المسلحة العراقية كليا لقمع القوات الكردية والتي شملت منطقة باهدينان حيث دارت معارك كبرى

¹⁵¹ البراز سعد، الأكراد في المسألة العراقية، الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة

الأولى 1997 ص26.

¹⁵² قادر جبار، قضايا كردية معاصرة، كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا، دار ناراس للنشر والتوزيع اربيل - العراق،

ص 131.

كان من أبرزها ملحمة خواكورك عند المثلث الحدودي وكان هدف النظام العراقي فرض طوق على المثلث الحدودي وعدم السماح لعوائل الكردية بالهرب الى إيران وتركيا والقضاء عليهم من أجل (إعتبار ضحايا الشعب الكردي من جملة ضحايا حربها مع إيران وليست جزء من حربه العنصرية ضد الشعب الكردي)¹⁵³ وحسب إعتقاد الحكومة العراقية فانها سوف تحقق أكثر من هدف وهو القضاء على الحركة الكردية والنصر على إيران في آن واحد.

وعند انسحاب الفصائل المسلحة العربية والكردية خاضت معارك كبيرة أخرى دافع البيشمركة عن معاقلهم التي حرروها عندما كان العراق يخوض حربا مع إيران وتحت الهجمات الكثيرة عبرت القوات الفصائل المسلحة العربية والكردية الى كل من إيران وتركيا وأسدل الستار عن العمليات القتالية وأعلن النظام العراقي عفوا عاما لمن يرغب بتسليم نفسه

وهنا لابد لنا من تأكيد قضية تتلخص في أن الحركة الكردية تنتعش عندما تكون العلاقات متوترة بين العراق وإيران وتستغل ظروف العداء بين الطرفين وبالعكس من ذلك عندما يتم التقارب بين هذين البلدين يكون الخاسر الأكبر هم الكرد ويكون تعاون الطرفين ضد الطموحات القومية الكردية لهذا نقول أن عوامل (تفكك الحركة من الداخل والأعتماد على المساعدات الخارجية بدلا من الأعتداد على القوة الذاتية والطبقات المسحوقة وعدم معرفة النظام الدولي وإغفال التحولات التي تطرأ على السياسة الدولية)¹⁵⁴ شكلت اسباب رئيسية لتراجع الحركة الكردية ومطالبها القومية المشروعة.

¹⁵³ ملا جواد، كردستان والكرد وطن مقسم وأمة بلا وطن، تقديم جمال نه بز، دار الحكمة لندن، الطبعة الثانية ص 94.

¹⁵⁴ خالد خالد، نظرة في التناقضات التي تحكم القضية الكردية ومستلزمات الوضع الراهن، ستوكهولم، الطبعة الأولى 1989، ص 21.

المطلب الثاني:- استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد القوى المسلحة.

بعد إصرار إيران على عدم القبول بوقف لأطلاق النار لفترة طويلة وبان الأمر وكأنها مصممة على إطالة الحرب شعر النظام العراقي بخطر حيث كان يأمل بانتصار سريع يحقق أهدافه بأسترجاع سيادة العراق على شط العرب والأراضي العراقية التي تنازل عنها حسب إتفاقية الجزائر مستنداً في تقديره الى ان المجتمع الدولي سوف يأمر بإيقاف الحرب.

إشتد لهيب المعارك في كافة الجبهات في المراحل الاخيرة من الحرب وأستخدمت فيها الأسلحة المحرمة دولياً أودت بحياة الألوف من المواطنين الكرد فقد قام النظام العراقي عام 1988 بقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية(*) بعد أن إستولت عليها القوات الإيرانية وقوات الأتحاد الوطني الكردستاني هادفاً بذلك منع تلك القوات من السيطرة على سد دربندخان وقد اسفر القصف بالسلاح الكيماوي والغازات السامة قتل ما لا يقل عن 5 آلاف مواطن أعزل وكانت حملات الأنفال التي قام بها النظام العراقي إحدى عمليات الإبادة الجماعية ضد الأكراد(**)

تحركت المنظمات العالمية لحقوق الأنسان عندما إكتشفت جريمة قتل مواطنين أبرياء عزل بالغازات السامة بعدما ألقط الطائرات العراقية قنابل من غازات الخردل والأعصاب والسيانيد على السكان الأمنين في حلبجة بعدما أغارت في(1986/3/17 عدة طائرات حربية عراقية على هذه المدينة لتلقي على أبنائها قنابل تحتوي على غاز السيانيد وغاز الأعصاب)¹⁵⁵ مما أدى الى قتل أكثر من 5000 ألف طفل وإمرأة ورجل وجرح أكثر من 10 آلاف آخرين بطلب من إيران بعد تقديمها شكوى الى مجلس الأمن ارسلت الأمم المتحدة بعثة خبراء لتقصي الحقائق لتحديد الطرف الذي إستخدم الأسلحة الكيماوية وبعد فترة من التقصي والبحث رفعت البعثة تقريرها والذي أكدت فيه ان العراق هو الذي إستخدم السلاح الكيماوي.

(*) وكان يقود تلك العمليات على حسن المجيد والذي كان أمين سر مكتب الشمال والذي كان بمثابة حاكم عسكري عام له كافة الصلاحيات حيث منحه إياها مجلس قيادة الثورة العراقية بموجب قرار رقم 160 في 29 آذار 1987.

(**) في مقابلة بثتها قناة أم بي سي اللبنانية مع نزار الخزرجي الذي كان رئيساً لأركان الجيش العراقي عن معلوماته عن ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية أكد بعدم وجود معلومات لديه (وهو رئيس أركان الجيش) فأتصل بدوره بوزير الدفاع عدنان خيرالله وزعم الاخير بعد ذلك علم من صدام حسين شخصياً بأن طائرات عراقية قصفت المدينة بالأسلحة الكيماوية وبأمر شخصي من صدام حسين نفسه. أنظر الى زهير كاظم عبود، نظرة في القضية الكردية والديمقراطية في العراق، السويد، الطبعة الأولى 2005. ص54.

¹⁵⁵ الطالباني نوري، جرائم النظام العراقي ضد الشعب الكردي التي تدخل ضمن مفهوم جرائم الإبادة البشرية، مؤسسة بابا كركر للطباعة، كركوك 26/6/1997. ص24.

بدأ النظام العراقي بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران بالهجوم على معاقل الثوار أكرادا وعربا خاصة في منطقة بادينان مصحوبا بغارات من السلاح الكيماوي وكانت خطة النظام العراقي تكمن في تطويق المنطقة من جميع الجهات وسد كافة الطرق والممرات (لمنع تراجع وإفلات قوات البيشمركة وقوات أنصار الشيعيين خارج المنطقة ومن ثم يبدأ الهجوم البري)¹⁵⁶ ورغم هذا تمكن آلاف من المواطنين والمسلحين من العرب والأكراد من عبور الحدود إلى تركيا وكذلك عبور عشرات الآلاف الآخرين إلى إيران وكان من بينهم كثير من المصابين والذين تعرضوا إلى الضربات الكيماوية وأصبحت الشكوك تحوم أكثر حول قيام النظام العراقي باستخدام الأسلحة الكيماوية في كل المحافل وأصبحت حقائق دامغة لا تقبل الشك، وعلى ضوء ذلك أصدرت الأمم المتحدة قرارها المرقم 620 في 26 آب 1988 لمعاقبة الدول التي تستخدم السلاح الكيماوي دون الإشارة الواضحة إلى العراق بعد الضجة الإعلامية لتحميل النظام العراقي مسؤولية استخدام الأسلحة الكيماوية.¹⁵⁷

لقد شكل مجلس الشيوخ الأمريكي لجنة لتقصي الحقائق وتوصلت اللجنة بعد زيارتها إلى مجمع الأكراد للأجنيين في (دياربكر) إلى حقائق دامغة تثبت استخدام النظام العراقي للأسلحة الكيماوية وبهذا الصدد نشير إلى أن الولايات المتحدة لم تدن النظام العراقي انطلاقاً من موقفها الاستراتيجي المتمثل بعدم انتصار العراق في الحرب وخروجه منها ضعيفا عسكريا واقتصاديا والغريب أيضا أن الاتحاد السوفيتي لم يعتمد لأدانة جرائم النظام الاستبدادي بعد استخدامه للأسلحة الكيماوية في جنوب كردستان ويمكن تفسير صمت الاتحاد السوفيتي بطبيعة العلاقات الثنائية بين العراق عبر معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة بين العراق والاتحاد السوفيتي منذ 1972 و ما نتج عنها من تواجد الخبراء السوفيت العاملين في المصانع الحربية العراقية وقد أشار السيد جلال الطالباني إلى هذه الحقيقة حينما كتب (رسالة إلى المستر كورباتشوف طالبا منه سحب هؤلاء الخبراء)¹⁵⁸

بعد الغزو الأمريكي للعراق زار كثير من المسؤولين الأمريكيين مدينة حلبجة لغرض الاطلاع على حجم الكارثة وقد صرح بريمير الحاكم الأمريكي للعراق بعد الاحتلال قائلا " أن البلدة دليل على أن غزو العراق مبرر " متبرعا لأهالي المدينة بمليون دولار وكذلك الحال عندما اصطحب السيد جلال الطالباني عام 2003 وزير خارجية أمريكا آنذاك (كولن باول) إلى حلبجة ليكون شاهدا على الجريمة فقال الوزير الأمريكي وبأستخفاف " مازلنا نسمع ونقرأ من يحمل العراق مسؤولية مذبحه حلبجة "

¹⁵⁶ الحمداني حامد، نحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق، فيشون ميديا كونبري، الطبعة الأولى 2005، ص 118.

¹⁵⁷ ينظر إلى الملحق رقم (مشروع فرض العقوبات على العراق بسبب استخدامه للأسلحة الكيماوية).

¹⁵⁸ خالد خالد، السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان، ستوكهولم، الطبعة الأولى 1990، ص

ان المواقف الأمريكية المختلفة ازاء قضايا الشعب الكردي وقضايا حقوق الانسان اتسمت بالازدواجية انطلاقاً من مصالحها الاستراتيجية رغم معرفتها بان النظام العراقي مثل أسوء نموذج عرفته البشرية في إنتهاك حقوق الإنسان وذلك باستخدامه المواد السامة ضد المعارضين السياسيين أو للتخلص من الضباط المشكوك في ولائهم للسلطة وبخاصة مادة الثاليوم.

لقد جرى فضح هذه الانتهكات لحقوق الانسان من قبل قوى سياسية معارضة للنظام ومنها الحزب الشيوعي العراقي حيث جرى تسمية بعض الشركات الدولية التي كان النظام العراقي يتعامل معها وتزويده بالمواد المحرمة دولياً ومثلاً على ذلك الحكم الذي اصدرته المحكمة الهولندية في 2005 على مواطنها (فرانس فان أنرات) بسبب تزويده النظام العراقي في عهد صدام حسين بالمواد الكيماوية علماً انه كان مطلوباً من أجهزة المباحث الفدرالية الأمريكية.

بعد سقوط النظام العراقي في 2003 ومحاكمة مسؤوليه ممن كانوا ضالعين بهذه الجريمة كشفت الحقائق والأدلة حيث أدلى الكثير بشهادات أمام المحكمة الجنائية العليا حول تورط النظام باستخدام السلاح الكيماوي. وإعتبرت المحكمة ان هذه الجرائم هي جرائم (إبادة جماعية)

لقد أدلى السفير الأمريكي في العراق (ديفيد بيوتن)^(***) للصحافيين حول تورط النظام العراقي باستخدام الأسلحة الكيماوية قائلاً وأن استخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً تعتبر (من أخطر الجرائم الدولية التي ارتكبت في العراق ضد الشعب الكردي في كردستان العراق من خلال تطهير العرق الكردي جغرافياً)¹⁵⁹

بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية غزا النظام العراقي دولة الكويت وبين ذلك الغزو للعالم قسوة وتصلب القيادة العراقية بعدم الانسحاب من الدولة العربية المحتلة وعلى اساس ذلك توحدت الجهود الدبلوماسية الدولية لصياغة قرار يلزم العراق بالخروج من الكويت أو إخراجه منها بالقوة، لكن اصرار النظام على عدم الانسحاب ادى الى هزيمة عسكرية منكرة تمثلت بانسحاب القوات العراقية من الكويت بحالة من الفوضى وما نتج عن ذلك من تمرد بعض وحدات هذا الجيش وتوجيه نار مدفعياته الى أجهزة النظام العراقي وبدأت الجموع الشعبية بمساندة الجيش وانطلقت شرارة الأنتفاضة الباسلة في جنوب العراق وفي كردستان ضد النظام العراقي وتحرير معظم محافظات العراق.

(***) (في عام 1998 وجواباً على إحدى الأسئلة والتي وجهت الى، السفير الأمريكي السابق في العراق (بين أعوام 1984 - 1988) (ديفيد بيوتن) قال السفير أدلينا ببعض التصريحات للصحافة وأثرنا المسألة مع طارق عزيز فأجاب أجل طبعاً لاستخدامها بالضبط (السلاح الكيماوي) ضد أولئك الجبهة المتخلفين وكيف لا ولو كان لدينا أسلحة نووية لاستخدمناها ايضاً.

أنظر محمد احسان كردستان ودوامه الحرب، دار الحكمة لندن، الطبعة العربية ص 85)

¹⁵⁹ الفضل منذر، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، السويد، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2003، 111.

إتجه النظام العراقي الى ضرب أبناء شعبه بقسوة في الشمال والجنوب بعد ان سمحت الولايات المتحدة وحليفاتها للقوات العراقية بأستخدام الطائرات الحربية ذات الأجنحة الثابتة. وكانت قسوة النظام العراقي عالقة في أذهان الشعب الكردي أثناء عملية الأنفال حيث قام بضرب المنطقة بكافة الأسلحة التي يمتلكها أدت الى انسحاب القوى الكردية ونزوح ابناء المحافظات الكردية الى إيران وتركيا خشية إستخدامه الأسلحة الكيماوية من جديد وكانت الهجرة المليونية الى كل من إيران وتركيا التي كانت فرصة ثمينة للکرد لكي يهتم العالم بقضيتهم فضلا عن كونها كانت إستفتاء لرفض النظام العراقي.

في هذه الأثناء وجه الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني رئيس حزب الأتحاد الوطني الكردستاني نداء الى الرئيس الأمريكي بوش طالبين منه حماية الشعب الكردي من هجوم القوات الصدامية الامر الذي دعى مجلس الأمن الدولي الى إصدار القرار 688 في 1991/4/5 المتضمن فرض الحماية الدولية على المنطقة الكردية الأمنة بعد أن أشار القرار الى ان الأمم المتحد يساورها القلق من جراء ما يتعرض له سكان العراق المدنيون ونزوح أعداد كبيرة منهم عبر الحدود الدولية وما يتعرض له السلم والأمن الدوليين من تهديد. وقد ظن الشعب الكردي وإطمئن بأن بمجرد صدور هذا القرار هو إنتهاء لماساتهم ومعاناتهم ولكن هذا القرار لم يمنع النظام العراقي من إنتهاك حقوق الأنسان في المناطق الكردية والتي كانت تحت سيطرته فتم ترحيل العوائل الكردية الى خارج مناطقهم واصدر مجلس قيادة الثورة العراقية القرار 199 في السادس من ايلول 2001 والذي ينص " لكل عراقي اتم الثامنة عشرة من العمر الحق في طلب تغيير قوميته الى القومية العربية " وقد اصيب الشعب الكردي بخيبة امل من هذه الممارسات في ظل القرار الدولي 688.

المطلب الثالث:- الانتفاضة المسلحة 1990 والقرار الدولي بإقامة المنطقة الآمنة في كردستان

لقد وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش دعوة صريحة للعراقيين " لينتفضوا " (وقد كان بوش قد أعلن بالفعل قبيل بدء المعركة البرية أن " هناك وسيلة أخرى لوقف سفك الدماء وهي أن يأخذ الجيش العراقي والشعب العراقي زمام المبادرة بأيديهم لإجبار صدام حسين الدكتاتور على التنحيّ وقد أذيع البيان فيما بعد الى الشعب العراقي من صوت أميركا علاوة على ذلك فأن إذاعة صوت العراق الحر الخاضعة للسعودية أذاعت بيانات مشابهة لتحريض الشعب باللغتين الكردية والعربية)¹⁶⁰ ولكنه تراجع بعد ان رأى ان المنتفضين يحملون صور بعض قادة إيران الإسلامية ويهتفون بالشعارات الدينية وكانت أمريكا تخشى ان يسيطر الإسلاميين على الوضع ففضلوا بقاء صدام حسن كبديل عن الإسلاميين فقد (أخطأت القوى الإسلامية في محاولة الأستئثار بالانتفاضة متجاهلة بقية القوى السياسية الوطنية التي إنضوت تحت راية ميثاق دمشق وتصورت تلك القوى أنها باتت على وشك الوصول الى الحكم ولم تدر أنها بسياساتها تلك قد إستنفرت قوى التحالف الغربي)¹⁶¹ ورغم ذلك فقد كانت (هناك أسباب عملية لعدم رغبة التحالف في دعم الجبهة المعارضة بشكل علني إذ خاف التحالف من إنقسام العراق وإطلاق العنان لكل من القوى الداخلية والخارجية للسيطرة على أجزاء من العراق حيث كان ثمة مخاوف من أن الشيعة والأكراد سوف يتخلصون من السيادة العراقية في الأراضي الخاصة بهم)¹⁶² وكان هذا هاجس دول الخليج الذين نصحوا الرئيس الأمريكي على ضرورة بقاء صدام حسين خيرا من مجيئ نظام موالي لإيران حيث كان للدول الأقليمية مطامع في العراق (فلايران مطامع دينية وتاريخية في جنوب العراق بينما لتركيا مطامع تاريخية وإقتصادية في ولاية الموصل

¹⁶⁰ مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دارفراي بيروت لبنان، 1996، ص 557.

¹⁶¹ الحمداني حامد، محلات من تاريخ حركة التحررية الكردية في العراق، فيشون ميديا كرونبري، السويد،

الطبعة الأولى 2005 ص154.

¹⁶² مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار فراي بيروت لبنان، 1996، ص 554.

القديمة)¹⁶³ تذرعت امريكا بحجج واهية بناء على مصالحها وفضلت اسوء الأختيارات(*) بالنسبة للشعب العراقي.

لم يكن المنتفضون تحت قيادة موحدة لأن قيادات المعارضة العراقية كانت لا تزال في الخارج. وتتهياً لأي طارئ وكانت في مشاورات مستمرة لتنظيم جهودها وقواها. وفي هذا الوقت سمحت الولايات المتحدة وحليفاتها للقوات العراقية بأستخدام الطائرات الحربية ذات الأجنحة الثابتة والصواريخ بمختلف أنواعها والتي كان يمتلكها النظام العراقي. فقد إتجه النظام العراقي الى ضرب أبناء شعبه بقسوة في الشمال والجنوب وكانت الولايات المتحدة قد وقفت تتفرج على قمع الأنتفاضة ولم تحرك ساكناً بل ساهمت في ضرب المنتفضين وذلك بفك الحصار عن بعض القطعات العسكرية العراقية.

كانت قسوة النظام العراقي عاقبة في أذهان الشعب الكردي بإستخدامه الأسلحة الكيماوية أثناء عملية الأنفال فقد أعاد الجيش العراقي تنظيم بعض وحداته وقام بضرب المنطقة بكافة الأسلحة التي كان يمتلكها وبعد المقاومة الباسلة للشعب الكردي لم يستطع المداومة على المقاومة امام هذه الأسلحة الفتاكة وكان بعض من المسؤولين الكرد يقومون بإخافة الشعب الكردي بالتوجه الى الحدود الدولية لأحداث ضجة عالمية. في الخامس من نيسان 1991 اصدر مجلس الأمن الدولي القرار 688(**) والذي كان سابقة في ما يسميه الفقه الدولي المعاصر بالسيادة المرنة والتي

¹⁶³ المصدر السابق، مكحول ديفيد، ص 554.

(*) كانت هناك نظرية رائجة مفادها ان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ترغب ببقاء نظام صدام حسين بأعتبره (أقل الأختيارات سوءاً) وتذرعت الولايات المتحدة بذرائع تحفظ مصالحها ولا وأخيراً هذه المعلومات وغيرها عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ببقاء نظام صدام حسين جاء في كتاب

SANCTIONING SADDAM: The politics of intervention in Iraq.

(معاينة صدام حسين: سياسة التدخل في العراق) بقلم سارة جراهام براون، المصدر مجلة العربي العدد 492 نوفمبر 1999 ص 198.

(**) صدر اقرار في 5/ نيسان /1991 "يشير الى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، اضعاً نصب عينيه واجباته ومسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق، وبقلق شديد بسبب عمليات القمع التي تستهدف السكان المدنيين في أنحاء كثيرة من العراق وقد شمل في الأونة الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، الأمر الذي أدى الى إندفاع جموع غفيرة من اللآجئين نحو الحدود الدولية وعبرهم مما نجم عن غارات عبر الحدود قد تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة وبأحساس عظيم منا بالأسى لما يعانیه الإنسان من أهوال وبعد تأمل بالتقريرين الذين رفعها ممثلًا تركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة في 3، 4 نيسان 1991 برقم 22435 /س، ورقم 22445 /س، وكذلك التقريران اللذان رفعهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية الى الأمم المتحدة بتاريخ 3، 4، نيسان 1991 وقد سجلنا برقم 22436 /س و 22447 /س معيذاً تأكيده بالالتزام الدول الأعضاء كافة بأمنها وسلامتها وإستقلالها السياسي واضعاً نصب عينيه تقرير السكرتير العام المرقم 22366/س و المؤرخ في 30 آذار 1991 يقرر: 1- يدين مجلس الأمن

تسمح للمجتمع الدولي بالتدخل الأنساني في الشؤون الداخلية للدول التي تنتهك حقوق الإنسان.

على إثر تفاقم الأوضاع المأساوية للهاريين من بطش النظام العراقي فقد الزم القرار الحكومة العراقية وعلى الفور كأسهام منها في إزالة الخطر الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة وبوقف العنف فوراً وقد اذان القرار الأعمال التي قام بها النظام العراقي ضد السكان المدنيين وبخاصة الشعب الكردي رغم ان القرار لم يصدر تحت بند السابع ملزم التنفيذ إلا انه كان الأول الذي اصدرته المنظمة الدولية بصدد حقوق الإنسان ضد عضو في المنظمة قد إستجاب النظام العراقي لكل القرارات ولم يعترض عليها فقد كان إعتراضه ضد هذا القرار الوحيد الذي إنتصر للشعب العراقي

لقد إنتصر القرار الدولي 688 للشعب العراقي لبعده الأنساني وكانت سابقة مهمة ان تربط مسألة حقوق الإنسان الداخلية بالأمن الدولي واسهم في ارساء مبدأ مهم هو مبدأ التدخل الأنساني حيث لم يعد إنتهاك حقوق الإنسان شأنًا داخليا ورغم ان القرار قد إشتمل على الجوانب الأنسانية ولكن الأمر تطور تدريجيا بحيث إهتم المجتمع الدولي بشكل اكبر بقضية الشعب الكردي. وبهذا اصبحت معاناة الشعب الكردي ترى إهتماما عالميا وبخاصة عندما بدأ التحالف الدولي يدرك ان من واجبه حماية هذا الشعب فقد وفر(الملاذ الأمن) وهذا كان دليلا على الأهتمام العالمي بالقضية الكردية.

أحدثت قوات التحالف مكتبا للتنسيق العسكري في كردستان وهو بمثابة الممثل الدبلوماسي لقوى التحالف الدولي. وكذلك وافقت تركيا ووضعت مطار (إنجريك) في تركيا تحت تصرف قوات التحالف لمراقبة المنطقة الأمانة و لمراقبة حضر الطيران العراقي شمال خط العرض 36، وعملت في كردستان كثير من المنظمات الأنسانية وبدأت تساهم في إعمار المنطقة وإيماننا من القيادة الكردية بالحلول السلمية وبناء على توصيات القرار الدولي 688 بضرورة إقامة حوار في العراق لحل

-
- 1- عمليات القمع التي يعانها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء كثيرة من البلاد وقد شمل في الأيام الأخيرة المناطق المؤهولة بالسكان، وإن ذلك يؤدي الى تهديد الأمن والسلام.
 - 2- يطالب بأن يقوم العراق على الفور كأسهام منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بوقف هذا القمع ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفالة إحترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.
 - 3- يصير على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور الى جميع من يحتاجون المساعدة في أنحاء العراق.
 - 4- يطلب الى الأمين العام ان يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم وعلى الفور وإذا إقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى الى المنطقة تقريرا عن محنة السكان المدنيين العراقيين وخاصة سكان الأكراد.
 - 5- يطلب كذلك من الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه.
 - 6- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة.
 - 7- يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات
 - 8 - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر.
- مجلس الأمن.

المشاكل فقد بادرت الجبهة الكردستانية والتي كانت تضم جميع الأحزاب الكردية التفاوض مع النظام العراقي ولكن الجبهة رأت من ان النظام العراقي يماطل لكسب الوقت وأنه غير مستعد لتلبية المطالب الكردستانية لذلك إنقطعت المفاوضات

مما دفع بالحكومة العراقية ولدعوة الفصائل الكردية للتفاوض وتطبيق بيان آذار 1970 (فقد دفع التوظيف الأميركي للملف الكردي بالحكومة العراقية الى محاولة إدراك أثر ذلك على وضعها الداخلي فسعت الى التقرب من الفصائل الكردية والإيحاء لها بإمكانية التوصل الى إتفاق يحيي بيان آذار 1970)¹⁶⁴ ولكن (أزمة الثقة في وعود الحكومة العراقية وكثافة الضغوط الأمريكية على الفصائل الكردية حالت دون التوصل لاتفاق)¹⁶⁵ وبعد فشل المباحثات قررت الحكومة فرض حصار إقتصادي على منطقة كردستان.

قام النظام العراقي بسحب جميع الأدارات الحكومية من منطقة كردستان وكانت تبعات ذلك القرار سيئة على النظام العراقي إنعكست بشكل فاعل على تطور الملف الكردي و إتخذ قرارا بمنع صرف رواتب 150 ألف موظف من الأكراد والذين هم كانوا موظفين في إدارات الدولة وإمتنع عن دفع الرواتب التقاعدية أيضا. وسحب الاوراق النقدية من فئة 25 ديناراً من التداول لضرب الأقتصاد الكردي وقام بتغيير أرقام السيارات لتكون مختلفة عن التي لدى الحكومة الكردية. وقطع التيار الكهربائي عن المناطق الكردية. كل هذه الخطوات قام بها لكي ترسخ الإدارة الكردية لمطالبه وكذلك لتقطع الإدارات الكردية علاقاتها مع الحكومة الأمريكية او لكي تتخذ الإدارة إجراءات من شأنها ان تتكالب عليها الدول المجاورة للعراق. مثلا إن تعلن الدولة الكردية او عدم الاعتراف بعراقيتهم ولكن الكرد كانوا فطنين لهذه المحاولات وتمسكوا بدولتهم فهذه الإجراءات عززت من الموقف الكردي وصعدت من مطالبها بالحكم الذاتي بعيدا عن الخضوع للمركز. ومن جانبها دعت الجبهة الكردستانية وباقتراح من السيد مسعود البارزاني الى سن قانون للانتخابات لأختيار برلمان كردي وجرت الانتخابات في 19/5/1992 وكانت الجلسة الأولى للبرلمان في 4/6/1992 في جو هادئ إنبثقت منه حكومة كردية لأدارة شؤون المنطقة. وأصبحت كردستان مركزا لقوات المعارضة العراقية من بعد.

على أثر هذا الأجراء الكردي والذي لقي ترحيبا دوليا وصمنا أقليميا وإنزعاجا عراقيا فقد فرض النظام العراقي حصارا إقتصاديا ناهيك عن الحصار الدولي الذي فرض على العراق فكانت كردستان تعاني من حصارين عليها وقد إختار البرلمان الكردستاني في 4/10/1992 الصيغة الفدرالية في إطار الدولة العراقية وفي الحقيقة ان شعار الفدرالية لم يكن غريبا على القيادات الكردية (ونذكر للتاريخ أيضا

¹⁶⁴ محمد دهام، الإحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة

الأولى 2009 ص 43.

¹⁶⁵ المصدر السابق، محمد دهام ص43.

وإنصافاً للحقيقة ان شعار الفدرالية ليس جديداً بالنسبة لبعض القيادات الكردية¹⁶⁶ فقد حمل السيد جلال الطالباني المطالب الكردية الى كل من سوريا ومصر والعراق بعد سقوط عبدالكريم قاسم في عام 1963 والذين كانوا مجتمعين في القاهرة وكانت المطالب تتخلص في إذا ما انضم العراق الى الأتحاد الفدرالي يجب منح الشعب الكردي حكماً ذاتياً.¹⁶⁷

كانت الفرصة سانحة للکرد بالتأثير على فصائل المعارضة العراقية للأقرار بمبدأ الفدرالية وبخاصة في مؤتمر فيينا في حزيران 1992 وكذلك مؤتمر صلاح الدين اكتوبر 1992 حيث اكدت القيادات الكردية وبصراحة ان الاعتراف بحق الأكراد بالحكم الفدرالي شرط لتعاون الكرد مع قوى المعارضة العراقية وفي هذه الأثناء نشطت دول جوار العراقي وبدأت بإجتماعات دورية وأكدت من انهم مع وحدة العراق ورفض أي دعوات لتقسيمه وكان هذا بمثابة إنذار للقوى الكردية وضغط كبير عليهم.

لقد ايدت إختيار الشعب الكردي الفدرالية كنظام للحكم وكنمط للعلاقة مع النظام المركزي في بغداد بعض أحزاب المعارضة العراقية والبعض الأخر تحفظ على الأعلان في هذا الظرف وضرورة تأجيل ذلك الى بعد سقوط النظام العراقي.. وبسبب الوضع الأقتصادي السيئ فقد أصدر مجلس الأمن قراراً تحت رقم 986 بتاريخ 14 نيسان 1995 والمعروف ب (النفط مقابل الغذاء). والذي سمح بموجبه للعراق ببيع جزء من عائداته النفطية لشراء حاجات إنسانية تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة بعدما كانت تذهب عائدات النفط الى خزائن النظام وكان يرّوع شعبه ويستخدم الغذاء سلاحاً ضدهم فقد إستفاد الشعب الكردي من هذا القرار حيث كانت له حصة غذائية وحاجات إنسانية دون ان يستطيع النظام العراقي بالتدخل لتحديد او منع ذلك. وسعت الدبلوماسية الكردية ان بوضع المبالغ المستحصلة من إيرادات النفط ضمن حصتها في حساب خاص للحكومة الكردية ولكن لم تنجح المساعي. وفي مؤتمر لندن للقوى المعارضة العراقية في 2002 حظي مطلب الفدرالية بتأييد غالبية القوى المشاركة في المؤتمر وهكذا لعبت الدبلوماسية الكردية دوراً فاعلاً مسنوداً بالدعم الأمريكي لهم لأقناع القوى العراقية المعارضة بتأييد الفدرالية من جهة وعجز النظام العراقي من بلورت اية مبادرة للتفاوض مع قوى المعارضة العراقية من جهة أخرى وقبلت بعض القوى ليس لإيمانها بمبدأ الفدرالي ولكن لم يكن لديها خيار آخر.

بعد الأحتلال الأمريكي للعراق 2003 وتسلم قوى المعارضة سدة الحكم تم تأسيس مجلس الحكم الأنتقالي في تموز 2003 نشطت القوى الكردية لتأكيد مبدأ الفدرالية كما إتفقوا سابقاً مع المعارضة العراقية وكانت الرياح تهبّ لصالح السفينة الكردية مستفيدين من الوضع في العراق وعزوا من وجودهم وهذه المنجزات لم

¹⁶⁶ الحاج عزيز، القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى،

ص 69.

¹⁶⁷ ينظر الى الملحق رقم (4)

تنسيبهم مهماتهم الوطنية ولم ينجروا خلف الشعارات البراقة بل حافظوا على وحدة العراق ويمكن القول انهم (يقدمون إنتماءهم الوطني على أي إنتماء آخر)¹⁶⁸ مع حقهم المشروع كاي شعب آخر بالأفتخار بأنتمائهم القومي.

الخاتمة

إن سيرة البارزاني الخالد ودوره في قيادة الحركة الكردية ومآثره الوطنية تراث سياسي و فكري، وهي مفخرة للشعبين الكردي والعربي معا استناداً الى قيادته لنضال الشعب الكردي بتفان وإخلاص، حيث وهب نفسه وحياته لشعبه بعدما ترعرع في خضم أحداث سياسية ووطنية واقليمية وعائلية، كانت المآسي والآلام تحيط به بسبب إعدام أخيه الشيخ عبدالسلام البارزاني، ثم زجه مع والدته في السجن ولم يتجاوز السادسة من عمره و المضايقات التي كانت تتعرض لها العائلة من قبل السلطات العثمانية بسبب نشاطاتها لتوعية الشعب الكردي والوقوف بوجه إستبدادهم. وقد إستمد وعيه وخبرته من مدرسة الحياة فقد وضع اللبنة الأولى مثبتاً حقوق الشعب الكردي في حياة العراق السياسية ، إذ منذ عام 1944 وهو يطالب بأن يكون للکرد مندوباً في بغداد له صلاحية رفض أي قرار تتخذه الحكومة العراقية يضر بمصلحة الشعب الكردي، وكذلك حرصه على إدخال هذا المبدأ في جميع الدساتير اللاحقة، و طرق باب كريمة منبها العالم بقضية شعب محب للحرية والسلام، و ضرورة الإنتقالات الى حقوقه وكانت البداية الصحيحة ليقف الأتحاد السوفيتي مسانداً لحقوق الشعب الكردي ولم يفوت البارزاني فرصة أو نداء يدعوا للسلم فقد إستجاب للنداءات العالمية والأقليمية والعراقية.

قام البارزاني بإيصال صوت الشعب الكردي الى المحافل الدولية، فكانت لقاءاته مستمرة منذ الأربعينيات مع الساسة والدبلوماسيين الأمريكيين والروس والبريطانيين، فهاهم البريطانيون يطلبون منه الوقوف بوجه ثورة رشيد عالي الكيلاني و ثورة 14 تموز. وبهذا الصدد يقول الصحفي الأمريكي دانا آدمز شميدت " ان البارزاني شديد الأهتمام بعرض قضيته على العالم الغربي ويراوده الحصول على الدعم الأمريكي في قتاله لأجل حق تقرير المصير السياسي للکرد "وقد حاول البارزاني مرارا وتكرارا عرض قضية الشعب الكردي في المحافل الدولية، ولكن الدول كانت تستمع وتنصت لموقف الحكومة الرسمي.

وكان للبارزاني ممثلون بمثابة سفراء لعرض القضية الكردية في المحافل الدولية، وقد ربط المسألة الكردية بالسياسة الدولية، وأدرك أنّ من مصلحة الكرد إجراء إتصالات مع أمريكا والأتحاد السوفيتي، كي لا يتأثروا بسبب الحرب الباردة

¹⁶⁸ فائد رجائي، كردستان بعيون مصرية، مطبعة وزارة الثقافة والشباب، اربيل - العراق 2010 ص18.

بينهم، فكان في لقاءاته بالصحفيين الأجانب يبدأ حديثه مذكرا إياهم بالأعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالمداد التي من أجلها تأسست الأمم المتحدة حيث اعتزم ممثلوا الأمم المتحدة أن يأخذوا على أنفسهم بالتسامح وأن يعيشوا وان يحافظوا على أمن وسلم العالم، والقرارات المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وبعث سيادته بأكثر من مذكرة الى الأمم المتحدة مذكرا إياها بالمداد التي تأسست من أجلها. وحاول طرح القضية الكردية في محافل الأمم المتحدة وجلب الانتباه لمعاناة الكرد. وكسب عطفها حينما نهض مندوب دولة منغوليا في الأمم المتحدة وأصر على إدراج القضية الكردية في جدول أعمال هذه الهيئة وكذلك مما وجهه المندوب الروسي في تموز 1963 من رسالة الى أمينها العام مسترعا انتباهه الى المجازر التي يتعرض لها الكرد محاولا إصدار قرار يُدين النظام العراقي بسبب إنتهاك حقوق الإنسان وبعث البارزاني الخالد برسالة سنة 1966 الى هيئة الأمم المتحدة طالبا فيها الإتفات الى حقوق الشعب الكردي وذكرهم بالمداد التي تأسست المنظمة من أجلها. إهتمت روسيا بالقضية الكردية وكتبت صحفها عن الإنتهاكات التي يتعرض لها الشعب الكردي وقد فسر الأهتمام الروسي بالقضية الكردية استناداً الى تأثيرات الحزب الشيوعي العراقي، حيث تعرض أنصاره الى إعدامات وإنتهاكات فضلا عن إنتهاج قادة الأنقلاب سياسة معادية للسوفيت وهكذا إستفادت القيادة الكردية من موقف السوفيت الجديد حيث إنتقت مصالحهما، لأن مواقف السوفيت كانت تتبدل تجاه الكرد بتبدل الحكومات العراقية. فكان الموقف السوفيتي مسانداً للقضية الكردية ومزوداً للأنظمة العراقية كذلك بسلاح لمحاربة الكرد فكان يوازي في سياسته بين حقوق الشعب الكردي ومصالحه مع الأنظمة التي تقنسم هذا الشعب. كان مصطفى البارزاني كارها للحرب مستجيبا إلى أية بادرة أو إشارة من شأنها أن تؤدي لوقف إهدار دم العراقيين كردا وعربا، فكان السباق الى الأستجابة إليها وتعرض الى نقد شديد لمواقفه هذه ممن كانوا يعملون معه، وتشجيعا وترحيبا دوليا بما يُقدم عليه. فقد حيا الرئيس الروسي بودكورني الموقف البارزاني والحكومة العراقية بوقفها إطلاق النار في 1964 بعدها قامت القيادة بالتفاوض مع حزب البعث بعد إنقلاب البعث في 17 تموز، وكان البارزاني و قيادته يجنحون للسلم والنداءات العالمية ليكونوا شهداء على مأساة الشعب الكردي، واعتبار الأقرار الجزئي بالحقوق الكردية مع الحكومات العراقية إرثا تم البناء عليه، وكان يؤمن إيمانا كاملا أن المفاوضات شكل من أشكال النضال.وكي يثبت للعالم بأن الحكومات العراقية غير جادة فيما تعلنه من الأقرار بحقوق الشعب الكردي، ولا تلتزم بالوعود التي تقطعها لهم.

وما حمله السلاح إلا للدفاع عن حقوق شعبه لكي يعيشوا حياة أفضل فقد أفصح برأيه لمجلة العربي الكويتية سنة 1970 العدد 746 شارحا أسباب حمله السلاح لرفع الظلم والجور عن كاهل الشعب الكردي حيث قال " حينما تطبق بيدك على عصفور صغير , يسعى الطير المسكين جاهدا للتخلص من قبضتك فيحاول النجاة.. وهكذا كان حالنا نحن الأكراد مشابها تماما لحال العصفور المسكين "

قام البارزاني بمهام قومية، إذ هبّ لمناصرة ثورة شيخ سعيد بيران 1925 وقاد مقاتلين لنصرة شيخ محمود الحفيد، وساند وبقوة أول جمهورية فنية في مهباد وهي جمهورية كردستان، وسجل ملحمة بطولية وهي عبوره نهر آراز متحديا دول كثيرة وواجه نيرانهم فقد عبر البارزاني مع رفاقه النهر في 18/7/1947 الى البر السوفيتي. وسجلوا ملحمة بطولية تاريخية وللأهمية السياسية والعسكرية لواقعة عبور نهر آراس في ظروف عصيبة، فقد أقرت جامعة طهران إدراج هذه الملحمة ضمن المواد المقررة لكليتها العسكرية كونها مادة قوية ومثالا حيا لإنصار حرب العصابات.

إنّ الأجزاء الأربعة من كردستان يقدرّون منزلة البارزاني ويعتبرونه قائدا قوميا بارزا. وكان البارزاني يحمل فكرا قوميا حضاريا وتمسكا بتعاليم الدين الإسلامي لما فيه من العدالة وعدم هضم حقوق البشر والأنصاف والذود عن الأوطان والتضيحة في سبيل الأمم، ولما فيه من الإقرار بالحقوق القومية لكل شعب فكان يحمل القرآن الكريم في جعبته أينما ذهب. وتمسك وحافظ على أنبل القيم القتالية والأخلاق الثورية رافضا القيام بالأعمال التي تمس حياة المدنيين بسوء أو اللجوء إلى أعمال إرهابية. فقد أرسى الركيزة القوية للعلاقة بين الشعبين الكردي والعربي وحاول قصارى جهده إزالة المخاوف وخلق أجواء الثقة بين العرب والکرد. كان يمقت النظرة الشوفينية الإستعلائية لبعض العرب وكذلك النظرة الضيقة المتعصبة لبعض الكرد، وكان يؤمن رحمه الله بأن أهم خطوة لتحقيق التقارب الكردي العربي يجب ان تمر عبر الحوار المستمر والصريح، فكان حريصا على توطيد العلاقة بين الشعب العربي والشعب الكردي مشددا على عدم تحول الخلافات بين الحكومات العراقية الى خلافات بين الشعبين العربي والكردي. وكان البارزاني مؤمنا بأن الكردي يكمل العربي والعربي يكمل الكردي، وأخوة العرب معنيون بقضيتنا أكثر من غيرهم وأن محنهم تعتبر محننا وأي تقدم وإزدهار في الحياة الديمقراطية تعود بالفائدة لنا ولهم. ويقول بهذا الصدد السيد مسعود البارزاني في كتابه ((البارزاني الحركة التحررية الكردية الجزء الثالث ص 366 "بقي البارزاني ثابتا على موقفه المبدئي الى آخر لحظة من حياته وهو أن نضال الكرد في العراق إنما يستهدف الحكم الفردي والنظم الأستبدائية والرجعية اللاديمقراطية وحرصه على ربط الحل الأمثل للقضية الكردية بتوفير مناخ الديمقراطي في العراق... بإعتباره المطمح الأخير للعراقيين بعربهم وكردهم وأقلياتهم)) وفي خطاب له في 15 نيسان 1967 في مؤتمر كاني سماق العسكري قال البارزاني : "إخوتي الأعزاء لقد قلت في سنة 1945 وفي سنة 1961 وأكرر الآن : إن صراعنا ليس صراعا بين الكرد والعرب. إنني لن أقاتل العرب كما لن أقاتل أبناء أية أمة أخرى...إن الكرد والعرب أخوة يمكن أن يعيشوا بسلام وتآخ. إن العرب إخواننا الكبار ونحن إخوانهم الصغار لكن ليس من الإنصاف في شئ أن نجوع ونعري ونحرم من التعليم والتعبير عن الرأي والمشاركة في إدارة البيت المشترك، بينما يستحوذ الأخ الأكبر على كل ما في البيت. ينبغي أن تكون هناك عدالة ولايشعر الأخ الأصغر بالظلم ولايتعرض للغبن ". وحيال الصراع العربي

الإسرائيلي يقول السيد مسعود البارزاني أيضا في المصدر الذي سبق ذكره ص 382 ((إتخذت قيادة الثورة خطأ واضحا هو تأييد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة... الشعب الكردي منذ أجيال سحيقة في التاريخ مشبع بروح التسامح والتعايش الأخوي مع كل شعوب والطوائف التي ساكنته في أرضه ولم ينكر على أي شعب حقه في الحياة)) وقد تنبأ البارزاني بخطورة الموقف عند إبرام إتفاقية 11 آذار 1970 حين قال " لقد حصل الكرد على الحكم الذاتي ولم يحصل العراق على الديمقراطية وتكمن الخطوة هنا " لأن بدون قيم التسامح والإيمان بها وتعزيز الروابط الأخوية بين الشعبي العربي والكردي وتعزيز سبل تعايشهما لا يمكن للقرارات وحدها ان تقر بالحقوق القومية للشعب الكردي.

لقد حقق البارزاني القيم الوطنية في السلم والحرب فكان بنهجه وسلوكه وتراثه يعدّ مدرسة نضالية كبيرة يفتخر بها الكرد والعرب وحاز على إحترام العالم وقد ساند القضية الكردية كثير من الدول العربية وفي فترات مختلفة وكذلك من الرموز العربية والعراقية فهذا الأمين العام للجامعة العربية الأسبق السيد عبدالرحمن باشا كتب في مجلة هلال في سنة 1943 يناشد العرب " يجب علينا بذل المزيد من الأهتمام بالأخوان أكراد العراق , ان حبي وتقديري لأكراد العراق في مستوى حبي وتقديري لشعبي " وكذلك النداء الشجاع من الرئيس الجزائري الأسبق احمد بن بله عندما تعرض الشعب الكردي لحملة الأنفال فقد اشداد بدور الكرد عبر التاريخ بمساندتهم القضايا العربية بوقوفهم بوجه العدوان الثلاثي على مصر ومساندتهم القضية الفلسطينية وقال هذا الشعب يستحق من إخوانه العرب والمسلمين ان يرفعوا اصواتهم لحمايته من الإبادة " وكذلك وقوف الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات مع حقوق الشعب الكردي. بالإضافة الى عشرات المفكرين والكتاب عبر مساهماتهم الثقافية ونداءاتهم بنصرة القضية الكردية، فعند رجوع البارزاني من الأتحاد السوفيتي حرص على لقاء الزعيم العربي جمال عبدالناصر تأكيدا على ان الشعب الكردي يدعم القضايا العربية، و بعد الرجوع الى العراق كان مستقبله من العرب يفوق المستقبلين من الكرد. فغدا بحق قائدا ورمزا قوميا وكذلك رمزا وطنيا يفتخر به العرب كذلك، ومحبة العرب للبرزاني لم تكن إعتباطا بل نتيجة تجارب لدعم القضايا القومية العربية وخاصة قضية فلسطين فقد ساند هذه القضية. لقد أكد الزعيم جمال عبدالناصر لمبعوث البارزاني السيد جلال الطالباني (إذا كان للعرب أن يؤمنوا بعدالة قضيتهم وبمطامحهم القومية فيستوجب عليهم حينئذ أخلاقيا أن يعترفوا بحقوق الكرد في حكم أنفسهم بأنفسهم.

كان البرزاني يرفض سياسة العنف والتطرف واللجوء الى الأعمال الإرهابية. وقاد عدة ثورات من أكبرها ثورة أيلول والتي كانت بحق ثورة قومية كبرى، وقد حظيت هذه الثورة بتأييد الأحزاب في كثير من البلدان العربية والأحزاب الشيوعية بخاصة وكثير من المنظمات الديمقراطية وكثير من الشخصيات العراقية والعالمية. فقد قاد ثورة 11 ايلول القومية العظيمة والتي توجت بإتفاقية آذار 1970 والتي أقرت بالحكم الذاتي للشعب الكردي والتي تعتبر اهم وثيقة تقر بحقوق الشعب الكردي في القرن الماضي في العراق.

وكان البرزاني متسامحا مع ألد أعدائه فعندما تعرض لمحاولة إغتيال فاشلة في 29 / حزيران / 1971 من قبل المخابرات العراقية المتواجدين بين وفد الملالي لم يقبل البارزاني نفس المفاوضات التي كانت جارية من أجل أخذ الثأر لنفسه وبهذا الصدد يقول الأستاذ مسعود البرزاني (فلم يفسح المجال للقيام بأي عمل ضار أو إجراء سيئ ضد العرب العراقيين منهم وغير العراقيين في الخارج رغم إستهتار النظام العراقي بالقيم الأخلاقية في تعامله مع سواد الشعب الكردي وقد بقيت الثورة تحجم عن الرد بالمثل الى الأخير وتحاشت قصف أي منطقة من المناطق المأهولة بالعرب المدنيين ولم يتح البارزاني للحكومات العراقية المتعاقبة أية فرصة أو يعطيها أي سبب للإدعاء ان القتال الناشب إنما هو بين العرب والكردي.

كان البرزاني يسعى الى تحقيق المطالب الكردية وتلبية حقوقهم القومية المشروعة ضمن نطاق العراق الموحد. ولم تكن مطالبه متطرفة أو تعجيزية بل كانت متواضعة لأنه كان واقعي الطرح. فكان شعار الثورة الكردية في 1961 (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكرديستان)، حيث سقّف المطالب للحركة التحررية الكردية لايتجاوز الحكم الذاتي، وتم الربط بين المطالب الكردية القومية وتحقيق الديمقراطية في عموم العراق. ومما يؤسف له لم تكن الحكومات العراقية جادة في إيجاد حل عادل للقضية الكردية بسبب عدم وجود آليات دستورية فعلية أو إرادات سياسية مقتنعة تمام الأقدان بوجود الشعب الكردي وله حقوق يجب الأقرار بها.

لقد كان التعاطي مع المسألة الكردية يتم دوما خلال الأقطابات والفتترات الحرجة، التي كانت تمر بها السلطات وأيضا كان لتأثير العامل الخارجي على القيادات الكردية أهمية كبيرة في إخفاق هذ المعادلة، التي كانت تحول دون التوصل الى الحلول الناجعة للقضية الكردية، حيث الشعب الكردي كان على يقين من أن الحكومات العراقية كانت بحاجة الى كسب الوقت عند اعترافها بحقوق الشعب الكردي، لتتصل من بنود هذا الاعتراف لحين تثبيت أركان حكمها، والقيادة الكردية بدورها كانت في كثير من الأحيان بحاجة الى راحة وإعادة تنظيم قواتها، لذا كانت تقبل بأجراء المفاوضات مع تلك الحكومات أي كانت الثقة معدومة بين الطرفين والجانب الحكومي يتحمل المسؤولية الأكبر لأنه هو صاحب القرار.

ان الثورة التي توجت بالفعل باتفاقية 11 آذار 1970 والتي تعتبر إقرارا واضحا بالهوية القومية الكردية، كانت الأساس المتين لكي يتخذ البرلمان الكردي المنتخب من الشعب الكردي قرارا بتبني النظام الفدرالي في 4/10/1992 شكلا للعلاقة بين الشعب الكردي والشعب العربي في العراق. ويكون الشعب الكردي قد إتخذ القرار الصحيح، متذكّرين تلك الحروب والمآسي والويلات التي تعرض لها العراق من جراء عدم الاعتراف بحقوق الشعب الكردي الأمر الذي دعا الكورد الى حمل السلاح للدفاع عن أراضيهم ومقدساتهم ويرفعوا الحيف عن شعبهم.

لقد رثى السيد مسعود البارزاني عندما وافقت المنية البارزاني الكبير في آذار 1979 بكلمات الى الشعب الكردي تعبر عن حزن شديد والتطلع الى غد مشرق " إن وفاة البارزاني لن تكون عائقا لنا من مواصلة النضال الذي قام بأعبائه بل

سنواصل وسيتم السير على نهجه، وتلك هي في الواقع أمنيته ورغبته، وإن خير دليل للوفاء لذكراه هو إبقاء نار النضال التي أشعلها متقدة ". وقد سار الحزب الديمقراطي على هذا النهج النضالي متحديا الظروف الصعبة. وخير إخلاص للبارزاني هو السير على نهجه والتمسك بتعاليمه لخدمة الشعب الكردي.

لقد كان رحيل البارزاني خسارة للکرد ولکردستان وكان تشيع البارزاني تظاهرة قومية شارك فيها الكرد من الأجزاء الأربعة لکردستان، وهو الدليل الناصع على محبة قائدهم البارزاني. وتأكيدا على أصالة مبادئه ومواصلة الكفاح حمل شعلة النضال بعد رحيله كل من نجليه السيد إدريس البارزاني والسيد مسعود البارزاني وسارا على هذا النهج القويم وتمسكا بالمبادئ التي كان ينادي بها البارزاني وبعد رحيل الشهيد إدريس البارزاني تحمل أعباء المسؤولية السيد الرئيس مسعود البارزاني حاملا مواصلا درب النضال من أجل الحقوق القومية الكردية.

الإستنتاجات

استناداً الى مضامين الرسالة وبنيتها وتحليل وقائعها التاريخية وموقع القائد البرزاني في نشوء وتطور الحركة التحررية الكردية نستطيع ادراج بعض الاستنتاجات الضرورية التي تشكل خاتمة للبحث:-

1- ان القضية الكردية تعتبر من القضايا الرئيسية نظرا لموقع كردستان الأستراتيجي في الشرق الأوسط والشعب الكردي احد الشعوب القليلة المحرومة من كيان سياسي مستقل بسبب تقاسم أراضي كردستان الجغرافية بين الدول الإقليمية - العرب والترك والفرس - ونتيجة لذلك التقسيم عجزت هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية لتلبية المصالح القومية للأكراد وجرى التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية وما ولده ذلك من شعور فقدان الهوية الوطنية لدى الكورد.

2- ان الوعود التي اعطيت للكرد من قبل بريطانيا والحكومات العراقية المتعاقبة جرى التنصل عنها الأمر الذي شكل أرضية سياسية للقيام بالانتفاضات والثورات المطالبة بتثبيت الوجود القومي للأكراد .

3- ان العامل الموضوعي وضعف الدبلوماسية الكردية وتشتت قياداتها فضلا عن الاعتماد على القوى الخارجية كانت عوامل حاسمة في هزيمة ثورات الكرد وانتفاضاتهم العسكرية.

4- مدّ البارزاني يده طالبا العون من القوى المتنفذة في العالم ولم ينصاع لشروطهم لذلك وهو بحق كان قائدا قوميا قاد الحركة التحررية في العراق لمدة نصف قرن ولم يساوم على الحقوق الكردية.

5- ان هيمنة العسكر في حكم العراق وتدخلهم بالسياسة لفترات مختلفة والضغط على الحكومات بعدم الرضوخ للمطالب الكردية أدى الى فقدان الثقة بين الحكومات العراقية والحركة الكردية.

6- أثبتت التجارب التاريخية الدامية ان الخيار العسكري والحلول الحربية فشلت في إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية كما فشلت في حل عادل ومقبول للقضية الكردية لذلك فإن لغة الحوار من شأنها ان تؤدي الى إيجاد تفاهات مشتركة.

7- ان تاريخ النزاعات السياسية والقومية في العراق أثبت ان حل تلك النزاعات يكمن في قيام نظام ديمقراطي حقيقي يلبي الطموحات القومية للشعب الكردي

عبر إعادة بناء الدولة العراقية على اسس الفدرالية. وبهذا المعنى فان عدم حل القضية الكردية حلا سلميا وديمقراطيا يجعل البلاد غير مستقرة وآمنة.

8- ان سيرة البارزاني الخالد ودوره في قيادة الحركة التحررية الكردية ومآثره البطولية تعتبر تراثا فكريا واجتماعيا وسياسيا وهي مفخرة للشعب الكردي حيث كان قائدا فذا فرض زعامته بمواهبه القيادية وإخلاصه المطلق لقضية شعبه.

9- لقد نجح البرزاني في عرض القضية الكردية على العالم وإيصال صوت الشعب الكردي الى المحافل الدولية. وحاول طرح القضية الكردية في اروقة الأمم المتحدة وجلب إنتباه العالم الى معاناة الكرد الامر الذي نقل القضية الكردية من اطارها الوطني الى الاطار الدولي.

10- تمسك البارزاني وحافظ على انبل القيم القتالية والأخلاق الثورية رافضا القيام بالأعمال التي تمس حياة المدنيين بسوء او اللجوء الى اعمال إرهابية فقد ارسى الركيزة القوية للعلاقة بين الشعبين الكردي والعربي وخلق اجواء الثقة بينهم رافضا كل تبريرات التعصب القومي العربي ودعاة الأنعزال القومي الكردي مؤمنا بأن نضال الشعب الكردي يستهدف الأنظمة الكتاتورية وليس الشعب العربي.

11- قاد البارزاني ثورة ايلول 1961 القومية الكبرى متوجاً اياها باتفاقية 11 آذار 1970 والتي تعتبر اهم وثيقة تقر بوجود الشعب الكردي في العراق رافضا ضغوط وإغراءات إيران والولايات المتحدة الأمريكية الراضة لذلك البيان مفضلا المصلحة الوطنية العراقية على الوعود الخارجية.

12- ساند القائد البرزاني حركة التحرر العربية وكان للحركة التحررية الكردية موقفا ثابتاً من مباركة المشاريع الوجودية والاتحادية للعرب رابطاً ذلك التأييد بضمان الحقوق المشروعة للشعب الكردي.

13- كان مصطفى البارزاني الخالد سياسياً محنكاً ادرك تماماً الادراك ان العوامل الوطنية هي التي تحدد العمل على الساحة السياسية ورغم ذلك الادراك توجه البارزاني الى اكثر من مركز مؤثر في العالم لدفع القضية الكوردية الى المحافل الدولية وجلب انتباه تلك المراكز اليها ووجد مشقة في ذلك لتداخل المصالح والتناقض بين المصالح الوطنية والاقليمية والدولية.

14- ان عظمة البارزاني تكمن في الصعوبات التي واجهها الشعب الكوردي في العراق لا بسبب رفض الحكومات العراقية فحسب بل بسبب رفض وتدخل الدول

الاقليمية لأنها رأت ان مطالب البارزاني خطوة من شأنها تحفيز الاكراد في دول اخرى للمطالبة بحقوقهم.

15- كان البارزاني واقعياً مرناً في مواقفه لا يستبق الاحداث وذا دراية بالمعادلات والتوازنات السياسية في المنطقة حيث كان يقوم جميع العوامل الخارجية والداخلية ودلالاتها وتأثيراتها على القضية الكردية بخاصة الدول التي تقسم كوردستان.

التوصيات

من خلال البحث المستند الى التجربة التاريخية ودروسها وجدنا من الضروري التركيز على بعض الموضوعات التي من شأنها إسدال الستار على صفحات الماضي المترعة بالنزاعات الدامية والهادفة الى تعزيز الوحدة الوطنية العراقية المستندة على الإرادة الحرة للعرب والکرد وتفعيل إصرارهم على العيش المشترك في دولة عراقية فدرالية ديمقراطية.

ان التوصيات التي اراها تعزز المصير المشترك للشعبين العربي والكردي تتلخص ب:-

1- تقدير التطلعات المشروعة للشعب الكردي يتطلب تكثيف اللقاءات والحوارات والتي من شأنها إزالة الالتباس في المواقف وترسيخ ثقافة السلام ونشر مبادئ التسامح والمحبة بعيدا عن لغة التهديد والوعيد والتدخلات الخارجية.

2- تعزيز الثقة بين الطبقات والفئات والشرائح المختلفة من الكرد والعرب ومذ جسور التفاهم وتعزيز الأخوة العربية الكردية وتطوير المفاهيم السياسية للديمقراطية وتعميق مبادئها على ضوء الحاجات السياسية والاقتصادية للشعبين

4- نبذ التعصب القومي والعنصري والاستناد الى القاعدة القانونية الدولية التي تنص على حق تقرير المصير لكل الشعوب بما يتلائم وعيشها بحرية وسلام.

5- على الأخوة العرب تبديد مخاوف الكرد بتقديم نقد ذاتي لما شاب العلاقة الكردية العربية من توترات وحروب وإجراءات تعسفية بحق الكرد وعلى الكرد تبديد مخاوف الأخوة العرب من خلال مناهضة من يعادي التطلعات العربية.

6- ان فشل الدولة المركزية في ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي يجعل من الديمقراطية والبناء الفدرالي للدولة العراقية حلا واقعا للقضية الكردية حيث اثبتت تجارب الدول المتعددة القوميات صحة الخيار الديمقراطي الفدرالي.

7- يتعين على القيادة الكردية التاكيد على الخطاب الوطني وتعزيز سياستها الوطنية دون التفريط بمصالحها القومية والاستفادة من سياسات الدول العظمى نحو ترسيخ الديمقراطية وتطبيق حقوق الانسان لأنها لم تعد شأنا داخليا بل تحوز على الأهتمام العالمي.

8- تتطلب الوحدة الوطنية العراقية من الأحزاب العربية تبني مطالب الكرد بأعتبارها مطالب وطنية وقومية مشروعة وان تعتبر تلك المطالب جزءا من برامجها الوطنية وعلى الأحزاب الكردية مساندة ودعم القضايا العربية.

9- استحضر الخصال الروحية والسياسية والتوجهات الوطنية لقائد الشعب الكردي البارزاني الخالد وتوظيفها في تعزيز الوحدة الوطنية العراقية فضلا عن وحدة الصف الوطني الكردستاني.

10- تعزيز هوية الكرد الوطنية يتلزم واعتزازهم بالهوية القومية وما يتطلبه ذلك من ضرورة تمتين بيتهم الكردي وتوحيد خطابهم السياسي الديمقراطي وتحويل مطالبهم الى مطالب وطنية عراقية مشروعة.

11- تكثيف عقد مؤتمرات المصالحة الوطنية ونبذ الخلافات والاحتكام الى الدستور ومبادئ الديمقراطية المرتكزة على موازنة المصالح الوطنية والقومية.

- الملاحق

الملاحق عبارة عن مصادر رسمية محفوظة لدى كثير من الجهات منها مركز حفظ الوثائق في كردستان ومن المهتمين بالقضية الكردية جرى عرض بعض بنودها التي تهم البحث بصورة مقتضبة، وتشمل الوثائق التالية حسب موقعها في البحث:

- **ملحق رقم (1):** مقررات مؤتمر سيفر بما يتعلق بالقضية الكردية المنعقد في 10/آب/1920 والتي وقعت عليها 14 دولة، المعاهدة ومؤلفة من 423 مادة والمواد المتعلقة بالشعب الكردي 62 و63 و64.
- **ملحق رقم (2):** التصريح المشترك الذي قدم للشعب الكردي في العراق من جانب الحكومتين العراقية والبريطانية في كانون الثاني سنة 1922 والمعروف باسم "تصريح عيد الميلاد"
- **ملحق رقم (3):** التعهدات التي قدمتها الحكومة العراقية الى عصبة الأمم عند إستقلال العراق وقبوله عضوا في العصبة وهو تصريح رسمي قدم في 1932
- **ملحق رقم (4):** الى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين.
- **ملحق رقم (5):** نص الإتفاقية بين حكومة الرئيس عبد السلام عارف والحركة الكردية في 10/شباط/1964 وجواب البارزاني.
- **ملحق رقم (6):** نص إتفاقية الحركة الكردية مع حكومة رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز في التاسع والعشرون من حزيران 1966 السلطة وجواب البارزاني.
- **ملحق رقم (7):** نص مذكرة مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني التي رفعت الى هيئة الأمم المتحدة في اواسط تشرين الثاني 1969.
- **ملحق رقم (8):** نص بيان 11 آذار 1970 بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية.
- **ملحق رقم (9):** نص قانون الحكم الذاتي لمنطق كردستان.
- **ملحق رقم (10):** رسالة مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية الى احمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية بين فيها تعثر تطبيق قانون الحكم الذاتي.

- ملحق رقم (11): جواب رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر على رسالة البارزاني .
- ملحق رقم (12): صورة رسالة هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الى البارزاني قائد الثورة الكردية.
- ملحق رقم (13): صورة رسالة بريجنيف الى البارزاني بمناسبة إتفاقية 11 آذار.
- ملحق رقم (14): رسالة مصطفى البارزاني الى إلكسي كوسكين رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي في 1972/4/8.
- ملحق رقم (15): نص رسالة الدكتور فران جوزيف شتراوس رئيس الحزب الإشتراكي المسيحي عضو البوندشتاغ (مجلس النواب الألماني) الى البارزاني في 6 آب/1974.
- ملحق رقم (16): رسالة مصطفى البارزاني الى القمة العربية المعقدة في الرباط.
- ملحق رقم (17): نصوص من إتفاقية الجزائر بين الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية.
- ملحق رقم (18): نص القرار الدولي 688.
- ملحق رقم (19): قرار الفدرالية المتخذ من قبل البرلمان الكردستاني.

ملحق رقم (1)
معاهدة سيفر المعقودة 10/آب/1920
المادة الثانية والستون

ان اللجنة مقرها في اسطنبول تتألف من اعضاء ممثلين عن كل الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية ستقوم خلال ستة اشهر اعتبارا من مبدأ تنفيذ هذه المعاهدة- بوضع مشروع للحكم الذاتي للمناطق التي تسكنها اغلبية كردية وهي المناطق الواقعة شرق الفرات وجنوب شرق ارمينيا الجنوبية التي ستثبت فيما بعد وشمال حدود تركيا مع سوريا ومابين النهرين، كما سيتم تحديدها في الفقرة الثانية والثالثة - الفصل الثاني من المادة 27. وإذا لم يحصل اتفاق بين اعضاء اللجنة حول اي نقطة من النقاط فلاءعضاء أن يرجع كل واحد حكومته للتشاور. إن المشروع المذكور يجب ان يتضمن إحتياجات كاملة بضمان حماية الأثوريين والكلدان وغيرهم من الأقليات القومية والدينية في داخل المنطقة وتحقيقا لهذه الغاية تقوم اللجنة المؤلفة من مندوبيين بريطانيين وفرنسيين وإطاليين وأتراك بزيارة تلك المناطق للنظر فيما يجب إتخاذه من تدابير حول الحدود التركية إن إقتضى الأمر حيث تلك الحدود ستكون ملاصقة لحدود إيران بحكم مواد هذه المعاهدة.

المادة الثالثة والستون

توافق الحكومة التركية بهذا على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة من قبل اللجنتين المذكورتين في المادة 62 وذلك في غضون ثلاثة اشهر من إبلاغ القرارات للحكومة المذكورة .

المادة الرابعة والستون

إن سكان الأكراد الذين يسكنون هذه المنطقة التي تم تحديدها بموجب المادة الثانية والستين إذ تقدموا الى مجلس عصبة الأمم خلال سنة واحدة من تنفيذ هذه المعاهدة بما يثبت أن أغلبية سكان هذه المناطق يرغبون في الأستقلال عن تركيا وإذا وجد المجلس عند ذلك أن هؤلاء السكان جديرون بالأستقلال فإن تركيا توافق والحالة هذه على تنفيذ مثل هذه التوصية وتنزل عن كل الحقوق والإمتيازات التي كانت تمارسها في المناطق إن المواد التفصيلية لمثل هذا التنازل ستشكل موضوعا لإتفاقية منفصلة بين دول الحلفاء الكبرى وتركيا، وإذا تم هذا التنازل فلن تعترض دول التحالف الكبرى على أي إندماج إختياري يحصل بين هذه الدولة الكردية المستقلة الذين يسكنون الجزء من كردستان الذي يدخل الآن.

"وبسبب إتفاق المصالح بين بريطانيا و تركيا والأنتصارات التي حققتها تركيا وإنسحاب الحلفاء من اسطنبول وعدم إرتياح الأنكليز لشيوخ محمود الحفيد بدأ بالمفاوضات لأبرام معاهدة جديدة فتم التوقيع على معاهدة لوزان في

24/تموز/1923 التي حلت محل معاهدة سيفر والتي لم تتطرق الى الموضوع
الكردي"

ملحق رقم (2)

التصريح المشترك الذي قدم للشعب الكردي في العراق من جانب الحكومتين العراقية والبريطانية في كانون الثاني 1922 والمعروف بأسم "تصريح عيد الميلاد"

((تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون داخل الحدود العراقية، في إقامة حكومة كردية ضمن تلك الحدود وتأمل الحكومتان أن العناصر الكردية المختلفة ستتوصل فيما بينها و بأسرع وقت ممكن الى إتفاق حول الشكل الذي يرغبون أن يقيموا حكومتهم وحول الحدود التي يرغبون في أن تمتد إليه تلك الحكومة وأن يرسلوا موفدين ذوي صلاحيات الى بغداد للتداول في العلاقات الإقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية .

ملحق رقم (3)

التعهدات الدولية العراقية الى عصبة الأمم كما أملتها اللجنة الخاصة التي ألفها المجلس بقراره المتخذ في 28 من كانون الثاني 1932
المادة الأولى :

الشروط المدرجة في هذا التعهد تعتبر جزء لا يتجزأ من القانون الأساسي العراقي ولا يجوز أن يناقضها أو يفتنت عليها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي ولا يجوز أن يلغىها أو يبطلها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي لا في الحاضر ولا في المستقبل.

المادة الثانية :

يتمتع كل المواطنون العراقيون بحياتهم وحريتهم بصورة تامة مطلقة :
- دون تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللغة أو القومية أو الديانة.
- لسائر المواطنين العراقيين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن العامة والخاصة كل بحسب دينه ومذهبه وعقيدته بكامل حرية على ان لا يكون تلك العقائد او الشعائر مخالفة للنظام العام والآداب.

المادة الثالثة

- كل الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق بتاريخ السادس من آب (اغسطس) 1924 يعتبرون عراقي الجنسية وتسقط عنهم الجنسية العثمانية وفقا للمادة 30 من معاهدة الصلح في لوزان 1924 وبموجب قانون الجنسية العراقي الصادر في 9 تشرين الأول (اكتوبر) 1924.

المادة الرابعة :

-المواطنون العراقيون كافة سواسية أمام القانون و يتمتعون بعين الحقوق السياسية والمدنية دون تمييز في القومية أو اللغة أو العقيدة الدينية.
- يؤمن قانون الانتخابات تمثيلا عادلا للأقليات القومية و الدينية واللغوية في العراق.
- إن إختلاف في القومية أو الدين أو اللغة لا يخل بحق أي مواطن عراقي في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة أو تولي المناصب أو منح رتب التشريف أو مزاولة المهن والعرف المختلفة.
- ممنوع وضع أي قيود على حرية المواطنين العراقيين كافة في إستخدام لغة يفضلها في حياته الخاصة وفي الأمور التجارية والدينية أو وسائل النشر أو الصحافة أو في الأتتماعات العامة من أي نوع كان.
- بصرف النظر عن إعتبار الحكومة العراقية اللغة العربية الرسمية وفضلا عن الخطوات التي ستخذها بخصوص إستعمال اللغتين الكردية والتركية وهي

الخطوات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التعهد. تقدم الحكومة فضلا عن ذلك بمنح التسهيلات الكافية للمواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم الأم لاستخدام لغتهم تخاطبا وكتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة :

المواطنون العراقيون من الأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يتمتعون عملا وقانونا بعين المعاملة والأمن كسائر المواطنين العراقيين الآخرين ولهم بصورة خاصة عن الحقوق التي تؤهلهم الى المحافظة على المؤسسات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية (مدارس خاصة) وغيرها من المعاهد التعليمية وأن يؤسسها ويراقبوا وينفقوا عليها ولهم أن يستخدموا فيها لغتهم القومية ويمارسون شعائر دينهم بحرية.

المادة السادسة :

تتعهد الحكومة العراقية بأن تتخذ بالنسبة للأقليات غير المسلمة كل التدابير التي تسمح لها بتنظيم علاقتها المدنية العائلية والأحوال الشخصية طبق قوانينها ووفقا للتقاليد و الأعراف التي جرت عليها تلك الأقليات.

المادة السابعة :

تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح التسهيلات و الإجازة والحماية لجميع كنائس والطوائف المسيحية وكنائس اليهود (التورا) والمقابر وكل المؤسسات الدينية الأخرى والأعمال الخيرية وزإدارة الأوقاف العائدة الى تلك الوظائف الدينية في سائر أنحاء العراق.

- لجميع هذه الطوائف الدينية الحق في أن تؤسس في الوحدات الإدارية المهمة مجالس طائفية ينامط بها إدارة أوقافها والهيئات الخيرية والعوائد و الواردات المستحصلة من إستغلال تلك الأوقاف و الهيئات وإنفاقها بحسب وصية الواقف أو الواهب أو تطبيقا للعادة التي جرت عليها قديما. وأن تقوم أيضا بالمحافظة على أموال الأيتام وفقا لأحكام القوانين فإن هذه المجالس الطائفية تكون تحت إشراف ومراقبة الحكومة.

- ليس للحكومة العراقية ان ترفض منح اية إجازة جديدة لطلب تأسيس معاهد أو جامعات دينية أو خيرية أو أن تجس عن تلك الطوائف أي تسهيلات ضرورية من تلك التي تمنحها للمعاهد القائمة حاليا.

المادة الثامنة:

فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والوحدات الإدارية التي يسكنها قسم كبير من المواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم القومية تمنح الحومة العراقية هؤلاء التسهيلات المناسبة لتأمين الدراسة الإبتدائية لأبناء هؤلاء المواطنين

العراقيين بلغتهم ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في تلك المدارس إلزامياً.

- في المدن والأحياء التي يتواجد عدد كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون الى الأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يرصد لهذه الأقليات نسبة عادلة من الأموال العامة بموجب ميزانية الدولة والبلديات أو غيرها من الميزانيات للجهات التعليمية أو الخيرية أو الدينية لأستخدامها.

المادة التاسعة :

- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الكردية الى جانب العربية – اللغة الرسمية في الأفضية الني تقطنها غالبية كردية في كل من ألوية (محافظات) الموصل واربيل وكركوك و سليمانية وفي قضائي كفري وكركوك التابعتين للواء فتكون اللغة الرسمية أما اللغة الكردية أو التركية الى جانب العربية حيث قسم كبير من المواطنين هم من القومية التركمانية.

- توافق الحكومة العراقية على أن تكون الموظفون المعنيون في الأفضية المذكورة ممن لهم وقوف على اللغة الكردية أو التركية بحسب مقتضى الحال مالم تكن هناك أسباب وجيهة للعمل خلال ذلك.

- مع ان مقياس إختيار الموظفين للأفضية المذكورة هو الكفاءة ومعرفة اللغة قبل أن يكون على أساس القومية كما هو الحال في سائر انحاء العراق فأن الحكومة توافق أن تجري إنتقاء الموظفين الذين تعود أصولهم الى تلك الأفضية كما جرى عليه العمل.

المادة العاشرة :

بقدر ما لهذه الشروط مساس بالأشخاص الذين ينتمون الى الأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية فأنها تعتبر تعهدات ذات طابع دولي وتقوم بمقام ضمانة توضع لدى عصابة الأمم ولا يجري أي تعديل عليها إلا بمصادقة أغلبية مجلس العصابة. لكل عضو من أعضاء عصابة الأمم ممثل في مجلسها ألحق في إلفات نظر المجلس الى أي خرق أو خطر لهذه الشروط وللمجلس عند ذلك أن يتخذ ما يراه مناسباً من الإجراءات ويصدر ما يراه واجبا من القرارات المؤثرة بحسب ما يقتضيه الظروف،

كل خلاف في التفسير او الرأي ذي جهة قانونية أو واقعية قد ينشأ عن هذه المواد – بين العراق وبين أي عضو من أعضاء العصابة الممثل في المجلس يعتبر خلافا ذا صبغة دولية وفقا للمادة الرابعة عشرة من ميثاق عصابة الأمم. ويحال هذا الأختلاف بناء على طلب طرف من الطرفين المتنازعين الى محكمة العدل الدولية. ويكون قرار هذه المحكمة غير قابل للنقض وله تأثير أي قرار صادر من العصابة بموجب المادة الثالثة عشرة من ميثاقها.

ملحق رقم (4)

مذكرة الوفد الكردي المفاوض في إجتماعات القاهرة

الى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين

بمناسبة حضوركم إجتماعات القاهرة المعقودة بين ممثلي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة وبالنظر لطبيعة المحادثات التي تجري أثناءها وشمول أثرها على لعامة الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي المحاط بظروفه الخاصة المؤثرة له ولمشاكله وجدنا من الواجبا نحن أعضاء الوفد الكردي المخول بالمفاوضات مع الحكومة العراقية حول تمكين الشعب الكردي من ممارسة حقوقه القومية على اساس اللامركزية ان ننور الوفد العراقي المحترم برأي الشعب الكردي وموقفه من شكل العلاقات التي قد تنشأ بين العراق ودول او دولة عربي كي تكون القرارات التي قد يتم التوصل إليها حول ذلك منسجمة مع طبيعة مركز الشعب الكردي في العراق وخالية من التعارض مع حقوقه القومية.

أولاً: نقول إبتداءً أنه مما تقتضيه طبيعة الشمول لمباحثات القاهرة ان يكون الشعب الكردي ممثلاً فيها على وجه من الوجوه لأن ما قد تتخذه من قرارات حول تنظيم العلاقات بين الجمهوريات الثلاث ينسحب أثرها بدهاءة الى الشعب الكردي وحقوقه في الجمهورية العراقية ويمتد ذلك الأثر في رأينا الى موضوع اللامركزية كما سيتضح لكم من سياق هذه المذكرة قد يقال ان وفد الجمهورية العراقية يمثل الشعب العراقي كله من الناحية الدستورية والقانونية إلا أننا مع تقديرنا لهذا الاعتبار نرى أن المشاكل القائمة من جهة والصفة المصيرية لمباحثات القاهرة من جهة أخرى تستدعي أن يكون الوفد الممثل للعراق أوفى شمولاً لمحتواه المتمثل في القوميتين الكبيرتين العربية والكردية كي تأتي القرارات التي يصادق عليها أكثر إنطباقاً على واقع العراق، إن خلو الوفد العراقي من عنصر يستكمل التركيز الواجب في تمثيله للشعب العراقي كان الدافع المباشر لتتويركم بهذه المذكرة.

ثانياً: نوضح لكم أن الشعب الكردي لا يقف في يوم من الأيام بوجه إرادة الشعب العربي في نوع العلاقة التي يقيمها بين أجزائه وحكوماته ومن دواعي إعتزاز الشعب الكردي ان يجد الفرصة ليكون له الشرف الإسهام في تسهيل الصعب من موضوع العلاقة المراد إجادها بين سائر أجزاء الوطن العربي عامة والدول العربية المتحررة خاصة أيا كان نوع تلك العلاقة ومداهها.

ثالثاً: تفادياً لأي إشكال محتمل في المستقبل ودفعاً لأي تعارض بين قرارات التي قد تتخذ بها إجتماعات القاهرة وبين الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق نلخص فيما يلي رأيه المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق عبر كفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلاقة بينه وبين الشعب العربي في الأحوال المختلفة:

أ- فيما بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي وعلى أساس اللامركزية.

ب- فيما إذا انضم العراق الى الإتحاد الفدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف لا المتأول ولا المضيق عليه.

ج- فيما إندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية اخرى يكون الشعب الكردي إقليما مرتبطا بالدولة الموحدة على نحو تحقيق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو المستقبل أفضل وتقبلوا فائق الإحترام.

عن الوفد الكردي المفاوض
رئيس الوفد
جلال طالباني
1963/4/8

ملحق رقم(5)
اتفاقية 10/ شباط / 1964
نص بيان الحكومة العراقية
بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على مقتضيات المصلحة العامة واستجابة أخواننا الأكراد لما جاء في نداء ملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية الى الجزء الشمالي وطننا الحبيب ووضع حد لمحاولات الأستعمارية وأذنايه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقنا للدماء البريئة وبناء على ما تمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي:

- 1- اقرار الحقوق القومية لأخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متأخية وثبتت ذلك في الدستور المؤقت.
- 2- إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال وإصدار العفو العام ورفع الحجز عم الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق ان حجزت اموالهم.
- 3- إعادة الإدارات الى المناطق الشمالية.
- 4- إعادة الموظفين والمستخدمين.
- 5- رفع القيود المفروضة على تسويق الواد المعاشية على اختلافها.
- 6- الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فورا وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقييد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين ز
- 7- تعويض أصحاب الأراضي التي غمرت اراضيهم من جراء سدي دوكان ودربنديخان تعويضا عادلا.
- 8- تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن والإستقرار للمنطقة الشمالية و اننا نهيب بأخواننا الأكراد العودة الى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الإستعمار وأذنايه وليعلم أخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد.
- 9- على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذ ما جاء في هذا البيان.

التوقيع

عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

ملحق رقم (6)

بيان 29 حزيران 1966

بيان 29 حزيران 1966 او ما يُعرف في الأوساط السياسية ببيان عبدالرحمن البزاز.

نص البيان

إن هذه الحكومة الحكومة ورغبة منها في إنهاء الأوضاع غير الطبيعية في بعض مناطق الشمال كما ورد ذلك في الفقرة الرابعة من كتاب التكليف بتشكيل الحكومة وهي الفقرة التي تدعو الى المحافظة على وحدة الأرض العراقية وتحقيق الوحدة العراقية وتأكيد الروابط القائمة بين العرب والأكراد - وهي روتبب التي تفرض عليهم ابلعمل بصدق وثبات لمصلحة وطنهم - إن هذه الحكومة تعلن البرنامج التالي كما تعلن تصميمها القاطع على التمسك به وتطبيقه نسا وروحا بأقرب وقت ممكن :

- 1- تعترف الحكومة بحقوق الأكراد في إطار الدستور المؤقت وسوف يشمل الدستور الدائم على هذه الحقوق المتساوية
- 2- تسعى الحكومة من اجل سن قانون يتم بموجبه تشكيل مجالس منتخبة في الأولوية تقوم بحل المشاكل المتعلقة بالتنوير والصحة ورفاهية الشعب.
- 3- تعتبر اللغة الكردية لغة رسمية في كل الوية الكردية.
- 4- ستجري إنتخابات خلال مرحلة الدستور الجديد ويتمثل الأكراد في البرلمان حسب عدد سكانهم.
- 5- يشارك الأكراد في توجيه البلاد ويتعينون في مناصب الدولة.
- 6- يجب ان تكون الأشخاصيات المسؤلة في المناطق الكردية من أصل كردي.
- 8- سمح للأكراد اصدار جرائدهم الخاصة بعد أن تبدأ الحياة الدستورية.
- 9- أثناء توقف العمليات الحربية ستعفي الحكومة كل المعاقبين والذين شاركوا في الحرب والمحكومين وسيعود كل العمال والمستخدمين الأكراد الى أماكن عملهم السابق.
- 10- على العساكر الذين إلتحقوا بالأكراد خلال العمليات الحربية أن يعودوا الى قطعاتهم خلال شهرين حيث سيعاملون معاملة جيدة وعلى الجماعة الأخرى ((الجماعات المنتمية الى الحكومة)) العودة الى الحياة الطبيعية.
- 11- أن الأموال التي تنفق الآن على ((التدابير القاسية)) من الآن وصاعدا سوف تستخدم من اجل تطوير الشمال وسيتم تشكيل وزارة خاصة بالقضايا الزراعية والإدارية في الشمال وستمنح الحكومة التعويضات لكل الذين تضرروا من ((التدابير القاسية))

- 12- بإمكان الأكراد الذين هجروا أماكنهم العودة إليها فوراً واستلام التعويضات
- 13- في الشمال لواء الموصل حيث يشكل الأكراد غالبية السكان تشكل إدارة جديدة تابعة لمركز دهوك
- 14- السماح رسمياً للحزب الديمقراطي الكردستاني في ممارسة نشاطه في كل المناطق العراقية.
- 15- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين على دفعات بغض النظر عن علاقاتهم بالأحداث في الشمال.

ملحق رقم (7)

مذكرة قائد الثورة ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

السيد مصطفى البارزاني

رفعت هذه المذكرة(*) مع ملاحقها الى هيئة الأمم المتحدة في أواسط تشرين الأول 1969، وسبق لقيادة الثورة أن قدمت مذكرة أخرى في 1966 الى الأمم المتحدة أيضا تضمنت تفاصيل الوضع الراهن المأساوي في كردستان.

فخامة السيد يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة

فخامة رئيسة الدورة الرابعة والعشرين للهيئة العامة

هيئة الأمم المتحدة

جمعية حقوق الإنسان

المجلس الإقتصادي والإجتماعي

لجنة تصفية الإستعمار

المنظمة التعليمية والعلمية والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (يونسكو)

لجنة الإغاثة الدولية للاجئين

وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

لي الشرف أن أقدم الى فخامتكم هذه المذكرة حول الوضع المحزن في كردستان العراق

لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة التي كانت غايتها ((إنقاذ الأجيال البشرية المتعاقبة من لعنة الحرب)) أن تتجاهل تجاهلا تاما حربا إمتدت ثماني سنوات ألا وهي الحرب العنصرية التي يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردي بصرف النظر عن مناشدتها المتكررة لأعظم منظمة دولية في العالم.

إن هذه الحرب العدوانية ضد شعب كردستان المعدوم النصير قد إبتدأت في الحادي عشر من شهر أيلول عام 1961 ومنذ ذلك الحين تعاقبت على حكم العراق خمس دكتاتوريات وكل واحدة منها واصلت الحرب الشاملة.

لإن الزمن الذي إمتدت إليه الحرب ينقص قليلا عما إمتدت إليه الحربان العالميتان الأولى والثانية مجتمعين. وكانت الأسلحة ووسائل الدمار التي إستخدمها الجيش العراقي من أحدث طراز ومنها النابالم والرصاص السام وكل أنواع القنابل المحرقة.

ومن جدير بالملاحظة ان هذه الوسائل المدمرة تستخدمها دولة من أشد الدول وحشية وقسوة وأقلها شعورا بالمسؤولية لا للفتك بالناس ولا لتدمير بيوتهم فقط بل لحرق مزرعاتهم وقتل مواشيهم مستهدفة من عمد وتقصد قتل الشعب الكردي

(*) المصدر، مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية - الجزء الثالث - اربيل - 2002

جوعاً. لذلك فلن يصعب على أولئك الذين عانوا سنوات الحرب العالمية الثانية أن يتصوروا المحنة التي يجتازها شعبنا. ومنذ أن بات واضحاً للحكام البعثيين في العراق بأنه من المتعذر القضاء على الثورة الكردية زاد التجاؤم شيئاً فشيئاً إلى الوسائل الكفيلة بإبادة الشعب الكردي وهم الآن يحاولون محوه محو تاماً كـشعب وهذا يفسر ارتكاب الجيش العراقي ذلك العدد الكبير من أعمال الإبادة العنصرية وهذا هو مغزى تطبيقه سياسة الأرض المحروقة والأسلوب المتبع في ذلك يكاد يكون على الدوام بالشكل الآتي : يطوق الجيش منطقة كاملة ثم يوجه عليها نيران دباباته ومدفيعته وطائراته ومن لم يقتل من أهل المنطقة داخل البيوت يُرمون بالرصاص وهم يحاولون الهرب. ثم يندفع المشاة نحو ضحاياهم وبعد كسح القرية كسحاً يشعلون النار بيتاً بيتاً وبهذه الطريقة فقد المئات المواطنين حياتهم في سنكه سه ر، حيث أحرقت عشرات القرى ومساحات شاسعة من المزروعات في سهل أربيل بنفس الأسلوب في غضون تموز المنصرم.

وفي التاسع من شهر آب تم إحراق تسع وعشرين امرأة وسبعة وثلاثين طفلاً وطفلة ورجل عجوز واحد في قرية [دكان] التي تقع شمال الشرقي من الموصل وعندما هاجم الجيش قرية هؤولاء المساكين هربوا ملتجئين إلى كهف مجاور فأدركهم رجال الجيش وهناك وسيطروا على مدخل ثم جمعوا حطباً وكدسوه داخل الكهف وصبوا عليه البترول وتم فوراً إرتكاب أفظع جريمة وهي إحراقهم أحياء، فمن بين الضحايا تجدون طفلاً يدعى [بشار رمضان] يقل عمره عن الشهر الواحد، وتجدون [هويري عيسى] الذي تربو سنه على الثمانين وأبيد في 16 أيلول سبعة وتسعون مواطناً قتلاً وجرحاً وهم كل سكان قرية [صوريا] قرب زاخو على نهر الخابور وقذفت الجنود بالأطفال منهم وهم في مهودهم إلى الماء فماتوا غرقاً في النهر. وكان القس الكلدني [حنا قاشا] بين القتلى أيضاً وتمكنت امرأة واحدة فقط من النجاة من المذبحة.

وفي الوقت الحاضر هناك آلاف من الأكراد الأبرياء في سجون العراق يعانون تعذيب البعثيين وقد فقد عدد منهم أرواحهم نتيجة ذلك [كأبراهيم حاجي عمر] و [عبدالرحمن صادق].

وأرغم أكثر من مائة ألف إنسان على ترك محل سكنهم في المدن والقرى حول المنشآت النفطية وفي الأراضي الخصبة. ودفعوا قسراً إلى المنطقة الجبلية بعد مصادرة ممتلكاتهم.

إن حكام العراق إدخروا معاملة قاسية خاصة للمسيحيين في كردستان لأنهم يختلفون في العنصر والدين عن الحكام. لقد دمر هؤولاء الحكام عدداً من الديرات والكنائس وقتلوا وجرحوا عدداً من الكهنة والرهبان أثناء غاراتهم على الأماكن عباداتهم.

إن سبب الحرب الهمجية هذه يعود إلى أن شعبنا يرغب في الإحتفاظ بلغته وثقافته وقوامه القومي، ويأبى العملية القسرية التي ترمي إلى تصفيته قومياً. إن المذابح وحرق النساء والأطفال والعجز وهم أحياء إلى غير ذلك من الأعمال

الوحشية والفظائع الهمجية التي يقوم بها الحكام البعثيون إنما هو خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة.

إن أكراد العراق لم يعاملوا يوماً ما إلا معاملة مواطنين من الدرجة الثانية بل وأقل من ذلك، وفي الأوضاع الحالية فإن الكردي محروم من كل الحقوق الإنسانية فضلاً عن أن وجوده مهدد الآن بالفناء.

إن الحكم العراقي وإستغلال كردستان من قبله إنما هو أشنع من أشد أساليب الإستعمار استغلالاً إن حقيقة كون بشرة الحكام العراقي داكنة ليس بكاف لنفي صفة الكولونيالية عن هؤلاء الحكام.

وحرى بنا ان نذكرهنا أيضاً ان الحرب في كردستان تهدد السلام والأمن في الشرق الأدنى الآن أكثر من أي وقت مضى وللاسباب التي ذكرناها أنفاً لأن الحكومات العراقية قد فشلت في حل المسألة سياسياً أو عسكرياً فإن الحرب التي تدور رحاها ضد شعبنا ليست مسألة داخلية كما يزعم نظام الحكم العراقي إذ كيف تكون الحرب التدميرية التي إمتدت ثمانية أعوام مسألة داخلية تخص أصحابها فحسب؟

إسمحوا لي أن أجدد عروضي الى الأمم المتحدة ولجانها وهيئاتها وأعضائها ليقوموا بالضغط على الدولة العراقية وحملها على إيقاف حرب الإبادة العنصرية في كردستان أو على الأقل إرسال لجنة لتقصي الحقائق ووسيط دولي الى كردستان للعمل على حل هذا النزاع المحتدم في الشرق الأوسط.

وتقبلوا يا صاحب الفخامة أعمق إحترامي

وتقديري

مصطفى البارزاني

رئيس مجلس قيادة الثورة - كردستان

ملحق رقم (8)

نص بيان 11 آذار لسنة 1970

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز/ يوليو أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن الأجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الإنهزامي في هذه المحنة القومية وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي بالدرجة الأولى في خطوط الأولى للمعركة المصيرية للامة العربية

لذلك وضعت الثورة نصب اعينها منذ ايامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون اي تفريق بسبب الجنس او اللغة او الدين او المنشأ الاجتماعي وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل طاقاته وإمكاناته الى المعركة القومية المصيرية، التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الإستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب وبين المصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من اجل اهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر.

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة من ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الإستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي وفي العمل على تحرير علي توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتنتفح فيه الآفاق امام الجماهير الشعب كافة خلال إلتزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربية الوطن ووحدة شعبه واهدافه الساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والإشتراكية

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشاكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما ان عدم قدرة الجهود السابقة في تفهمها. . . بل وعدم توفير الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك الجهود. . . وقد آديا مع ما رافقها وأحاط بهما من إستغلال افسستعمار واعوانه وعمالئه الى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد ان حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجب طبيعة المشكلة الوطنية وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي

لقد عملت الثورة منذ ايامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حدود الألتزام بالمبادئ الديمقراطية الثورية ان الثورة تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الإشتراكي وتؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ومن مواضيعها إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الإرادة الحرة وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لاسيما في الظن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعا

وان جميع المشاريع والخطط الهادفة الى إضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرة لاتخدم المصالح المشتركة لأبنائها كما ان تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر اسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتأخي القومي والسلام.

وكان من وحي هذه المبادئ ان بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الإشتراكي الذي انعقد في اواخر عام 1968 ومطلع 1969 الى تحديد موقف الحزب الأيدولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية والى رسم طريق الحل امام الثورة والسلطة الثورية وذلك في المقررات التي صدرت في اعقاب ذلك المؤتمر التي تقول : اكد المؤتمر على ان مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية وقد مضت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسألة مما الحق بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة وكانت قوى الإستعمار والرجعية وفصائل العملاء والإنتهازية تستغلها دوما وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتأمر على حقوق العرب والأكراد معا وإلحاق اذح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا اليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك كما اكد المؤتمر على ان حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الإشتراكية الديمقراطية وكان يحترم دائما المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقا إنسانية مشروعة بقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة سلامة المسيرة الجماهير الشعبية في العراق بإتجاه تصفي مخلفات الإستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من اجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والإشتراكية.

. ومادامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بانها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية فلا مراء ان تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في غتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللانسانية مجتمعة.....

ولم يعد خافيا ان الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لأعادة اسباب الكمأنية والسلام في ارجاء شمالي العراق إذ عملت على ما يلي :
أ- فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقا لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الإشتراكي ومن خلال جميع البيانات

الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكسر هذه الحقيق نهائيا في نصوص الدستور

ب- ولقد أقر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية، فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن مطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ولتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والإمكانات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية وإستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية وإصدار صحيفة اسبوعية وجلة شهرية باللغة الكردية وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء حطة خاصة للبث التلفزيوني لغة الكردية

ج- واعترافا للمواطنين الأكراد في إحياء اعيادهم القومية ومن اجل مشاركة الشعب كله في اعياد ابنائهم وقرر مجلس قيادة الثورة إعتبار عيد نوروز عيدا وطنيا في الجمهورية العراقية.

د- كما اصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على للامركزية الإدارية المحلية وأقر إستحداث محافظة دهوك.

هـ- كما اصدر مجلس قيادة الثورة عفوا عاما شاملا عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في اعمال العنف في الشمال ليزيل كل آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على ارضية وطيدة للامن العام الإحاء القومي الشامل.

لقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب.... أمر الذي هيا الظروف الملائمة للمضي قدما في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها إرادته وقوته وكلمته لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى إتصالا بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر وإقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الإجراءات الفعالة لأستكمال اسباب النهوض الثقافي والأقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية. مستهدفا بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة وغشراكها عمليا في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من اجل اهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

1- تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق والتي تدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية كما تدرس كما تدرس اللغوة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون

2- ان مشاركة اخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقليد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة الهامة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها. . . كانت ومازالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي يقر بهذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة من مراعاة مبداء الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب أخواننا الأكراد من حرمان في الماضي.

3- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ- الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفيزن بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.
ب- إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

ج- الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

4- يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر عدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ و قائمقام، مدير الشرطة، مدير الأمن او ماشابه ذلك) ويباشرون فوراً بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والإستقرار في المنطقة.

5- تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة والشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به، وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.

6- الفقرة (أ)- يمدد العمل بالفقرتين (1) و(2) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 59 والمؤرخ في 1968/8/5 حتى تاريخ صدور هذا البيان ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية.

الفقرة (ب) يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن إحتياجاتها.

7- الفقرة (أ) تشكل هيئة من ذوي الأختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.

الفقرة (ب) إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لإنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.

الفقرة (ج) تخصص رواتب تقاعدية لعوائل الذين أستشهدوا في ظروف الإقتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.

الفقرة (د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية نقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من شملتهم الفقرات السابقة.

8- إعادة سكان القرى العربية والكردية الى أماكنهم السابقة أما سكان القرى الواقعة في مناطق التي يتعذر إتخاذها مناطق سكنية تستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في المناطق المجاورة ويجب تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

9- الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سني القتال المؤسفة.

10- جرى الإتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :

أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب- إضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور : تكون اللغة العربية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق الكردية.

ج- تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

11- إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتباً بتنفيذ المراحل النهائية من الإتفاق.

12- يكون احد نواب رئيس الجمهورية كردياً.

13- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع هذا البيان.

14- إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجري، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي والى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية ويجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق إجتماعات دورية تعقد ببيت اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية وحيث ان حكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فإن إستغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من إختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

15- يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

أيها المواطنون الكرام :

إن إرادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر وسوف تتحطم على ضخرة وعيكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية الى إضعاف تلاحمكم الكفاحي إن جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعين فيكم لتسير معا كتلة واحدة تفيض بالقوة والوعي وإرادة العمل والكفاح، لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى فلسطين ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية والإشتراكية.

يا جماهير امتنا العربية المناضلة:

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة وأيدي جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة تتجدد فيها مرة أخرى فوق هذه الأرض الطيبة شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين لهما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ وسوف يكون لها اليوم وغدا والى الأبد شرف إحياء نضالها المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين. . أعداء الشعوب والإنسانية جمعاء. . الإستعمار والصهيونية والتخلف وشرف الإسهام في دعم الكفاح الإنساني من اجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على أساس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة.

فإلى نضال مشترك. . . وآمال مشتركة وإنتصارات قومية وإنسانية مشتركة.

مجلس قيادة الثورة

1970/3/11

**قرار رقم (247)
تعديل الدستور المؤقت**

إستنادا الى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة بأسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 11/3/1974 تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ 16 تموز /يوليو لسنة 1970 على النحو التالي :
تضاف الفقرة التالية الى المادة الثامنة :
ج- تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون ويُنفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية صدر في بغداد لليوم الحادي عشر من آذار/مارس سنة 1974 الميلادية.

**احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة**

مشروع ((الحكم الذاتي))
المقدم من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني
الى السلطة المركزية في بغداد في 1973/3/9
الحزب الديمقراطي الكردستاني
النص الكامل لمشروع الحكم الذاتي
قدم بتاريخ 1973/3/9 الى الحكومة العراقية
1- المقدمة مبادئ اساسية عامة:

- 1- 1 الجمهورية العراقية وحدة غير قابلة للتجزئة شعبها مؤلف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وأقليات قومية متأخية.
- 2- 1 المواطنة في الجمهورية العراقية موحدة ويتمتع المواطنون بحقوق وواجبات متساوية.
- 3- 1 تشكل الجمهورية العراقية وحدة إقتصادية وكمركية واحدة والتجارة حرة داخلها.
- 4- 1 للجمهورية العراقية دستور وعلم وشعار واحد.
يجري تعديل قانون العلم وقانون الشعار بحيث يتضمن ماجاء في الفقرة (1- 1) أعلاه.
- 5- 1 التشريعات المركزية المطابقة للدستور وغير المعارضة لقانون الحكم الذاتي واجبة التطبيق في جميع أنحاء الجمهورية، وتطبق التشريعات الإقليمية المطابقة للدستور وغير المعارضة لقانون الحكم الذاتي والتشريعات المركزية ضمن إقليم الحكم الذاتي.
- 6- 1 تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في إقليم كردستان وتكون اللغة الكردية لغة لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس اللغة الكردية كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية.
- 7- 1 تراعي حقوق الأقليات الثقافية والإدارية ويراعي تمثيلهم في الأجهزة التشريعية والتنفيذية في أنحاء الجمهورية كافة.
- 8- 1 يشارك الشعب الكردي في الحكم وتقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات والمجالس وقيادات الجيش وغيرها بنسبة السكان.
- 9- 1 يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية المركزية بنسبة سكانه الى سكان العراق.
- 10- 1 يكون احد نواب رئيس الجمهورية كرديا ويجري إنتخابه من قبل المجلس التشريعي الأقليمي.

2- الخطوط العامة لتشكيلات وصلاحيات أجهزة الحكم الذاتي لأقليم كردستان ونطاق عملها :

1-2 المجلس التشريعي الأقليمي :

- 1-1-2 يكون لأقليم كردستان مجلس تشريعي إنتخابيا حرا مباشرا وفق قانون خاص بأسم المجلس التشريعي الأقليمي تكون إختصاصاته كالأتي :
- 2-1-2 تشريع قوانين الأقليمية وفرض الضرائب والرسوم المحلية وغيرها من الواردات الأقليمية.
- 3-1-2 مناقشة وإقرار ميزانية الأقليم.
- 4-1-2 المصادقة على خطط التفصيلية للتنمية الأقتصادية والإجتماعية والثقافية للأقليم ضمن التخطيط العام للبلاد.
- 5-1-2 إقتراح لوائح قانونية ذات الطابع العام الى السلطة التشريعية المركزية.
- 6-1-2 مسألة رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي.
- 7-1-2 منح الثقة للمجلس التنفيذي وسحبها منه.
- 8-1-2 مناقشة أعضاء المجلس التنفيذي في شؤون وأعمال دوائرهم.
- 9-1-2 يضع المجلس التشريعي الأقليمي نظامه الداخلي.
- 10-1-2 ينتخب المجلس التشريعي رئيسا له من بين أعضائه ويكون بدرجة نائب رئيس السلطة التشريعية المركزية.

2-2 السلطة التنفيذية للأقليم :

- 1-2-2 يكون للأقليم جهاز تنفيذي على رأسه المجلس التنفيذي الأقليمي مسؤول امام المجلس الأقليمي.
- 2-2-2 يختار المجلس التشريعي الأقليمي رئيس المجلس التنفيذي ويصدر مرسوم جمهوري بتعيينه ويكون بدرجة نائب رئيس الوزراء.
- 3-2-2 يرشح رئيس المجلس التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي وبعد موافقة المجلس التشريعي الأقليمي عليهم يعينون من قبل رئيس الجمهورية بدرجة وزير.
- 4-2-2 يقوم المجلس التنفيذي بالأشراف على إدارة الدوائر الأقليمية المركزية ضمن الأقليم في الأمور الخارجة عن نطاق إختصاصات الحكومة المركزية المذكورة في الفقرة (- 3/)والأمور المذكورة في قانون المحافظات الخاصة بأختصاصات الوحدات الأدارية ويمارس صلاحياته ضمن القوانين المحلية والقوانين العامة المركزية.
- 5-2-2 يكون رئيس المجلس التنفيذي الأقليمي عضوا في مجلس الوزراء (كنايب لرئيس الوزراء)
- 6-2-2 تتصل دائرة المجلس التنفيذي بالوزارات المركزية عبر ديوان رئيس الوزراء أو مباشرة.

7-2-2 تشكيلات المجلس التنفيذي
7-2-2 رئاسة المجلس التنفيذي وتتبعها:

الديوان

جهاز المتابعة

جهاز التفيتش

وترتبط بها

مجلس التخطيط الأقليمي

وزارة التربية والتعليم العالي

وزارة الإدارة المحلية وبضمنها الشرطة المحلية والأمن المحلي

وزارة الصحة والعمل والخدمات الإجتماعية.

وزارة الأشغال والأسكان

وزارة النقل والمواصلات

وزارة المالية والخزانة

وزارة التخطيط - تضع الدراسات والتفاصيل لخطط التنمية الأقليمية بالعامون

والتنسيق مع وزارة التخطيط المركزية وضمن إطار خطط التنمية العامة

للقطر

وزارة البلديات والمصايف

وزارة الزراعة وتشمل الأصلاح الزراعي والري

وزارة الأعلام والشباب

وزارة العدل والأوقاف

وزارة الصناعة - تختص بأنشاء وإدارة جميع الصناعات في الأقليم أخذين نظر

الأعتبار أن إستغلال النفط في جميع أنحاء الجمهورية العراقية من

إختصاصات سلطات الحكومة المركزية

وزارة التجارة المحلية والأعاشة.

8-2-2 تكون المحافظات والوحدات الأدارية في كردستان واجباتها وصلاحياتها

طبقاً لقانون المحافظات مع إجراء التعديلات الضرورية ويكون إرتباط

المحافظين بوزير الإدارة المحلية في الأقليم ويكون إتصالهم برؤساء الدوائر

النوعية أعضاء المجلس التنفيذي.

9-2-2 للأقليم شخصية معنوية لممارسة صلاحياته وواجباته كافة ضمن نطاق

الدستور والقوانين المرعية.

10-2-2 تكون حصة الأقليم من إيرادات الخطة والميزانية والقروض بنسبة

سكانه الى سكان العراق.

11-2-2 تحدد عاصمة الأقليم بقانون وهي محل تواجد المجلس التشريعي

والمجلس التنفيذي والأقليمين.

3- إختصاصات وصلاحيات السلطة المركزية :

1-3 وضع الدستور وتعديله مع مراعاة الفقرة (9-4)

- 2-3 قضايا السلم والحرب وإعلان العفو العام.
- 3-3 تشريع القوانين العامة المدنية والجنائية والأحوال الشخصية وقوانين العمل وأصول المرافعات وقوانين الخدمة وقضايا الجنسية والإقامة والكمارك وأمن الدولة والمواصلات ذات الطابع العام.
- 4-3 رسم السياسة الخارجية والمسائل الرئيسية في السياسة الداخلية العامة
- 5-3 وضع خطط الاقتصادية وإقرارها بعد الأخذ بنظر الإعتبار خطط التنمية الإقليمية.
- 6-3 وضع ميزانية العامة بعد الأخذ بنظر الإعتبار ميزانية الأقليم
- 7-3 عقد المعاهداتن والإتفاقيات الدولية.
- 8-3 شؤون قوات المسلحة وحماية سلامة وسيادة البلاد وحدودها وتطوير القوة الدفاعية وشؤون أمن الدولة.
- 9-3 إستثمار النفط
- 10-3 وضع السياسة النقدية والأتمانية وإدارة البنوك المركزية.
- 11-3 شؤون المحاكم العليا
- 12-3 الرقابة والمالية
- 13-3 فعاليات الوزارات والأجهزة المركزية
- 14-3 تكون للوزارات المركزية دوائر تابعة لها في الأقليم ضمن الأمور والأختصاصات التابعة لها
- 15-3 للوزراء في الحكومة المركزية حق التوجيه العام للدوائر النوعية الإقليمية ضمن إختصاصات الحكومة المركزية وحق الأشراف المباشر للدوائر التابعة لها الموجودة في الأقليم.

4- تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطة الحكم الذاتي :

1- 4 أن تثبت صلاحيات وإختصاصات السلطة المركزية في الدستور والقوانين والتشريعات العامة وتثبيت الخطوط العامة لصلاحيات وإختصاصات السلطات الإقليمية في تشريع الحكم الذاتي والقوانين المتفرعة عنه كما ذكر أعلاه ببعض التفصيل يكون الأساس الأصلح لرسم الخطوط الفاصلة العامة ولكن ستبقى مع ذلك بعض الإختصاصات المشتركة فتختص السلطة المركزية بوضع الخطوط العامة لها وتترك للسلطات الإقليمية التفاصيل مع وجوب تأمين التنسيق والرقابة كما في أحوال وضع خطط التنمية التفصيلية والميزانية والضرائب والأقراض وإنشاء وإدارة بعض مؤسسات العمدة. وحتى بالنسبة الى الوزارات المركزية فإن الأمثلة التالية (لا على سبيل الحصر) يمكن ان تشكل الأساس السليم لأسلوب تنظيم العلاقة:

- 1- 4-1 ففي مجال التربية والتعليم فإن وضع المناهج الدراسية العلمية ونوعية الدراسات وشروطها والامتحانات تكون من وضع السلطة المركزية
- 2- 4-1 وفي مجال الاعلام وضع السياسات الاعلامية وما يتعلق بالسياسة الخارجية ونشرات الأخبار العامة يكون من إختصاص السلطة المركزية.
- 3- 4-1 وفي مجال أمور الزراعة التجديد والتوجيه النوعي من مراكز بعد إستطلاع رأي الأقليم.
- 4- 4-1 وفي أمور الأعمار وضع المواصفات والشروط العامة تختص به السلطة المركزية وهكذا.

2- 4 وفي مجال التعينات :

- 1- 4-2 يكون تعيين رئيس الجهاز التنفيذي وأعضاء المجلس التنفيذي بترشيحات من مجلس التشريعي الإقليمي وإقرار من قبل رئيس الجمهورية كما أشير ذلك في (2-3) و (3-3) ويعين المحافظون والموظفون المحليون الذين يتطلب تعيينهم بموجب القوانين مراسيم جمهورية بترشيح من جهاز التنفيذي الإقليمي وبأمر من رئيس الجمهورية.
- 2- 4-2 يكون تعيين الموظفين الآخرين الذين يدخل تعيينهم ضمن صلاحيات وزراء الحكومة المركزية او المؤسسات أو مجلس الخدمة في الوقت الحاضر من قبل الوزراء الإقليميين أو مجلس خدمة إقليمي، مع مراعاة قانون المحافظات بخصوص صلاحيات رؤساء الوحدات الإدارية
- 3- 4-2 يكون تعيين الموظفين التابعين للوزارات المركزية أي المرتبطة بالدوائر التي تمتد إختصاصها الى جميع البلاد من قبل الحكومة المركزية
- 3- 4-4 للمحكمة العليا أو محكمة التمييز حق تصديق أو رد قرارات المحاكم المحلية
- 4- 4-4 توضيح الأسس الخاصة بالأيرادات للميزانية والخطة بنسبة السكان وكذلك الأسس الخاصة بالضرائب العامة وأسس الصرف من قبل السلطة المركزية

- 4-5 للوزراء في الحكومة المركزية حضور إجتماعات المجلس التنفيذي عند بحث القضايا النوعية التي تخص وزاراتهم
- 4-6 ينبغي إجراء التعديلات الدستورية اللازمة على الدستور لتطبيق الحكم الذاتي بع الاتفاق على مشروع وإدخال الأمور الأساسية منه في الدستور وسن التشريعات الأخرى المتعلقة بالتفاصيل وأسلوب التطبيق.
- 4-7 اي تشريع او قانون أو نص يتعلق بالحكم الذاتي وتشريعاته يجب ان يحظى بمصادقية المجلس التشريعي الأقليمي قبل نفاذه
- 4-8 اي مشروع تعديل أحكام الدستور والقوانين المركزية التي لها علاقة بالحكم الذاتي يجب ان يحظى بمصادقية المجلس التشريعي الأقليمي قبل عرضه على السلطات المختصة بتعديل الدستور بتعديل القوانين المركزية.
- 4-9 المحكمة الدستورية العليا :**
- تؤلف محكمة دستورية عليا من عدد من أعضاء تعين نصفهم السلطة التشريعية والأقليمية وتختص بما يلي :
- 4-9-1 دستورية وقانونية القوانين إذا تبين للسلطة التشريعية المركزية ان قانونا أقليميا يخالف الدستور او قانونا مركزيا فلها ان تطلب الى رئيس الجمهورية عرض وجهة نظرها على المجلس التشريعي الأقليمي وفي حالة إصرار كلتا الجهتين على رأيهما يوقف نفاذ القانون ويحال النزاع الى المحكمة الدستورية العليا للبت في الخلاف ويكون قرارها ملزما
- 4-9-2 دستورية القوانين المركزية إذا تبين للمجلس التشريعي أن قانونا مركزيا يخالف الدستور فيما يتعلق بالحكم الذاتي أو أنه يمس إختصاصات الأقليم أو أنه يفرض على الأقليم إلتزامات جديدة فله أن يطلب الى رئيس الجمهورية عرض وجهة نظره الى السلطة التشريعية المركزية وفي حالة إصرار كلا الجهتين على رأيهما يوقف نفاذ القانون ويحال الخلاف الى المحكمة الدستورية العليا للبت في الخلاف ويكون قرارها ملزما
- 4-9-3 في حالة حدوث خلاف حول تطبيق الفقرة (4-8) تطبق أحكام الفقرة (2)- (4-9) في حل الخلاف.

قانون الحكم الذاتي 11/مارس/1974

ملحق رقم (9)

نص قانون الحكم الذاتي لمنطق كردستان

- * ملحق رقم (12): قانون الحكم الذاتي المعلن من قبل النظام العراقي المعلن في 11 آذار 1974 .
- * ملحق رقم (13): رسالة مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية احمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية بدين فيها تعثر تطبيق قانون الحكم الذاتي .
- * ملحق رقم (14) جواب رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر على رسالة البارزاني .

- * ملحق رقم (15): صورة رسالة هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الى البارزاني قائد الثورة الكردية .
- * ملحق رقم (16): صورة رسالة بريجنيف الى البارزاني بمناسبة إتفاقية 11 آذار .
- * ملحق رقم (17): رسالة مصطفى البارزاني الى إلكسي كوسكين رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي في 1972/4/8 .
- * ملحق رقم (18): نص رسالة الدكتور فراني جوزيف شتراوس رئيس الحزب الإشتراكي المسيحي عضو البوندشتاغ (مجلس النواب الألماني) الى البارزاني في 6 آب/1974 .
- * ملحق رقم (19): نص رسالة الملك حسن بن طلال الى مصطفى البارزاني في 1972/3/15 .
- * ملحق رقم (20): رسالة مصطفى البارزاني الى القمة العربية المعقدة في الرباط .
- * ملحق رقم (21): برقية المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الحكومة العراقية كمحاولة أخيرة للجلوس الى مائدة التفاوض وعدم التنازل لشاه إيران عن السيادة العراقية .
- * ملحق رقم (22): جواب الحكومة العراقية على برقية القيادة الكردية .
- * ملحق رقم (23): نصنوص من إتفاقية الجزائر بين الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية .
- * ملحق رقم (24): نص القرار الدولي 688 .
- * ملحق رقم (25): مقتطفات من كتاب هنري كيسنجر الموسوم (سنوات التجدد) حول دوره في إنهيار الثورة الكردية .
- * ملحق رقم (26): قرار الفدرالية المتخذ من قبل البرلمان الكردستاني .

ملحق رقم (10)
رسالة موجهة من مصطفى
البارزاني
الأخ احمد حسن البكر المحترم
السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته

لا يخفى على سيادتكم الجهود والطاقت التي بذلت من قبل الجميع المخلصين لهذا الوطن من اجل التوصل الى إتفاق الحادي عشر من آذار التاريخي الذي ارسى قواعد واسبس التفاهم والعلاقات الوطيدة بين الشعبنا العراقي بعربه وأكراده وأقلياته المتآخية وبين حزبينا المتحالفين على اساس البيان المذكور.

وقد عشنا وإياكم اللحظات التاريخية التي كان لها الأثر الكبير على مستقبل وطننا العراقي المشترك وتقديرا منا لعمق المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا في المحافظة على حقوق ومصالح وحرريات شعبنا العراقي باسره ولحرصنا الشديد على بقاء وإستمرار التعاون الأخوي الوثيق بيننا ارى من الواجب بيان وجهة نظرنا في المسيرة التي قطعناها في العام المنصرم وتثمين الجوانب الايجابية فيها والإشارة الى الجوانب السلبية التي شابت العلاقات خلالها ايضا ز

اننا ولاشك نقدر كل التقدير الأجزاء الهامة التي نفذت من البيان وهي كثيرة (والحق يُقال) غير ان بعض القضايا الأساسية الأخرى لازالت تنتظر المعالجة والحل وقد أضطررنا الى تقديم هذه المذكرة الى سيادتكم بعد ان تعذر علينا إيجاد الحل لها خلال المداولات التي جرت بين ممثلينا في لجنة السلام وفي اللقاءات الحزبية وأثناء الزيارات التي قام بها الأخوان المسؤولون والمداولات التي جرت بيني وبينهم في منطقة كلاله واننا نرجو ان تتكلم مساعينا المشتركة بالنجاح من اجل تذليل الصعوبات التي تكتنف علاقاتنا في النقاط التالية :

1- الإحصاء: لقد تم الإتفاق كما هو معلوم على إجراء التعداد السكاني العام لكي يتضح واقع الشعب وإنتماءاته القومية من خلال ذلك، وقد إلتزمنا بالأقتراح الذي ورد من سيادتكم في حينه والذي قضى بتأجيل الإحصاء الى فصل الربيع من هذا العام على ان يقترن التأجيل غدارات مشتركة في مناطق المختلف عليها على كون غالبيتها كردية، أو غير كردية مثل كركوك وخانقين وسنجار والشيخان وغيرها من المناطق لتعكس هذه الإدارات الواقع السكاني فيها إلا ان ذلك لم ينفذ وإستمر السير على إدارتها من جانب واحد والعمل بالتدرج على ابعاد المواطنين الأكراد عن الأسهم في ادارتها بشكل يوحي للمراقب المنصف ان هناك خطة مرسومة لذلك وكذلك بذلت محاولات لإسكان بعض العوائل والعشائر

العربية في هذه المناطق الأمر الذي يفسر لدى بعضهم بانها تهدف الى تقليل نسبة الأكراد في هذه المناطق.

ان هذا الواقع الذي لا يدعوا للأرتياح قد تسبب في خلق اجواء غير طبيعية في تلك المناطق والأحداث والمؤسفة التي تكرر وقوعها في سنجار خير شاهد على ذلك وقد جرى بالإضافة الى ذلك إستحداث بعض الوحدات الإدارية الجديدة خلال وبعد صدور البيان كما حدث في كلار والقوش بقصد إضفاء طابع غير كردي على هذه المناطق خلافا للواقع وللحقائق التاريخية والجغرافية عن كردستان العراق.

ويكاد معظم المشاكل التي تحدث بين الحين والآخر تعود في اساسها الى هذه السياسة ان مقتضيات توطيد اواصر الأخوة العربية الكردية والعمل على تجاوز الحساسيات والسلبيات في الوقت الحاضر التي عقدنا العزم حكومة وشعبا على تبديدها تستوجب تحديد موعد للأحصاء على ان يسبقه بصورة عاجلة إقامة الإدارة المشتركة في المنطقة الكردية خلال وبع صدور البيان آذار.

2- المشاركة في مسؤولية الحكم.

سيدة الرئيس لقد تضمن بيان آذارنصا جاء فيه (ان مشاركة اخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها. كانت وما زالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر فيه هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحققة بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب إخواننا الأكراد من حرمان في الماضي).

وكلنا يعلم ان الحكم يعني السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ولتحقيق هذا البند لابد من تمثيل شعبنا الكردي بنسبته الحقيقية في إشغال المراكز الحساسة في أجهزة تلك السلطات، وقد أبدت أثناء المداولات والأعداد لبيان آذار بعض المعاذير المتعلقة بمجلسكم الموقر. وقد وافقنا على تلك المعاذير في حينه بناء على الوعود التي أعطيت لنا آنذاك حول مشاركتنا في تخطيط وتوجيه السياسة العامة للدولة على نطاقيين الداخلي والخارجي في سن القوانين عن طريق اللقاءات الحزبية التي عجزت عن توفير هذه الإمكانيات لنا اننا ندرك طبيعة النظام الرئاسي ودور الوزراء فيه وان لنا خمسة وزراء في الحكومة وهم مجرد مستشارين لسيادتكم لذلك فاننا نشعر بعدم مشاركتنا في الحكم بصورة فعلية وليس لنا رأي في التشريعات التي تسن في البلاد التي نكون جزءاً اساسيا ورئيسيا منها وعليه فاننا نجد ان الضرورة وطبيعة التكوين القومي لشعبنا العراقي ومقتضيات الوحدة الوطنية تستلزم إشتراكنا في مسؤولية الحكم بصورة واقعية وإيجاد صيغة ملائمة لذلك كما نرى من الأفضل إعطاء الصلاحيات القانونية المناسبة الى محافظي المناطق التي توجد فيها إدارات كردية حيث نلاحظ الآن تقليصا في بعض صلاحيات إخواننا من هذه الناحية.

3- لجنة السلام: لقد تم الإتفاق على ان تتولى لجنة عليا مهمة الإشراف على تنفيذ البيان وقد جاء ذلك في البند الرابع عشر الذي نص على مايلي (إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية ووفقا للأحصاءات الرسمية التي سوف تجري. وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب لحقوقه ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي والى ان تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تنسيق الشؤون الشؤون القومية الكردية عن طريق إجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية)

وقد كان المفروض ان تكون هذه اللجنة الإدارية التي تنفذ البيان وقد خولت في حينه صلاحيات مجلس قيادة الثورة و إلا ان الملاحظ ان القرارات للجنة بصورة عامة تصطدم بتعقيدات الروتين السائد في معظم دوائر الدولة في حين كان من الضروري ان تكون قراراتها ملزمة لكل الدوائر والجهات الرسمية وليس هذا فحسب بل ان قراراتها تتعرض للتجاهل في مناطق المختلف عليها وخاصة كركوك ونضرب لسيادتكم بعض الوقائع على سبيل المثال لا الحصر.

فقد قررت لجنة السلام تشكيل لجنة مختلطة في كركوك برئاسة السيد المحافظ واحد مدراء الشرطة وممثل عن حزبنا للنظر في مشاكل العمال الأكراد المفصولين الذين كانوا يعملون في شركات النفط في كركوك سابقا إلا ان اللجنة لم تجتمع لعدم وجود الرغبة لدى ممثلي الجانب الحكومي للمساهمة في عمل اللجنة كما سبق وقررت لجنة السلام تعيين عمال الكوكا كولا في كركوك من اهل المنطقة المذكورة وعدم جلبهم من بغداد إلا ان قرار اللجنة بدوره لم ينفذ. كما قررت لجنة السلام إعادة ثمانية أشخاص من منتسبي القوة الجوية نقلوا من كركوك الى بغداد من مقرر علمهم الأصلي في كركوك إلا ان الجهات المختصة ضربت بقرار اللجنة بعرض الحائط. كما قررت لجنة السلام تشكيل لجنة من ممثلي حزبنا للنظر في الصدام الذي وقع في منطقة داقوق قبل بضعة اشهر إلا ان جهات أخرى تولت التدخل في الأمر بمعزل عن ممثلينا ووضعت معالجات خاصة للموضوع تتسجم مع وجهة نظرنا فقط.

كما ان لجنة السلام قررت فسخ المجال امام سكان القرى المحروقة في كركوك لإقامة مساكن لهم داخل عقار قراهم وخارج المناطق المحرمة إلا ان الجهات المختصة منعت سكان تلك القرى من ممارسة حقهم المشروع في البناء كما اصدرت لجنة السلام عددة قرارات بتحويل محافظ اربيل إتخاذ إجراءات تطلبها الأمن في منطقة سبيلك ولكن لم تنفذ لعدم فسخ المجال للمحافظ وتدخل الجيش في الموضوع بالإضافة الى تقدم فإن جهاز لجنة السلام لا يضم احدا من ممثلينا لذلك فأن اسلوب العمل الدارج في اللجنة المذكورة يضعف من مساهمة ممثلينا في اعمالها على المستوى المطلوب.

لقد تم مؤخرا تحويل الأخ مرتضى الحديثي عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس لجنة السلام صلاحيات جديدة وإننا في الوقت الذي نرحب فيه بهذا الإجراء الإيجابي

إلا أننا نعتقد ان هذه الصلاحيات الممنوحة إبتداءاً ومن الأساس للجنة السلام ذاتها وفقاً للبيان وانها جّمدت خلال العام المنصرم وقد جاءت الآن متأخرة ومقتصرة على شخص الأخ رئيس اللجنة لذا فأنا نجد من الأفضل منح الإختصاصات والصلاحيات المذكورة للجنة السلام ذاتها لكي يتاح لممثلينا ايضاً فرصة إداء واجباتهم ودورهم على وجه الأكمل.

4- الإعمار: سيادة الرئيس لا نجد انفسنا بحاجة الإستشهاد بينود الواردة في بيان آذار حول قضايا الإعمار في المنطقة الكردية، إلا ان ما نستطيع ان نوّكده بهذا الخصوص هو ان عمليات الإعمار كانت دون المستوى المطلوب بكثير كما ان مشاريع الخطة الخمسية التي لم تنصف فيها المنطقة الكردية بقيت على حالها دون تغيير وإن نسبة ما خصص لكردستان لأيتناسب مطلقاً مع إحتياجاتها ولأمع نسبة نفوسها الى سكان العراق وإذا أضفنا الى ذلك بؤادر سوء الموسم الزراعي في هذه السنة وزيادة حصة العراق من عائدات النفط فإن الحاجة الملحة تدعوا الى بذل المزيد من الرعاية والإهتمام بسكان المنطقة عن طريق توسيع حركة الإعمار فيها والعمل ايضاً من اجل تقديم مواد الإغاثة الى المتضررين المعوزين كما تقضي بذلك بنود آذار.

سيادة الرئيس، بالإضافة الى المحاولات الكثيرة التي تبذل منذ إعلان البيان من قبل بعض الأجهزة الأمنية لغلاق باب جميع المراكز الحساسة في الجيش بوجه إخواننا نرى من الضروري ايضاً الإشارة الى ظهور بادرة مقلقة خلال الأيام الأخيرة وهي إقدام الجهات المختصة على نقل ضباط الصف الأكراد الى خارج المنطقة الكردية، إننا بطبيعة الحال لانرغب بالتدخل في شؤون القوات المسلحة إذا كانت إجراءاتها إعتيادية إلا ان الملاحظ ام عمليات النقل هذه تطبق بحق الأكراد فقط وفي الوقت الذي ترابط فيه وحداتهم العسكرية في المنطقة الكردية ذاتها، إننا نرجو من سيادتكم العمل على إقاف هذه الإجراءات عند حدها لأن من شأنها غثارة الشكوك والمخاوف لدى المنقولين ولدينا ايضاً.

إننا ياسيادة الرئيس إذ نستقبل العام الثاني من عمر بيان آذار يحدونا الأمل والثقة بالمستقبل وبقدرتنا جميعاً على تخطي الصعاب وإيجاد العلاج للنقاط التي نوهنا بها في مذكرتنا هذه، ونعتقد ان بقاءها دون حل سوف يعكس مردوداً سلبياً لدى الجماهير الكردية ويهيئ أمام الأعداء فرص مواصلة مساعيهم الخبيثة لتصديع السلم الوطني الذي نحرص جميعاً ولاشك على بقائه وتعزيزه على الدوام. وإننا نتطلع الى إجراءاتكم السديدة بهذا الخصوص. تقبلوا في الختام وافر الاحترام والتقدير

المخلص
مصطفى البارزاني
1971/3/17

ملحق رقم (11)

جواب رئيس الجمهورية

السيد رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الأخ مصطفى البارزاني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إستلمت مع الشكر رسالتكم المؤرخة في 17/3/1971 والتي تضمنت كما عبّرتم فيها عن وجهة نظركم (في المسيرة التي قطعناها في العام المنصرم وتثمين الجوانب الإيجابية فيها والإشارة الى الجوانب السلبية التي شابت العلاقات خلالها) وبقدر ما سرّني والأخوة اعضاء مجلس قيادة الثورة اطلعنا على وجهة نظركم هذه، فقد راعنا عدم وضوح كثير من الحقائق الجلية لديكم، مما يدعونا للأعتقاد بأن اخوانكم المسؤولين في حزبكم لم يحيطوكم علما بها.

لقد اشترتم في رسالتكم الى الجوانب التالية التي اعتبرتموها سلبية وهي :

- 1- تأجيل الإحصاء.
- 2- التشريعات وإمتزاج رأي الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- 3- صلاحيات المحافظين.
- 4- تنفيذ قرارات لجنة السلام.
- 5- خطة التنمية الخمسية وإعمار الشمال.
- 6- إجراءات نقل بعض افراد قوات المسلحة.

لكي نصل الى حقائق الأمور ومن ثم الى فهم مشترك لها يساعدنا على العمل معا بكل إيجابية لتطبيق ما تبقى من بيان 11 أذار نصا وروحا لكم الأمور التالية :

1- في موضوع الإحصاء سبق وان إستمزجنا رأيكم ورأي كافة الأخوة في لجنة السلام حول رغبتنا في تأجيل الإحصاء لأسباب أوضحنها في حينه وإقتنعتم بوجهاتنا كما إستمزجنا رأي كثير من المسؤولين في حزبنا المتحالفين وفي الحكومة بأن الأمور التي قد تسبب نكسة او تؤدي الى ظهور أجواء غير إيجابية يجب تأجيلها بغية تذليل الصعاب التي قد تعترض ذلك وبغية تحقيق تقدم اكبر في المجالات الكثيرة الأخرى. ولم يكن من بين المبررات تأجيل الإحصاء إيجاد إدارة مشتركة في كركوك والمناطق الأخرى التي أشترتم إليها كما ورد في رسالتكم وكما لا يخفى عليكم ان من الصعب جدا الأخذ سلفا بمبدأ الإدارة المشتركة في المنطقة ما قبل ظهور نتيجة الإحصاء فيها، وهذا علاوة على اننا في دولة واحدة وهي العراق وان المناطق المختلف عليها هي من وجهة نظرنا عربية حتى يثبت الإحصاء بأن أكثريتها ليست من العرب والتركمان كما هو الحال بالنسبة لكركوك.

وإذا كان موضوع الإحصاء حيوي لكم لعلاقته ببيان 11 أذار فغنه بالنسبة لنا اكثر حيوية لسباب كثيرة أخرى تتعلق بخطة التنمية القومية وأن تأجيل الإحصاء لايعني إلغاؤه ونحن على إستعداد للبحث في لجنة السلام من اجل تحديد موعد له. وفيما يتعلق بالإنفتاح الإداري فقد لمسنا ان الشكوك ساورتكم حول بعض التشكيلات

الإدارية ومستندين في ذلك الى إعتراض على تشكيل قضائي كلار وكفري وأقوش والذي ذكرتم انه جرى بعد صدور بيان 11/ آذار في حين ان الحقائق تشير الى عكس ما ذهبتم عليه تماما. وتأكيدا لهذه الحقائق ان ثورة 17 تموز قد إتجهت منذ قيامها الى إحداث إنفناح إداري على المواطنين لتخفيف من وطأة الروتين وتسهيل المراجعات. وكان ذلك ضمن خطة شملت العراق من اقصى جنوبه الى أقصى شماله، وقد جرى إستحداث النواحي والأقضية حسبما هو موضح في القوائم المرفقة قبل صدور بيان 11 آذار 1970 وكذلك الحال بالنسبة لإستحداث محافظتي المثنى ودهوك ايضا ان الضرورات الإدارية وتزايد السكان والحاجة الماسة لتطبيق النظريات الإدارية العلمية الحديثة هي التي إستوجبت ذلك. ومع هذا فإن الموضوع قابل للنقاش والفحص ضمن إطار واقع العراق والنظريات العلمية الإدارية الحديثة.

2- فيما يتعلق بالتشريع فلا يخفى عليكم اننا درجنا على إستمزاج رأي حزبكم في التشريعات المهمة التي تصدر وقد جرى ذلك بطريقة أو باخرى. كما أخذنا بمبدأ إستمزاج رأي الجماهير أحيانا في القضايا التي تمس حياتها كما جرى في تشريع قانون الإصلاح الزراعي. وإذا حصل شذوذ عن ذلك في الماضي فقد حصل من غير قصد كما تعلمون الأمر الذي كان يجب عدم إدراجه في قائمة السلبيات والإكتفاء بطرحه كمؤشر للمسيرة المشتركة في عامها الثاني. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن همتنا منصرفة لإيجاد المجلس الوطني الذي يشكل احد اهم اركان السلطة التشريعية في البلاد والذي نأمل ان نجد التعاون اللازم والتجاوب الكافي من اجل اخراجه الى حيز الوجود في اسرع وقت ممكن.

3- وعن الصلاحيات المحافظين، فإن قانون المحافظات قد حدد ووضع تلك الصلاحيات لاندري فهو المقصود بتلك الإشارة الواردة في رسالتكم حول سحب صلاحيات بعض المحافظين إذ لم يجر أي تحديد ذي اهمية لصلاحيات المحافظين، بل لم يجر إطلاقا اي تحديد لصلاحيات المحافظين في الشمال دون بقية المحافظات.

4- وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات لجنة السلام فليس هناك من هو اكثر إهتماما منا في هذا المجال وإذا كان لا بد ان نأتي على ذكر القرارات التي تعثرت في السياق إستعراضنا لأعمال اللجنة فمن الواجب تبيان اسباب ذلك التعثر وذكر الجهة التي تتحمل أكثر من غيرها مسؤوليته. كما ينبغي تعداد الكثير من القرارات التي إتخذتها اللجنة والتي أصبحت جزء لا يتجزأ من واقع حال أخواننا الأكراد. وإذا حصل ان تعثرت بعض قرارات لجنة السلام فيجب ان يُشار الى عدم إعادة محدود من العمال على انه عمل سلبي بقدر ما يجب ان يشار الى الأمور التي تخلّ بالسلام في الشمال خطف وإعتقال وإغتيال للمواطنين وعدم تجميع افراد البيشمركة وإستمرارهم في التواجد وإستخدام السلاح بوجه الإجراءات الإدارية في نواحي واقضية عديدة في الشمال.

ومع ذلك فقد اوعزنا الى كافة الدوائر الدولة لتنفيذ قرارات لجنة السلام، ونرجوا ان تجد هذه اللجنة كل معونة من جميع الأطراف و ان لجنة السلام قد كلفت بموجب بيان 11 آذار للأشراف على تنفيذ البيان وحرصا منا على ذلك، فقد خولنا

السيد رئيس اللجنة صلاحيات مجلس قيادة الثورة لهذا الغرض. ان القرارات اللجنة اصبحت واجبة التنفيذ من خلال الصلاحيات التي منحت لرئيسها والتي يتعذر دستوريا وقانونيا منحها لغيره تجنباً للملابسات التي قد تنشأ عن الأختلاف داخل اللجنة.

5- فيما يتعلق بخطة التنمية ذكرتم ان الشمال لم يشمل خلال الخطة الخمسية بسبب ظروف الشمال بما يجب ان يشمل به، وأود في هذا المجال ان اشير الى الظروف المالية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد ومع ذلك فإن نظرة فاحصة لمجالات التنمية التي خصصناها للشمال والتي ادرجها في القائمة المرفقة توضح لكم انم يبلغ (360) مليون دينار للشمال شئى واسع وكبير للشمال. هذا علاوة على رصد مبلغ (4) ملايين دينار خصصت للأنتعاش الفوري ومبالغ أخرى ننوي تخصيصها في المنهج الإستثماري للسنة القادمة وتعديل الخطة الخمسية للسنوات القادمة.

ويمكن التأكد من ذلك من خلال التثمين والتقييم العالي التي قوبلت بها الخطوات الكبيرة التي خطتها الحكومة في هذا المجال في كافة أنحاء العراق من قبل المواطنين عربا وكردا. كما أكد بأنه لم يجر أي رد لمطلب تقدمت به وزارة معينة في هذا المجال، وخصوصا طلبات وزارة شؤون الشمال ووزارات التنمية الأخرى.

6- وفيما يتعلق بنقل افراد القوات المسلحة حسب خطط السوق او نقل الزائدين عن الحاجة فأود ان اوضح لسيادتكم ما يلي :

أ- ان القوات المسلحة هي قوات للعراق وليست لأقليم او محافظة.
ب- ان خطة السوق قد لاحظت ضرورة وجود التمازج القومي للمواطنين وانه لمن الخطورة البالغة ان تكون هناك نظرة ضيقة متطرفة تؤدي الى وجود وحدات عسكرية عربية وأخرى كردية في وطن واحد. ونصارحكم أننا لم نجد أي سبب معقول للأعتراض على نقل بعض الجنود من الأكراد للدفاع عن جنوب العراق في الوقت الذي يتواجد فيه إخوانهم للدفاع عن الوسط والشمال، ومع ذلك فقد اجرينا تحقيقا دقيقا حول الموضوع ولم يثبت وجود أي تقصير او قصد يسئ الى الوطن والتحالف وأمن وسلامة الوطن ربما جرى نقل بعض ضباط الصف من العسكريين الأكراد اسوة بما جرى للأخرين من ضباط الصف العسكريين من العرب بقصد إمتصاص الزيادة الكبيرة في القوات المسلحة وإستخدامهم في مجالات أخرى بدلا من إحالتهم على التقاعد، لكي نوازن بين ضرورات العمالة والإستخدام بين أخطار البطالة ليس إلا.

ايها الأخ:

على الرغم من ان بيان 11 أذار جاء إنتصارا ساحقا للقوميتين المتأخيتين العربية والكردية فما زالت هناك جيوب وأشخاص كثيرون ساءهم جدا النتائج الهائلة المباركة التي تمخض عنها بيان 11 أذار، وهؤلاء هم فصائل الردة والعمالة والرجعية والإنتفاع، وحرصامنا على تبيان الأمور بكل صراحة وبروح غاية في

الإيجابية بغية خلق مناخ ورؤيا جيدة امامكم اوضح لكم كثيرا من الأمور التي تعرقل كثيرا من تطبيق بيان 11 أذار وتخلق حواجز عالية مازلنا نتخطاها من جانب واحد بينما تقضي سلامة المسيرة بأن نتعاون لإزالتها وهي :

1- ان العقلية السائدة لدى البعض من اخواننا الأكراد في بعض المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والحزبية والإعلامية تتصور ان على حزبكم ان يتقدم بمطالب وان على الحاكم ينفذها ويطبقها والخطورة في ذلك هي اننا نخشى ان تسود تلك العقلية النقابية لدى هذا البعض وتدفعهم نحو الحصول على مكاسب ضمن إطار يقبلوا موازين التآخي والترابط وشائج الوحدة الوطنية مما يؤدي الى ضرر بليغ في تفكير وسلوك ونفسية المواطن العربي في العراق الواحد.

2- ان الصمت البليغ من لدن حزبكم عن إجتهدات وممارسات تعتبر خيانية وجارحة للشعور الوطن العربي بصورة عامة والعراقي بصورة خاصة امر يثير الإستغراب وهنا اود ان أشير الى تشكيل جمعية الصداقة الكردية – الأمريكية او الأشادة بذلك في وقت تعاني فيه الأمتين العربية والإسلامية اشد المحن من السياسة الأمريكية الإستعمارية.

3- ان الإخلال الخطير بموازين الوطنية وإنعدام النظرة الموحدة لسلامة الوطن من قبل البعض في حزبكم تهدد دسلامة العراق بأبشع الكوارث. وهنا أشير الى الموقف النضالي الذي يخوضه عرب العراق وحزبهم حزب البعث العربي الإشتراكي من سلوك إيراني تجاه العراق وحاوله حكام إيران إذلال العراق وتهديد أمنه وسلامته والإعتداء على حدوده بينما تسكتون ويسكت حزبكم الذي يفترض ان يجد وسطا هائلا للعمل داخل الأكتيرية الكردية المتولجدة في إيران ويسكت هذا الحزب ووسائل إعلامه عن ذلك وكأن ان العراق فيظل بيان 11 أذار قد اصبح مقسما الى عرب يدافعون عن العراق وأكراد يتحالفون مع اعدائه، تلك ولاشك مأساة يجب ان تنتهي بأسرع وقت.

4- ان إفشال مخططات الإستعمار لايمكن ان يتم بنضال العرب فقط بمعزل عن نضال الأكراد ان مخلب القط في ذلك حكام إيران والأحلاف التي تلفها فهل صحيح ان الحزب الديمقراطي يخوض نضالا في هذا الإتجاه ؟

ان الأمور الأربعة اعلاه التي اشرت إليها اكبر بكثير من جميع النقاط السلبية التي ذكرتموها. ففضية حرية الشعوب والنضال ضد الإستعمار والقيم العالية في الدفاع عن الوطن والذب عن الحرية والدفاع عن الحدود والشرف وكرامة العراقيين لا يمكن ان تعادل ما تشيرون إليه من سلبيات ربما حدثت بسبب اخطاء غير متعمدة.

ايها الأخ البارزاني

ولكي اضع بعض الأمور التي نعاني منها أشد أنواع العذاب ولكننا نصبر على أمل أنها مما لا يمكن تذليله مع احساسنا بخطورة الدور الذي تلعبه الجيوب غير الواعية او المنتفعة او العملية في الحركة الكردية والتي يهملها خلق الأجواء السلبية

والتي تقع عليكم بالدرجة الأولى مسؤولية تطهيرها. اذكر لكم فيما يلي بقصد ان نعمل متعاونيين من اجل تجاوزها بروح نضالية اخوية صادقة نابعة من روح بيان 11 آذار وهي :

- 1- إستمرار الإعتداءات من من قبل افراد حزبكم في المنطقة الشمالية منذ صدور بيان 11 آذار حتى الآن.
- 2- تجزئة الحدود حدود العراق مع إيران قسم مغلق يقف فيه الجنود والمواطنون العرب بشرف وشهامة للدفاع عن وطنهم وقسم مفتوح للجواسيس والتجار الإيرانيين وهو القسم الكردي من العراق.
- 3- منع السلطة مع الأسف الشديد من التواجد في طريق قرب من إيران الى العراق بل وحجب حتى اساليب الرقابة الإدارية والكمركية ولسنا بذلك في حاجة الى الإسهاب في تبيان السبل والمسالك والطرق المفتوحة مع حلبجة - نوسود وبينجوين - مريوان وجوارته - بانه وقلعة دزة - سردشت وحاج عمران - مهاباد.
- 4- توسيع الصلات مع الرجعية وتشكيل جهاز خاص يرتبط بمسؤول بارز في الحركة الكردية تنطوي تحت تنظيمه هذا عناصر مشبوهة عربية وكردية.
- 5- لقد قمنا بتسريح الفرسان فحاولتم وعلمتم جهدكم على كسب الفرسان لتخلقوا قوة منهم لا موجب لها.
- 6- لقد نزعنا سلاح جماعة الأخ الطالباني فعملتم بشتى السبل على ضمه الى صفوفكم متناسين اوصافكم له ولجماعته (جوش 1966) ولا نعترض على ذلك.
- 7- غلقنا جريدة النور التي كانت تعبر عن المحنة الوطنية في العراق وسمحنا بإصدار جريدة التآخي التي لم تعمل ابدا من اجل التآخي العربي الكردي بقدر ما أصبحت بوقا ومنبرا غير حر لقوى إندثرت. ان جريدة التآخي في سلوكها الحالي تمثل قمة التناقض بين الحزبين المتحالفين فهي وإن كانت واجهة للتحالف ولكنها لم تشعر بمسؤولية الكلمة منذ صدورها حتى الآن.
- 8- لاحظنا مع مزيد من الأسف ان الكردي في نظر حزبكم هو الذي لاتربطه علاقة مع حزب البعث او الحكم الحالي اين نسير.
- 9- ان الكردي الذي يطرح الأمر بموضوعية وتفتح اذهانه عن افكار اخوية تربط الشعبين بروابط حياتية وعضوية يعتبر خائنا وعميلا ويكون مصيره الإغتيال او التشرد والعذاب الأمر الذي لا يقركم عليه عدل او منطق او دين.
- 10- إتفقنا في بيان 11 آذار على التسامح وتجاوز الأحقاد وفسح المجال للمواطنين للعودة الى الحياة الحرة الكريمة وإذا بسياسة تصفية الخصوم وتشريدهم هي السياسة المتبعة من قبل بعض أجنحتكم مع الأسف في الشمال.
- 11- لم نذكر شيئا عن المدافع والأسلحة الثقيلة المتواجدة لديكم قبل بيان 11 آذار وبعده مع ان بيان 11 آذار وروحه تستوجب ولو من جانب اللياقة وضع حد لذلك إلا اننا نرى مقابل ذلك امتعاضا من إمتصاص الزيادة عن الملاك الموجودة في

- ضباط الصف العسكريين في الوحدات العسكرية التي يفترض أن لا يتدخل في شؤونها احد.
- 12- نتحدث عن التنمية وبناء عراق حديث وإذا بالشمال يغرق بأنواع لا حصر لها من المصنوعات الإيرانية والإسرائيلية ونحن على ذلك صابرون على امل ان لا بد لهذا الأمر من نهاية.
- 13- نتحدث عن السلام والحب والإخاء وتضميد الجراح وتأخي الشعبين الكردي والعربي وإذا بنا مع كل الأسف نعلم تماما بوجود جهاز منظم بقصد الإغتيالات يمتد نشاطه عند الحاجة الى كافة أنحاء العراق ويتناول اعضاء حزبنا الذي خلق بيان 11 آذار وأحب الأكراد والشعب الكردي وأمن بالتأخي والحياة الحرة الكريمة للعراقيين.
- 14- إتفقنا على ان يبقى البيشمركة (6) آلاف فقط بعد مرور 6 اشهر على البيان وإذا بنا لحد الآن ندفع رواتب على حساب الفقراء والتنمية وإذا نتلقى وأنتم تقارير يومية عن حوادث مثيرة تخّل بالأمن والاستقرار علاوة على ان هؤلاء الأشخاص لم يجر تجميعهم في الأماكن التي يفترض ان يتجمعوا فيها للدفاع عن الحدود كونهم حرس حدود. ومع ذلك لم تجدوا من جانبنا إلا المماثلة بذلك بروح ملؤها الصبر والتقدير لأهمية الصعاب التي نعانيها وتعاونها انتم ايضا.
- هذا ما وددت ان اشرحه لكم لكي اعطيكم إنطبعا عن السلبيات الكثيرة المعتمدة كما ارى ومع ذلك لم يصدر منا توجيه حزبي ولاحكومي كما تفعلون حول مفهوم الإستقلال الذاتي والأمور المتعلقة به.
- وارجو ان أكون قد أوضحت مقصدي وأبلغت ما أرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته مع الإحترام والتقدير

المخلص

أحمد حسن البكر

بغداد في // 1971

التاريخ غير مثبت بالأصل

February 22, 1975

My Dear General:

I was most pleased to receive your message of January 22, 1975. I want you to know of our admiration for you and your people and for the valiant effort you are making. The difficulties you have faced are formidable. I very much appreciated reading your assessment of the military and political situation. You can be assured that your messages receive the most serious attention at the highest levels of the United States Government because of the importance we attach to them.

If you would like to send a trusted emissary to Washington to give the U.S. Government further information about the situation, we would be honored and pleased to receive him. I am convinced that secrecy has been of paramount importance in maintaining our ability to do what we have done; it is only for this reason--plus our concern for your personal safety--that I hesitate to suggest a personal meeting here with you. I look forward to hearing from you.

Please accept my sincerest good wishes and high esteem.

H.K.

(رسالة هنري كيسنجر الى البارزاني)

February 22 1975
My Dear General :

I was most pleased to receive your message of January 22, 1975. I want you to know of our admiration for you and your people and for the valiant effort you are making. The difficulties you have faced are formidable. I very much appreciated reading your assessment of the military and political situation. You can be assured that your messages receive the most serious attention at the highest levels of the United States Government because of the importance we attach to them.

If you would like to send a trusted emissary to Washington to give the U. S. Government further information about the situation we would be honored and pleased to receive him. I am convinced that secrecy has been of paramount importance in maintaining our ability to do what we have done; it is only for this reason – plus our concern for your personal safety—that I hesitate to suggest a personal meeting here with you. I look forward to hearing from you.

Please accept my sincerest good wishes and high esteem.

ترجمة الرسالة

عزيزي الجنرال

سررت كثيرا بتسلم رسالتكم المؤرخة في 1975/1/22 وأود التعبير عن تقديرنا لكم ولشعبكم ولبطولاتكم. ان المشاكل التي تواجهكم عظيمة حقا. وأعبر عن تقديري لتحليلاتكم العسكرية والسياسية التي جاءت في رسالتكم اود ان تكونوا على يقين بأن رسالتكم كانت موضع إهتمام كبير على اعلى مستويات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للاهتمام الكبير الذي يلقاه هذا الموضوع عندنا. إن رغبتم في إرسال شخص موثوق الى واشنطن لتزويد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالمزيد من المعلومات حول الوضع فسيسرنا ويشرفنا ان نستقبله هنا وانا واثق من ان الكتمان والسرية في الموضوع عامل على جانب كبير من الأهمية في إنجاز ما أنجزناه لحد الآن. ان هذه السرية الى جانب حرصنا على سلامتكم الشخصية هي السبب الذي الذي جعلني اتردد في إقتراح لقاء شخصي معكم هنا. سأكون بانتظار جواب منكم.

هذا وتقبلوا أخلص تمنياتي

واحترامي

هنري كيسنجر

1975/2/22

ملحق رقم (13)
ترجمة رسالة بريجنيف التي سلمتها السفارة السوفيتية الى الوفد الكردي
في أواسط آذار 1970

ايها الصديق العزيز مصطفى البارزاني

عرفنا بأرتياح عميق عن توقيع الإتفاق على حل المشكلة الكردية حلا سلميا. نتقدم إليكم بأخلص التهاني بمناسبة الكسب الهام الذي يضع حدا للحرب الطويلة بين الإخوان ويؤدي الى توطيد الوحدة الوطنية والصادقة بين قوميات العراق. نؤمن أن إقرار السلام والأطمئنان في العراق يجيز التمتع بالحقوق الديمقراطية الوطنية في إطار الجمهورية العراقية ويفتح الآفاق الملائمة لعمل بناء سلمي للأكراد والعرب ورفاهيتهم لاشك ان الإتفاق على حل المشكلة الكردية ينزل ضربة قاصمة بالاستعمار والرجعية الساعية الى دق الأسفين بين الشعبين الشقيقين. ونعبر عن املنا أنه عندما أظهرتم روحا وطنية واعية للمسؤولية الوطنية من خلال المباحثات مع الحكومة فأنكم لابد ستساعدون في المستقبل على توسيع التعاون بين جميع القوى الديمقراطية المعادية للاستعمار في الجمهورية العراقية من اجل تطويرها المستمر بطرق الإستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الإجتماعي.

السكرتير العام للجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوفيتي
ليونيد بريجنيف

ملحق رقم (14)

رسالة البارزاني الى ألكسي كوسكين
رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي

الرفيق العزيز ألكسي كوسكين المحترم
رئيس مجلس الوزراء في إتحاد جمهوريات السوفيتية الإشتراكية
تحية حارة

من دواعي السرور أن أغتنم فرصة زيارتكم الكريمة الى بلادنا العراق لأرحب بكم اجمل ترحيب وأرجوا لكم إقامة طيبة وممتعة في ربوعه وأن تساهم مساهمة فعالة في تطوير علاقات التضامن والصدافة بين حكومتكم الموقرة وحكومة الجمهورية العراقية وبين شعوب الإتحاد السوفيتي العظيمة وبين شعبنا العراقي بعريه وأكراده وأقلياته المتأخية وكنتُ اتمنى كثيرا ان يكون لي شرف إستقبالكم في بغداد إلا ان الظروف السياسية غير ملائمة قد حالت بيني وبين تحقيق هذه الأمنية.

ايها الرفيق العزيز. . . ارى لزاما عليّ ان انتهز مناسبة زيارتكم للعراق لأحيطكم علما بالجوانب المختلفة للعلاقات السائدة بين حزبنا وبين شعبنا الكردي من جهة وبين حزب البعث العربي الإشتراكي والحكومة العراقية من جهة أخرى لأنني على ثقة تامة بأنّ هذا الموضوع سيكون إحدى النقاط التي سيجري بحثها خلال المداولات الجارية بين الوفدين العراقي والسوفيتي في بغداد وللأهمية الخاصة التي تحتلها هذه المسألة الحيوية في هذه الظروف التي تشتد فيها مساعي أوساط واسعة من القوى المختلفة في الداخل والخارج لتأزيم الأوضاع في العراق والعمل من خلال ذلك لإسقاط الحكم القائم في بغداد ولا بد انكم على إطلاع كامل بحجم وقوة هذه الأوساط وهي كثيرة دون ادنى شك وإنني أترك معالجة هذه المسألة الى حكمتكم والى بُعد نظر السياسة السوفيتية الرشيدة وعطفها الدائم على الحركات التحررية للشعوب المظلومة ومنها الشعب الكردي وحرصها على إستدباب الأمن والأستقرار في العراق وضمن مساعدته وتقدمه وتطوير علاقاته الطيبة مع الإتحاد السوفيتي ونتطلع الى ان يكون لنا شرف المساهمة بقدر ما تسمح به ظروفنا وإمكانياتنا للعمل في هذا الأتجاه الذي ينسجم مع إرادة ورغبي شعبنا الكردي الذي يكن أعظم الإحترام والتقدير للشعب والحكومة السوفيتية.

ايها الرفيق المحترم

لا يخفى عليكم ان إتفاقية الحادي عشر من آذار التاريخي لعام 1970 كانت حدثا بارزا ونقطة مضيئة في تاريخ العراق السياسي وتعزيز وحدة شعبه الوطنية ودعم الأخوة العربية الكردية وتوحيد نضالهم المشترك من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم الإجتماعي وقد عملنا بجد وإخلاص بعد التاريخ المذكور من اجل هدفين أساسيين الأول تنفيذ الإتفاقية المذكورة بما تتضمنه من إلتزامات متقابلة والثاني بذل أقصى ما لدينا من جهود من اجل تكوين الجبهة الوطنية التقدمية وتحقيق الأهداف العامة لشعبنا العراقي من خلال ذلك.

وتجدون طيا ملحقا يتضمن إستعراضا شاملا لإتفاقية آذار وما تم وما لم يتم تنفيذه من بنود ويلاحظ المرء المنصف من هذا الإستعراض ان بعض بنود الإتفاقية نفذ فعلا أما الجانب الأهم والذي هو من صميم الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي فلزال ينتظر التنفيذ ولا بد من الإشارة بهذه المناسبة الى ان الأجهزة الحكومية المختلفة قامت خلال العاميين الماضيين بأعمال خطيرة كان من شأنها زعزعة الثقة بين الجانبين وصلت الى حدّ هدم جميع جسور الثقة وحلت محل ذلك الشكوك والريبة لدى الطرفين فبالإضافة الى سياسة التعريب والتبعيث وعمليات شراء الذمم ذوي النفوس الضعيفة في المناطق الكردية وخاصة في المناطق المختلطة التي تسكنها اكثر من قومية واحدة فان السلطات الحكومية المسؤولة لم تتخذ التدابير القانونية اللازمة للكثير من الحوادث التجاوز والعدوان التي تعرضنا لها مرات عديدة وفي مناطق مختلفة من كردستان منها حادث إطلاق النار على مقر حزبنا في الموصل بعد اسبوعين فقط من إعلان اتفاقية آذار وكذلك بالنسبة للهجوم المدبر الذي وقع في بغداد اواخر 1970 على سيارة إدريس البارزاني وجرح فيه عدد من مسؤولي حزبنا كما قامت الحكومة في تموز عام 1971 بتنظيم هجوم مسلح على منطقة بارزان شارك فيه الجيش تعززه المدفعية والطائرات بقصد خلق المشاكل والفتن في المنطقة المذكورة ولدى الحزب ادلة كافية تؤكد ان بعض اجهزة الدولة هي التي هي التي نظمت المحاولة الفاشلة لإغتيال شخصيا في 29 ايلول من العام المنصرم كما قامت السلطات الحكومية بحملات التسفير الجماعي الظالمة ضد عشرات الألوف من ابناء شعبنا الكردي قبل بضعة اشهر في مناطق العراق الوسطى والجنوبية خلافا للضوابط التي تم الإتفاق عليها مع القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي في حينه وأعقب ذلك شن حملة واسعة النطاق من مديرية الإستخبارات العسكرية ضد منتسبي القوات المسلحة الكردية وأعضاء حزبنا منهم بصورة خاصة وكان آخر هذه الإجراءات المخيبة للأمال إقدام بعض العناصر التابعة للسلطة وحزب البعث على إغتيال عدد من منتسبي حزبنا في المناطق مختلفة من البلاد ولم تقتصر عمليات الإغتيال والقتل على منتسبي حزبنا فقط كما هو معلوم لديكم جيدا. إذ تسود البلاد حالة شاذة من الإرهاب وفقدان الحريات الديمقراطية وقد تعرّض للأغتيال والقتل من جراء ذلك كما لا يخفى عليكم ومنذ

اكثر من عامين المئات من الشيوعيين والتقدميين ومنتسبي الأحزاب الوطنية المختلفة وكان ذلك احد نقاط الإختلاف الأساسية بيننا وبينهم.

أما بالنسبة لقانون الإصلاح الزراعي فإن تنفيذه يتعثر في كردستان وتهدف الحكومة وراء ذلك الى إعفاء بعض الإقطاعيين من التزامات القانون المذكور لقاء موافقتهم على العمل ضدنا في المنطقة الكردية.

لقد خلقت هذه الإجراءات الملتوية ردود فعل عنيفة لدى الجماهير الكردية ولدى ابناء شعبنا العراقي بصورة عامة وبدافع من حرصنا الشديد على الأمن والأستقرار في ربوع البلاد فقد بذلنا محاولات عديدة مع السلطة وحزب البعث العربي الإشتراكي سواء عن طريق الحوار المباشر او الصحافة او تبادل المذكرات من اجل وضع حد لهذه الأعمال المثيرة إلا ان جهودنا في هذا المضمار ذهبت أدراج الرياح وكنا بإستمرار نزود سفارة إتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية في بغداد بالتفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع كما اوضحنا هذه الحقائق الى الرفيق رومانسيف الذي زار مؤخرًا وسلمناه نسخا من جميع المذكرات والمداولات التي جرت بيننا وبين الحكومة وحزب البعث العربي الإشتراكي بهذا الصدد وتجدون كذلك نسخا إضافية منها للإطلاع.

غنا نرى من الضروري ان نحيطكم علما بأننا نشعر بالكثير من المرارة والألم وفقدان الثقة والأمل من جراء إستمرار السلطة علة ممارسة سياستها الإستفزازية كما نشعر بالحراجة والتوجس من ردود فعلها لدى ابناء شعبنا الكردي ونخشى ان تفلت الأمور من أيدينا ويصعب تدارك الأمر من قبلكم ايضا بعد فوات الأوان. غنذا استمرت الحالة على هذا المنوال لأن من شأنها خلق الأجواء اللازمة للمندسين والعملاء لإفتعال الأحداث المثيرة ووضع البلاد على حافة اقتتال الأخوة من جديد مع ما سيجره ذلك من كوارث ومضاعفات خطيرة ووخيمة على مستقبل العراق وسيكون لها بالتأكد تأثيرها السلبي على مجمل الأوضاع في المنطقة.

إننا مع جميع ما تقدم وحرصا منا على عدم التفريط بالمصالح الأساسية لشعبنا العراقي بعربه وأكراده نتطلع الى ان تعيد الحكومة العراقية وحزب البعث النظر في مجمل سياساتها تجاه القضية الكردية ونام لان تبادروا الى ممارسة أقصى درجات الضغط الممكنة من أجل تحقيق إنعطاف جذري في سياسة الحكومة العراقية بهذا الشأن لكي نسير قُدمًا الى الأمام بالتعاون الصادق المخلص بين حزبنا وحزب البعث العربي الأشتراكي والحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الوطنية التقدمية الأخرى في طريق تنفيذ البنود المتبقية من إتفاقية أذار وتحقيق الأهداف العامة لنضال شعبنا العراقي بأسره في بناء سلم وطنيّ وطيّد وتحقيق ما يصبو إليه من تقدم وإزدهار وتكوين الجبهة الوطنية والتقدمية.

ولعل من المناسب ان نشير في الختام الى ان شعبنا الكردي يشعر بالسعادة والبهجة اذا كان بمقدوركم تشريف ارضه كردستان في زيارتكم هذه.

وتفضلوا في الختام بقبول فائق الإحترام والتقدير.

المخلص مصطفى البارزاني
رئيس الحزب الديمقراطي
الكرديستاني
1972/4/8

الملحق رقم (15)
رسالة فرانز جوزيف شتراوس رئيس حزب الإتحاد الإشتراكي
المسيحي عضو مجلس النواب الألماني
جوابا على رسالة للبارزاني التي بعثها له.

Dr. h.c. Franz Josef Strauß
Landesvorsitzender der CSU
Mitglied des Deutschen Bundestages

August 6, 1974

Dear General Barzanî,

Thank you very much for your kind letter of July 2nd having been submitted by your representatives Mr. Rahman and Mr. Dizayee when we met during the Christian Social Union's Party Conference in Munich. We have used this opportunity to discuss all problems affecting your people's interests. Being certain that your representatives have already reported to you the details of our exchange of thoughts serving the endeavour to solve the problems in question, I think it is not necessary to repeat myself.

I take this opportunity to express once more my willingness to be of help to my Kurdish friends.

Please accept, Sir, the assurances of my high consideration.

F. J. Strauß

بسم الله الرحمن الرحيم



سيادة الأخ مصطفى البارزاني حفظه الله

بسم سيادتكم بخالص التحية وصادق العودة مقرونة بالغيب مشاعر المحبة والتقدير وبعد :
فقد كنا نأمل أن نتاح لنا الفرصة لزيارة ايران خلال هذا الشهر ، وأن نقوم
بالترتيب للاجتماع بسيادتكم ، غير أن بعض الارتباطات الطارئة والملحة اضطررتنا الى تأجيل
هذه الزيارة لموعد آخر لاحق وقريب ان شاء الله .

ولذلك فقد رأينا أن نوفد اليكم سكرتيرنا الشخصي السيد مرهود القليل
الذي يتمتع بكامل ثقتنا كمبعوث خاص ليشرف بمقابلتكم وينقل اليكم خالص تحياتنا وتقديرنا
والطيب تمنياتنا لكم بدوام التوفيق والفلاح مع تأكيدنا لكم بالدعم التام والتأييد المطلق
في كل ما تسعون اليه ، ومباحثتكم في أية أمور ترون ضرورة اطلاقنا عليها .

نكرر لسيادتكم تحياتنا الأخوية ، مبتهلين الى العلي القدير أن يحفظكم وبأخـفـ
يدكم في مساعيكم النبيلة لخدمة امتنا وديننا ، ومطلعين الى الالتقاء بسيادتكم شخصياً
في وقت قريب بأذن الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أخوكم
م. ك. ك.

صان في ٢٩ محرم سنة ١٣٩٢ هجرية .
الوافق ١٥ آذار سنة ١٩٧٢ ميلادية .

ДОРОГОЙ ДРУГ МУСТАФА БАРЗАНИ !

С БОЛЬШИМ УДОВЛЕТВОРЕНИЕМ МЫ УЗНАЛИ О ПОДПИСАНИИ СОГЛАШЕНИЯ О МИРНОМ УРЕГУЛИРОВАНИИ КУРДСКОЙ ПРОБЛЕМЫ.

СЕРДЕЧНО ПОЗДРАВЛЯЕМ С ЭТИМ ВАЖНЫМ ДОСТИЖЕНИЕМ, КОТОРОЕ КЛАДЕТ КОНЕЦ ЗАТЯЖНОЙ БРАТООБИДСТВЕННОЙ ВОЙНЕ, ВЕДЕТ К УКРЕПЛЕНИЮ НАЦИОНАЛЬНОГО ЕДИНСТВА И ДРУЖБЫ МЕЖДУ НАРОДАМИ ИРАКА.

МЫ ВЕРИМ, ЧТО УСТАНОВЛЕНИЕ МИРА И СПОКОЙСТВИЯ В ИРАКЕ ПОЗВОЛИТ КУРДАМ ОБЕСПЕЧИТЬ ДЕМОКРАТИЧЕСКИЕ НАЦИОНАЛЬНЫЕ ПРАВА В РАМКАХ ИРАКСКОЙ РЕСПУБЛИКИ, ОТКРОЕТ БЛАГОПРИЯТНЫЕ ПЕРСПЕКТИВЫ ДЛЯ МИРНОГО СОЗИДАТЕЛЬНОГО ТРУДА КУРДСКОГО И АРАБСКОГО НАРОДОВ И ПОВЫШЕНИЯ ИХ БЛАГОСОСТОЯНИЯ.

СОГЛАШЕНИЕ ОБ УРЕГУЛИРОВАНИИ КУРДСКОЙ ПРОБЛЕМЫ, НЕСОМНЕННО, НАНОСИТ СЕРЬЕЗНЫЙ УДАР ПО ПЛАНАМ ИМПЕРИАЛИЗМА И РЕАКЦИИ, НАПРАВЛЕННЫМ НА ТО, ЧТОБЫ СЕЯТЬ РОЗНЬ МЕЖДУ ДВУМЯ БРАТСКИМИ НАРОДАМИ?

ВЫРАЖАЕМ НАДЕЖДУ, ЧТО, ПРОЯВИВ ПРИ ПЕРЕГОВОРАХ С ПРАВИТЕЛЬСТВОМ ВЫСОКИЙ ДУХ ПАТРИОТИЗМА И СОЗНАНИЕ НАЦИОНАЛЬНОЙ ОТВЕТСТВЕННОСТИ, ВЫ БУДЕТЕ И ВПРЕДЬ СПОСОБСТВОВАТЬ РАСШИРЕНИЮ СОТРУДНИЧЕСТВА ВСЕХ ANTI-ИМПЕРИАЛИСТИЧЕСКИХ И ПРОГРЕССИВНЫХ СИЛ ИРАКСКОЙ РЕСПУБЛИКИ В ЦЕЛЯХ ЕЕ ДАЛЬНЕЙШЕГО РАЗВИТИЯ ПО ПУТИ НАЦИОНАЛЬНОЙ НЕЗАВИСИМОСТИ, ДЕМОКРАТИИ И СОЦИАЛЬНОГО ПРОГРЕССА.

Л Е О Н И Д Б Р Е Ж Н Е В

ГЕНЕРАЛЬНЫЙ СЕКРЕТАРЬ ЦК КПСС

ملحق رقم (16)

نص رسالة قائد الثورة مصطفى البارزاني
الى مؤتمر القمة العربية في الرباط

اصحاب الجلالة والسمو والفقامة ملوك ورؤساء الدول العربية المحترمين.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من دواعي السرور والإعتزاز ان أغتتم فرصة إنعقاد مؤتمركم التاريخي هذا لأقدم لكم الاحترام والتقدير مقرونا بالتمنيات القلبية بالنجاح والتوفيق في أعمالكم الهادفة الى خير الأمة العربية وتوحيد كلنتها وصيانة مصالحها وإستعادة أراضيها المعتصبة.

لايخفى على مقامكم المحنة الوطنية القاسية التي يعيشها شعبنا العراقي بعربه واكراده منذ اكثر من سبعة شهور من جراء حرب لإقتتال الأخوة التي فرضتها الحكومة على شعبنا العراقي التي ذهبت ضحيتها لحد الآن الألوف من القتلى والجرحى من الجانبين والتي تسببت في هدم الكثير من القرى والقصبات وحرقت مزروعات المواطنين مما أدى الى تشريد عشرات الألوف من العوائل التي اضطرت الى اللجوء الى البلدان المجاورة بأضافة الى كل هذا فقد تركت هذه الحرب آثارا إقتصادية ونفسية عميقة في المجتمع العراقي كله. علاوة على تجميدها لقدرات العراق وشله عن المساهمة في أداء دوره الهام في كفاح الأمة العربية. لقد وقع شعبنا في اتون هذه الكارثة الوطنية بسبب غزو السلطة الحاكمة في بلادنا وطيشها وسياساتها غير الواقعية ورغبتها الجامحة في الأستبداد والأفراد بالسلطة وسحق العنالوطنية دون وجه حق وتعريض مصالح البلاد الأساسية الى أشد المخاطر والأضرار وتفضيل مصالحها الأنانية الضيقة على مصالح الشعب والوطن.

إم ما تمارسه هذه السلطة من مظالم ضد شعبنا الكوردي في العراق هو جزء وإمتداد لنفس السياسة الغاشمة التي مارستها وما تزال ضد العناصر القومية العربية في العراق والتي اتسعت رقعتها لتشمل كذلك معظم الدول العربية الشقيقة وحتى الدول الإسلامية المجاورة للعراق أيضا مصطنعة في سبيل ذلك شعارات براءة ومزايدات كلامية بالنسبة لقضايا العرب المصيرية.

يا اصحاب الجلالة والسمو والفقامة

لقد نصت إتفاقية الحادي عشر من آذار لعام 1970 كما هو معلوم على ان يتم إعلان صيغة متفق عليها للحكم الذاتي بيننا وبينهم عام 1974 إلا ان السلطة إنتهكت الإتفاقية المذكورة.

وإنفردت باتخاذ بعض الإجراءات الشكلية لحكم ذاتي مزعوم وتبنت المرتزقة والخونة والمنبوذين من الشعب العراقي وهي لازالت تبذل المستحيل لتجعل منهم

قادة وممثلين على الشعب الكردي، وإتخذت من كل ذلك واجهة لتبرير حربها العدوانية علينا وإغراق شعبنا العراقي بأسره في بحر من الدماء والآلام والمآسي. اننا إنطلاقاً من وشائج الدين الحنيف وروابط الجوار والتاريخ المشترك الذي يشدنا الى أخوتنا العرب ورغبة منا في حقن مزيد من الدماء العراقيين من العرب والأكراد وللمحافظة على وحدة شعبنا العراقي الوطنية وتوجيه طاقات بلادنا نحو البناء والإزدهار بدلاً من التخريب والدمار لتمكين العراق من القيام بدوره الإيجابي على الصعيد العربي نتوجه إليكم بندائنا المخلص هذا راجين إسهامكم الأخوي في وضع حد لأقتتال الأخوة عن طريق إرسال لجنة تتوب عنكم لتقصي الحقائق من الأحداث الجارية في بلادنا ووضع الحلول التي ترونها مناسبة مناسبة لأنقاذ الشعب العراقي من الويلات والمحن ولضمان المصالح المشروعة لأبناءه من العرب والأكراد بما يكفل وحدة الشعب والتراب العراقي ولكي تتحققوا عن قناعة ويقين أي من الجانبين يرغب السلام وأي جانب يسعى في سبيل دفع الأمور الى الإتجاه المعاكس.

وحيئنذ ينبغي الإمتثال لقوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلوا بينهما فأن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ الى امر الله) صدق الله العظيم

ختاماً أرجوا ان تتقبلوا وافر الشكر والأحترام

المخلص
مصطفى البارزاني
1974/10/20

"بعد اسبوع واحد من تصديق الحكومات العراقية والعربية السورية والجمهورية العربية المتحدة ميثاق الدولة الاتحادية الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في يوم 17/نيسان/1963 تقدم الوفد الكردي المفاوض في بغداد بمشروع معدل للمقترحات.

هذا النص الحرفي لذلك المشروع المعدل:

ان المخلص للخوة العربية الكردية والحريص على تمتين الروابط التي تشد الشعبين العربي والكردي الى بعضها منذ فجر الإسلام لايسعه في مجال العمل لألا أن سلتمس خير السبل لأدامة تلك الأخوة وإرساء التعايش بينهما على اسس راسخة وقوية.

وحقائق التاريخ تعلمنا ان أكمل صورة للأرتباط الأخوي بين الشعوب هي التي تقوم على أساس الإتحاد الإختياري بينها بعيدا عن موحيات الضم والدمج القسري الذي لم يولد عبر الزمن إلا المشاكل والمآسي والمنازعات ولا يكون للإتحاد الإختياري الأخوي معنى موضوعي إذا لم يقيم على اساس الاعتراف بحقوق الأمم المكونة له بتعايشها معا وتمكينها من ممارسة تلك الحقوق داخل الكيان العام لهذا الأتحاد ويدلنا واقع الدول الحديثة على ان الحكم القومي الخاص الذي تمارسه القوميات المتأخية في إدارة مرافقها السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية ضمن الحكم الإتحادي العام خير ضمان كفيل بإدامة الإتحاد الإختياري بينهما بجانب كونه جوهر هذا الإتحاد واساسه الوطيد وما أتحادات سويسرا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والعند والنيجر إلا شواهد على أفضلية الإتحاد الإختياري كأساس لسلامة الحكم وكضمان لوحدة الدولة. وقد بلغ من الوضوح الفائدة لهذا النوع من الإتحاد الإختياري أن أمما متجانسة قوميا أخذت به بأغترار هشكلا رائعا للحكم الديمقراطي وتعبيرا صادقا على الإرتباط الطوعي كما هو في ألمانيا الاتحادية وإيطاليا والبرازيل وبريطانيا والولايات المتحدة كما سيكون شأن الجمهورية العربية المتحدة لأقطار مصر وسورية والعراق.

أنا نجد الدولة في أحقاب التاريخ وفي الواقع الراهن على ان تتمتع القوميات العائشة في ظل الدولة واحدة بحقوقها القومية عن طريق مجالسها التشريعية والتنفيذية الخاصة بها ف جدواه عند أنسجامه مع المنطقو حدة الدولة وتماسكها فقط بل يتجاوزها الى تمتين تلك الوحدة وتقويتها وتغذيتها بزاد النماء وشد أجزائها وأبنائها بعضهم الى البعض شدا وثيقا محكما فعلى ضوء الحقائق المتقدمة نقول بثقة وإيمان ان موافقة حكومة الجمهورية على هذا المشروع هي إسهام جدي منها في تعزيز الوحدة العراقية الصادقة وترسيخ الأخوة الكردية وتحسينها بوجه عوامل التصدع وأسباب الوهن في الداخل والخارج وأنها إذا أقرت هذا المشروع تكون عند مستوى مسؤوليتها في صون تراث الأخوة العربية الكردية الموكول إليها من ضمير التاريخ وتسلمه الى الأجيال القادمة وأوضح منهاجا وأهدى سبيلا واحفل بدواعي الخلود.

اننا لنأمل من مجلس قيادة الثورة المنبثق من ثورة عقائدية ذات فلسفة ومنهاج سيكون وفيها لعهد المعلن عنه مرارا على لسان قادته بأحترامه الحقوق القومية

المشروعة للشعب الكردي بما فيها حق تقرير المصير فيكون إقراره لهذا المشروع وفاءً بالوعد الذي التزم به وقطعه على نفسه ويفتح بذلك عهداً جديداً لروابط الأخوة التاريخية بين الشعبين العربي والكردي امتها على أسس متينة من الصراحة والوضوح والله من وراء القصد.

أولاً: الجمهورية العراقية دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية المتمتعين بحقوق متساوية وقد عبرتا عن إرادتهما إستناداً الى حق تقرير المصير العيش مع.

ثانياً: يتضمن الدستور العراقي نصوصاً لجهاز تشريعي اعلى للجمهورية ولرئيس الجمهورية وللحكومة كما يتضمن الدستور تنظيم الجهاز القومي المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان.

ثالثاً: تكون الأمور التالية من صلاحيات الحكومة المركزية :

- 1- رئاسة الدولة.
- 2- الشؤون الخارجية وتضمن:
 - أ- التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري.
 - ب- المعاهدات والإتفاقيات الدولية.
 - ج- هيئة الأمم المتحدة.
 - د- إعلان الحرب وعقد الصلح.
- 3- الدفاع الوطني القوات البرية والبحرية والجوية.
- 4- العملة وإصدار النقد.
- 5- شؤون النفط.
- 6- الكمارك.
- 7- الموانئ والمطارات الدولية.
- 8- البرق والبريد والتلفونات.
- 9- السكك الحديدية والطرق العامة الرئيسية.
- 10- شؤون الجنسية
- 11- تنظيم الميزانية العامة.
- 12- الإشراف على الإذاعة المركزية والتلفزيون المركزي.
- 13- الطاقة الذرية

رابعاً:

1- تكون ممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية عن طريق مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب من قبل القاطنين في كردستان بالأقتراع السري الحر المباشر.

2- يختص الجهاز القومي المنصوص عليه في المادة الثانية بشؤون: العدل، الداخلية، التربية والتعليم، الصحة، الزراعة التبغ، البلديات، العمل والشؤون الإجتماعية، الإعمار والمصايف وكل ما يتعلق برفع المستوى المعاشي

- والاجتماعي والتنمية الاقتصادية وغير ذلك من الأمور التي لم ترد ضمن إختصاص الحكومة المركزية.
- 3- المجلس التشريعي: يسن كافة القوانين اللازمة لممارسة الصلاحيات المذكورة في الفقرة الثانية أعلاه وينتخب المجلس التشريعي رئيس المجلس التنفيذي وله حق حجب الثقة عنه وعن أعضاء المجلس التنفيذي.
- 4- يقوم المجلس التنفيذي بممارسة السلطة التنفيذية في حدود الجهازومي الوارد في الفقرة الثالثة أعلاه وينفذ القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي وكذلك القوانين والأنظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية بقدر علاقاتها بكرديستان وله حق تعيين موظفي أجهزة الإدارة والدوائر الأخرى في المنطقة ويكون مسؤولاً امام المجلس التشريعي في اعماله كافة.
- خامساً:** مالية الجهاز القومي لمنطقة كردستان وتتكون من :
- 1- الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخل كردستان.
 - 2- حصة كردستان بنسبة عدد سكانها الى عدد سكان العراق من :
- واردات النفط والكمارك والمطارات والموانئ والمعارف والبنوك الحكومية والسكك والبرق والبريد والتلفون على ان تخصم منها مصاريف الرئاسة والدفاع والخرجية وإصدار العملة وإدارة وزارة النفط والبرق والبريد والتليفونات وإدارة المصاريف بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق ونفقات السكك الحديدية والطرق العامة بنسبة طول مسافتها في كردستان الى مسافتها في العراق.
- 3- حصة كردستان من المساعدات والقروض والمعونات الخارجية التي ستحصل عليها الحكومة بنفس النسبة السابقة.
 - 4- القروض الداخلية والعروض والمساعدات غير العسكرية التي ستحصل عليها كردستان
 - 5- واردات التبغ والمصائف والغابات
 - 6- تعتبر كردستان مساهمة بحصة تعادل نسبة سكانها الى سكان العراق في المؤسسات والمشاريع والمصالح ذات النفع العام
- سادساً:** تشمل منطقة كردستان الوية السلیمانية وكرکوك واربيل والأقضية والنواحي التي تسكنها أكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى.
- سابعاً:** يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخبه شعب كردستان بالطريقة التي ينتخب رئيس الجمهورية العراقية.
- ثامناً:** يتضمن دستور الجهاز القومي لمنطقة كردستان الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديمقراطية والدينية للمواطنين من الأقليات كالكردمان والآثوريين والأرمن وغيرهم من الطوائف الدينية والعنصرية مع ضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية وضمن تمثيلهم في مجلس التشريعي والتنفيذي والأجهزة المختلفة بنسبة عادلة

مواد عامة :

- 1- يمثل شعب كردستان في مجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتناسب مع نسبة سكان كردستان الى سكان العراق.
- 2- يكون لشعب كردستان عدد من الوزراء في الوزارة المركزية يتناسب مع عدد سكان كردستان العراق.
- 3- تكون نسبة الموظفين الأكراد في الوزارات المركزية متناسبة مع نسبة سكان كردستان الى سكان العراق.
- 4- أ- يقبل جامعة في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية عدد من الطلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها في العراق.
ب- ترسل الحكومة سنويا من البعثات والزمالات والمنح الخارجية عددا من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق
- 5- يكون احد معاوني رئيس اركان الجيش كرديا
- 6- يحتفظ الجيش العراقي بأسمه وفي حالة تبديل الأسم يطلق على القسم كردستان (فيلق كردستان) ويتكون هذا الفيلق من تجمع الجنود والمراتب والضباط الموجودين في الجيش العراقي من اهالي كردستان.
- 7- يؤدي ابناء كردستان خدمة العلم فيها ويعاد الضباط الصف المفصولين لأسباب سياسية قومية الى الجيش العراقي ويعاون الى وحدات الجيش المعسكرة في كردستان
- 8- يقبل في العسكرية والشرطة والأركان والطيران والمؤسسات العسكرية الأخرى عدد من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق
- 9- للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية الى منطقة في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي بالأعتداء الخارجي على الجمهورية العراقية وفي غير هذه الحالات يجب موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على ان لايعرقل هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الأعتيادية لمدة معقولة.
- 10- يكون قيل مقطعات الجيش العراقي بالحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب المجلس التنفيذي
- 11- يعتبر باطلا كل نص تشريعي مهما كان مصدره إذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديمقراطية ويضيق مجالات تمتعه بها
- 12- يكون إعلان الأحكام العرفية في كردستان - في غير حالات إعلان الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الأجنبي - بموافقة المجلس التشريعي
- 13- يكلف احد الوزراء الأكراد الحاليين بتأليف المجلس التنفيذي المؤقت ليمارس صلاحيات المجلس مؤقتا وتجرى إنتخابات المجلس التشريعي خلال فترة لا تتجاوز (اربع اشهر) من تاريخ تأليفه.
- 14- إزالة آثار حكم الطاغية بتعويض جميع المتضررين بنتيجة ثورة كردستان تعويضا عادلا سريعا في فترة لا تتجاوز اربعة اشهر
- 15- في حالة تبديل الجنسية العراقية الى الجنسية العربية ينص في وثائق شهادة الميلاد ودفاتر النفوس وجوازات السفر على كون حاملها كردستانيا في

الجمهورية العربية المتحدة إذا كان من مواطني كردستان وكرديا غذا كان من
اصل كردي.
16- عند تبديل العلم العراقي اوشعار الدولة العراقية تضاف إليها اشارة كردية.

ملحق رقم (17)
نصوص من إتفاقية الجزائر
والتي وقعت بين الحكومة العراقية والإيرانية في 6/آذار 1975

- أولاً: نص إتفاقية الجزائر.
- ثانياً: معاهدة الحدود العراقية الإيرانية 1975 والبروتوكولات الملحقة بها والخاصة بالحدود البرية والنهرية.
- أولاً: نص إتفاقية الجزائر في 6/آذار 1975 تطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية قرر الطرفان الساميان المتعاقدان :
- 1- إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 وحاضر لجنة تحديد الحدود 1914م.
 - 2- تحديد حدودها البرية حسب خط (التالوك) وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر*
 - 3- بناءً على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسلات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت.
 - 4- إتفق الطرفان على إعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فإن اي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح إتفاق الجزائر و وسيبقى الطرفان على إتصال دائم لها لرئس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي.

ملحق رقم (18)

نص القرار المرقم 688 الذي توصل إليه مجلس الأمن في 5 نيسان 1991.

أن مجلس الأمن :

مستندا الى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة وواضعا نصب عينيه واجباته ومسؤولياته التي نص عليها الميثاق ومدفوعا بقلقه الشديد بسبب عمليات التي يتعرض لها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء عديدة من العراق، ومن ذلك شمولها في الأونة الأخيرة المناطق الكردية المأهولة الأمر الذي أدى الى تدفق جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحدود التركية وعبرها مما أستتبع ذلك من غارات عبر الحدود من شلأنها تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وأحاساسا منه بالأسى الغامر لما يعانيه الأنسان هناك من الأهوال وبعد تأمل في التقريرين رفعهما ممثلا فرنسا وتركيا لدى الأمم المتحدة بتاريخ 4 نيسان (ابريل) 1991 و4 منه برقم 22442/س و 22435/س على التوالي وكذلك بتأمل في التقريرين اللذين رفعهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ 3 و4 نيسان 1991 وقد سجلا برقم 22436/سو 22447/س على التوالي.

يعيد تأكيده للالتزام الدول الأعضاء كافة بالأمن والسلامة و الأستقلال السياسي للعراق ولسائر دول المنطقة واضعا نصب عينه تقرير السكرتير العام المرقم 22366/س المؤرخ في 5 من آذار (مارس) 1991 يقرر مايلي :

- يدين المجلس الأمن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء كثيرة من تلك البلاد وقد شمل في الأيام الأخيرة المناطق الكردية المأهولة، وأن هذا يؤدي الى تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.
- يطلب المجلس من العراق وقف عمليات القمع هذه أشهاما منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة ويعرب المجلس في الوقت عينه ضمان حقوق الأنسان وحقوق المواطنين العراقيين السياسية كافة.
- ويشدد على العراق - بلزوم السماح بدخول فوري للمنظمات الدولية الإنسانية، وبالأتصال بكل من يحتاج الى معونتها في اي جزء من أجزاء العراق وبتوفيرها كل ما يلزم من تسهيلات للقيام بواجباتها.
- ويطلب من سكرتير العام أدامة بذل الجهود الإنسانية في العراق وأن يقوم فورا بأرسال بعثة أخرى الى المنطقة إذا إقتضى الأمر - ولتقديم تقرير عن محنة السكان المدنيين العراقيين ولاسيما الكرد منهم الذين يعانون من كل نوع من أنواع الأضطهاد على يد السلطات العراقية.
- ويطلب أيضا من السكرتير العام إستخدام كل ما هو تحت تصرفه من المواد وبضمنها موارد منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة لسد إحتياجات اللاجئين العراقيين العاجلة وكذلك للسكان العراقيين المشردين.
- ويناشد الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية كافة المساهمة في عمليات الإغاثة الإنسانية. ويطلب من العراق التعاون مع سكرتير العام من أجل تحقيق هذه الغايات.

- ويقرر بقاء الموضوع في جدول أعماله.

ملحق رقم (19)

هذه الوثيقة(*) تسلط الضوء على دور هنري كيسنجر بشأن الثورة الكردية وهي بمثابة رأيه الخاص بالثورة الكردية

" راينا ان نضمن ملحق الوثائق (مقتطفات) من الترجمة الكاملة لفصل السابع عشر من الباب الخامس (الصفحة 576- 596) من كتاب هنري كيسنجر وزير خارجية الأمريكي الموسوم (سنوات التجديد) years of Renewal الصادر في 1999 عن دار النشر (سيمون وشوستر) حول دوره غير المشرف في طعن الثورة الكردية وتصفيته، وحاوله تنصله بإلقاء التبعية على الآخرين وخير من يغنينا عن ملاحقة هذا السياسي بتبيان مواقع حرفه الحقائق هو الإشارة على سبيل المقارنة الى تقرير المرفوع الى الكونكرس الأمريكي والمعروف بتقرير (بايك) المبني على تحقيقات وإستجابات ووثائق تدحض بشكل صريح كل ما أورده السيد كيسنجر في هذا الكتاب.

(*) نقلها من كتاب السيد مسعود البارزاني (البارزاني والحركة التحررية الكردية - الجزء الثالث - ثورة ايلول 1961 - 1975 اربيل - 2002)

ملحق رقم (20)
قرار الفدرالية للبرلمان الكردستاني
في 1992/10/4 عقد المجلس الوطني الكردستاني في دورته الثالثة والثلاثين
وأصدر القرار الآتي
قرار

- بموجب حكم الفقرة 2 من المادة /65 من القانون رقم 1 لسنة 1992 اصدر المجلس الوطني لكوردستان العراق القرار التالي :
- 1- اقرار البيان حول الأتحاد الفدرالي الذي طرح من قبل هيئة رئاسة المجلس الوطني الكوردستاني.
 - 2- بيان العلاقة القانونية مع السلطة المركزية وإختيار مركز سياسي لأقليم كردستان العراق وشعبه وفق الحقوق التي يملكها من اجل تقرير مصيره على أساس الأتحاد الفدرالي ضمن إطار العراق ديمقراطي برلماني تعددي وإحترام حقوقه الواردة في المعاهدات والمواثيق الدولية.
 - 3- على مجلس وزراء اقليم كردستان العراق تنفيذ هذا القرار وقد تم تنفيذ القرار أعلاه من قبل حكومة اقليم كردستان العراق منذ تاريخ صدوره.

مأساة الكورد

أصول البرنامج :

في عام 1975 لم تبتسم الآلهة في وجه أصدقاء أمريكا فقد تخلى الكونكرس عن الشعب الاالصينية وتركه فريسة للشيوعيين وتخلي شاه إيران عن كرد العراق وتركهم لرحمة نظام بغداد المتطرف الذي يحكمه صدام وإن لم يكن رئيسا له. دأبت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1972 على مساعدة الكرد إلا ان جهودنا في هذا المجال بالمقارنة بتلك التي بذلناها في الهند الصينية تكاد لا تُذكر. في حينه (على الأقل في عام 1975) كان في مقدورنا الحيلولة دون سقوط الهند الصينية بمجرد زيادة المساعدات لها، إلا ان إنقاذ الكرد خلاف ذلك يتطلب فتح جبهة جديدة في منطقة جبلية وعرة قريبة من الحدود السوفيتية. وكان يقتضي منا التزاما علينا بتكاليف ضخمة وعواقب مجهولة وفي الوقت كانت فيه الهند الصينية تتحدر نحو الإنحلال والتفكك والعلاقات بين الشرق والغرب آيلة الى الضعف ومفاوضات سلام الشرق الأوسط تتحول الى أومة جمود. أي أن ذلك كان متطلبا لإدامة ما وصف بالعملية السرية في الوقت الذي كان التيار المعارض لهذه الفعالية يزداد قوة وزخما.

ولهذا قُدر للكرد ان يغدو مصيرهم بعد أشهر قليلة من ذلك التاريخ حلقة أخرى من حلقات العذاب النفسي في مجال السياسة الأمريكية والتي حاولت خلال السبعينات التعويض بها.

عن التفاؤل حيوي كان طابع فترة الستينات وقد تعرضت إدارتا الرئيسين نيكسون وفورد الى هجمات من لجان الكونكرس لدورها في مساعدة الكرد لإقامة حكم ذاتي لهم : أولا للمساعدة الكردية وثانيا لمساعدتهما في محاولة منع الشاه من التخلي عن عملية مساعدة الكرد المشتركة. هذا الهجوم هو واحد من السبل التي إنتهجها أولئك الذين كانوا مسؤولين أكثر من غيرهم عن سياسة التخلي عن الهند الصينية إراحة لضمائرهم.

إن اسباب قيام المسألة الكردية يعود الى الى التاريخ والجغرافيا وقد إزدادت تقامقا بسبب خلافاتنا الوطنية فالشعب الكردي الذي يبلغ تعداداه الآن (25) مليون نسمة كان ضحية أحداث تعود الى قرون ماضية عدة. هؤلاء وجدوا أنفسهم عند ظهور الدول القومية في الشرق الأوسط بنهاية الحرب العالمية الأولى – مقسمين بين دول إيران والعراق وسوريا وتركيا والإتحاد السوفيتي السابق، ومع انهم حصلوا على وعود بدولة مستقلة إلا ان مساعيهم من اجل تقرير المصير قوبلت بتجاهل الدول الأوربية العظمى عند رسمها خارطة الشرق الأوسط بعد الحرب

العالمية الأولى لهذا بدت التطلعات الكردية منذ ذلك الحين بمثابة تحد في وجه حرص الدول التي تضمهم إليها.

تلك الدول التي اختلفت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فتركيا كانت حليفا والعراق أثر ان يكون عدوا وتقلبت إيران بين الموقفين في أوقات مخصوصة وسورية تعتبر نفسها دولة غير منحازة. كانت إسرائيل والأردن تتدخلان في قضيتهم من وقت لآخر لأسباب جيوسياسية لإستخدامها ورقة لإضعاف منافسيها - المقصود هو العراق.

ولتدخل الولايات المتحدة في قضية الكرد جذور أيديولوجية وإستراتيجية فالتقاليد الويلسنّة تدفعنا الى تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها. إلا ان هذه التقاليد عينها هي التي تولد ماصار يُعد كارثة دائمية تصاحب السياسة الأمريكية وهي : بيان حدود الإلتزامات الأخلاقية الأمريكية في المنطقة من البعد والنأي كالجيب الجبلي الكردي المحاط بدول لها تأثير عميق على المصالح القومية الأمريكية. إذ كيف يمكن العثور على نقطة ملائمة تقع بين الدعم الشامل للتطلعات الكردية وبين التخلي عنهم في منطقة تعد بمثابة المفصل لمنطقتي الخليج والشرق الأوسط الغنية بالنفط.

إن احد العوامل التي ساهمت في تعقيد الوضع تمثل في إستحالة إيصال المساعدة الأمريكية الى الكرد، إلا عبر أراضي بلد حليف للولايات المتحدة وهي - إيران في عهد الرئيس فورد، وتركيا في عهد الرئيس كلينتون ومع أن كلا الدولتين إتفقتا مع الهدف الأمريكي في الحيلولة دون وقوع الجيوب الكردية تحت سيطرة الشيوعيين أو ((نظام مارك)) إلا أن موافقتهم تقف عند نقطة محددة فلا إيران في السبعينات ولاتركيا التسعينات لهما أدنى مصلحة في أن تريا تصاعد الشعور القومي الكردي الى حد تنتقل عدواه لتصيب شعبيهما الكردي.

وليست أي من الدولتين على إستعداد للرضوخ لأمر تشكيل أقليتها لدولة كردية وكما هو معروف فإن كلا الدولتين تعد مهمة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية العامة. وهكذا غدا من المحتم أن يصبح التناقض في النهاية الطابع المميز والغالب للمساعي الأمريكية في المنطقة الكردية في العراق. فدول الجوار كتركيا وإيران قد تدعم الكرد بهدف تقليل الإندفاع العراقي نحو أراضيها، إلا أنهما ليستا على إستعداد لقبول فكرة إقامة دولة كردية. وقد إنعكس هذا الوضع على إدارات نيكسون وفورد وبوش وكيلنتون التي لم تكن جميعها على إستعداد لدعم فكرة الأستقلال الناجز للكرد العراقيين وأقل من ذلك بكثير لكرد الدول المجاورة فقد سعى الجميع الى إرفاق الحكم الذاتي الكردي بالمحافظة على وحدة وسلامة الأراضي العراقية. وذلك مخافة أن يشعل تقسيم العراق فتيل عقود لاحقة من الأضطرابات جراء تكالب

جيرانه على تقاسم الغنائم، وهو إتجاه برز وغدا واضحا بعد تسلم النظام الأصولي بقيادة آية الله الخميني السلطة في إيران. فأصبح النظر حينها الى وحدة أراضي العراق كأداة مهمة من ادوات المحافظة على توازن القوى في وجه التطلعات الإيرانية وكان من نتيجة تفاعل تلك الأهداف مجتمعة تعرض الكرد لخيبة أمل لا بل لمأساة وذلك ماحدث بالضبط في آذار 1975 حينما ذهب الحكم الذاتي الكردي ضحية لمصالح العراق وإيران إثر توصلهما الى إتفاق.

مشروع قانون فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب استخدامه السلاح الكيميائي ضد الشعب الكردي

الكونغرس المائلة

في مجلس النواب 13 أيلول 1988

الجلسة الثانية

الى اللجان البرلمانية لشؤون المصارف والمالية والشؤون البلدية والخارجية و
الطرق والمواصلات.

لائحة قانون : قانون منع الإبادة العنصرية

يسن قانون منع الإبادة العنصرية من مجلس الشيوخ والنواب للولايات المتحدة
الأمريكية في جلسة مجتمعة

المادة الأولى : يسمى هذا القانون : قانون منع الإبادة العنصرية للعام 1988

المادة الثانية : الأسباب الموجبة للوقائع

أ- الشعب الكردي هو عنصر بشري ذو خصائص عرقية متميزة يبلغ تعداده
عشرين مليون. وهو ذو تاريخ عريق وتراث ثقافي غني.

ب- هناك عدد يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة هم مواطنون عراقيون، يقطنون
الجزء الشمالي من البلاد العراقية.

ج- يشن الجيش العراقي حملات لأخلاء المناطق الكردية في العراق من سكانها
بتدميره القرى الكردية في جزء كبير من شمال العارق كما يعمد الى قتل السكان
المدنيين.

د- هناك دلائل لامطعن فيها بأن الجيش العراقي إستخدم وما يزال يستخدم الأسلحة
الكيميائية ضد الثوار الكرد والمدنيين العزل سواء بسواء

هـ- لجأ عشرات الألوف من الأحياء الناجين من هجمات الجيش العراقي الى
الأراضي التركية.

و- إن إستخدام العراق للأسلحة الكيميائية هو خرق فاضح عظيم للخطر لمبادئ
القانون الدولي.

ز- وأن الحملات العسكرية العراقية ضد الشعب الكردي هي أعمال الأباداة
العنصرية كما تبدو وهي جريمة تثير النفرة والأشمئزاز في النفوس المتمدنيين
في كل مكان فضلا عن أنه محرم بموجب قواعد القانون الدولي.

المادة الثالثة:

أ- العقوبات المتخذة على العراق :

على اي مدير تنفيذي أمريكي أو أي ممثل لها في سائر الدوائر المالية التي كانت
الولايات المتحدة عضوا فيها أن يصوت ضد أي قرص يطلبه العراق.

- ب- لا تقدم الولايات المتحدة أية مساعدات يطلبها العراق ولا تعقد معه أي صفقة بيع لأي مهمات عسكرية ولا يمنح إعتمادات مالية له ولا ضمانات بأي إعتمادات يطلبها.
- ج- لا يباع من العراق ولا ينقل إليه بأي صورة كانت أي بضاعة خاضعة لرقابة التصدير من قبل أي وكالة أو منظمة تابعة للأمم المتحدة
- د- لا يستورد من العراق الى الولايات المتحدة أي مقدار من النفط أو المشتقات النفطية العراقية.

المادة الرابعة (التأجيل)

- لرئيس الولايات المتحدة أن يؤجل تنفيذ العقوبات المصرح بها في المادة الثالثة إذا ما أثبت أو شهد بالكتابة لرئيس مجلس النواب (الكونكرس) ورئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الولايات المتحدة الأمريكية.
- العراق يرتكب جناية الإبادة العنصرية ضد الشعب الكردي في العراق.
- أن العراق يستخدم السلاح الكيميائي المحرم إستعماله بموجب إتفاق للعام 1925 وأنه قد زود بضمانات موثوقة بأن العراق لن يستخدم هذا السلاح.

المادة الخامسة (تقدير الموقف الأمريكي)

- يتوجه الكونكرس بالثناء على الحكومة التركية لقرارها الأنساني بأستضافة الآلاف من الكرد الذين هربوا من عمليات الإبادة العنصرية في العراق. وهو يرجو الرئيس إبلاغ الحكومة التركية بهذا التقرير.

الهامش موجود في ص (131)

المصادر

1. احمد محمد احمد، أكراد الدولة العثمانية، مؤسسة سبيريز، 2009، ص 31.
2. البارزاني مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة بارزان 1943 - 1945، آب 1986، ص10. دار النشر مجهولة.
3. الأتروشي فوزي، مقالات حول القضية الكردية، مطبوعات مطبعة الثقافة، اربيل - العراق 1999، ص 210.
4. البزاز سعد، الأكراد في المسألة العراقية، الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى 1997 ص26.
5. إحسان محمد، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن 2000 ص29
6. السيد موسى، القضية الكردية من الاستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، جريدة الوفاق العدد 408 الخميس، السنة العاشرة 2001.
7. آزاد احمد علي، معاهدة سيفر ومشروعة إستقلال كوردستان، موقع
8. آدمسن ديفيد، فتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشقاق 1964، ستوكهولم 1990، ص 36. دار النشر مجهولة
9. آدمز دانا، رحلة رجال شجعان، ترجمة جرجيس فتح الله، دار نارس للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، الطبعة الثانية، اربيل 1999 ص395.
10. الحاج عزيز، القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ص 69.
11. جريدة المدى، عبدالناصر والبارزاني علاقة كان هدفها المستعمر، 2010/03/18. الرابط أدناه.
12. جلال الطالباني، القضية الكردية في العراق، دراسات في المسائل الكردية، السليمانية 2008، ص 269.
13. حامد عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1992 ص199.
14. حسن محمد، الصراعات السياسية في العراق 1958 - 1963، دار المرتضى، الطبعة الأولى 2007، ص115.
15. حسو طاهر، موقع المعرفة 2006/5/23. الرابط ادناه
16. حسين فاضل، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الأنكليزية والتركية في الرأي العام، مطبعة الرابطة بغداد 1955، ص 15.
17. الحسني عبدالرزاق، تاريخ العراق الحديث، الطبعة الخامسة، 1982، مطبعة دار الكتب، ص302

18. الحج ومناسك العمرة، المنجزات التي تحققت لأخواننا الأكراد، ، دار الحرية للطباعة بغداد، 1976، ص 37.
19. حسين فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية - الأنكليزية - التركية وفي الرأي العام، مطبعة الرابطة، بغداد 1955 ص 301.
20. الحمداني حامد، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق، فيشونميديا كرونبري، الطبعة الأولى 2005، ص36.
21. الحيدري ممتاز، الكرد وحكومة قاسم وإندلاع ثورة ايلول، وثيقة هامة عمرها 38 سنة من موسكو الى اربيل، أربيل 2000/9/11، مطبعة الجامعة، ص 35.
22. الحمداني حامد، من ذاكرة التأريخ، موقع الأخبار، 2008/8/10. الرابط الدناه
23. خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي، ستوكهولم، الطبعة الأولى شباط 1990، ص 22.
24. الخيون رشيد، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكراه، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2008 بغداد - اربيل - بيروت، ص151.
25. خصباك شاكر، الكرد والمسألة الكردية، كتابات في المسألة الكردية، الجزء الأول، السليمانية 2008 مطبعة شفان، ص64.
26. ديفيد ادمسن وفتح الله جرجيس، الحرب الكردية وإنشقاق 1964، ستوكهولم 1990، ص18. دار النشر
27. الزاويتي احمد، ملا مصطفى البارزاني قصة ثورة وعلاقة، مكتبة الجزيرة، دهوك، الطبعة الأولى شباط 2010 إسطنبول ص11.
28. س. ج. آدمونس، ترجمة كردي مخلص، محاضرة أقيمت في لندن في الجمعية المالكية لآسيا الوسطى، 1966/10/25، دراسات في المسألة الكردية، الجزء الأول، السليمانية 2008 ص 182.
29. شورش سامي، كردستان والأكراد الحركة القومية والزعامة السياسية إدريس البارزاني نموذجاً، دار نارس للطباعة والنشر، اربيل كردستان العراق، الطبعة الأولى 2001 ص 15.
30. الصالحي عدنان، مركز الأمام الشيرازي، الخميس 15/ تشرين الثاني 2007/ الموقع
31. الطالباني نوري، جرائم النظام العراقي ضد الشعب الكردي التي تدخل ضمن مفهوم جرائم الإبادة البشرية، مؤسسة بابا كركر للطباعة، كركوك 26/ 6/ 1997. ص24.
32. عبدالرضا ماجد، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديدة وبغداد الطبعة الأولى شباط 1975 ص151.
33. عبد الحسين ليث، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، العراق - بغداد، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والأعلام 1979 ص111

34. الأعرجي علاء الدين، في الذكرى الستين لوثة الشعب العراقي ضد معاهدة بورت سموث. موقع منتدى الكتاب العربي. الرابط أدناه
35. العلوي حسن، التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، مطبعة أمير - قم، الطبعة الأولى ص 13، دار الزوراء - لندن 1988. ص 13.
36. عوني درية، عرب وأكراد خصام أم ونام، مؤسسة دار الهلال، ص 82.
37. عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، 1992 ص 66.
38. فائد رجائي، كردستان بعيون مصرية، مطبعة وزارة الثقافة والشباب، اربيل - العراق 2010 ص 18.
39. الفضل منذر، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، السويد 2003، ص 27.
40. قاسموا عبدالرحمن، كردستان والأكراد، دراسة سياسية وإقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت الطبعة الأولى 1970، ص 63.
41. قاسم حسن، قراءة في تأريخ نضال ملا مصطفى البارزاني، مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد من منشورات اللجنة العليا لأحياء مئوية البارزاني الخالد، الجزء الثاني، أعداد ممتاز الحيدري - كردستان موكرياني - دلير إسماعيل حقي شاويس، هه ولير - كردستان - 2003، ص 617.
42. قادر جبار، قضايا كردية معاصرة- كركوك - الأنفال - الكرد وتركيا، مطبعة براس للطباعة والنشر، اربيل - العراق، الطبعة الأولى 2006، ص 67.
43. كاظم زهير، نظرة في القضية الكردية والديمقراطية في العراق، مطبوعات مؤسسة دراسات كردستانية للطباعة والنشر، السويد 2005 ص 18.
44. كينن ديرك، الكرد وكردستان، ترجمة صلاح عرفان، منشورات مركز دراسات كردية، 2001، السليمانية، ص 50.
45. محمد دهام، موقع المعرفة، 2006/06/30 الرابط ادناه
46. محمد عزيز، في ذكرى الغائب الحاضر، مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد، إعداد وإشراف ممتاز الحيدري - كردستان موكرياني - دلير إسماعيل حقي شاويس، الجزء الأول، هه ولير - كردستان 2003 ص 9.
47. محمود حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى.
48. مكحول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، دار فراي، ترجمة راج آل محمد، 1996، ص 43
49. ملا جواد، البارزاني وكيسنجر والدولة الكردية، ماساة الكرد من مذكرات هنري كيسنجر ((سنوات التجديد)) لندن، ص 56.
50. موريس رينيه، كردستان أو الموت، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله المحامي، مطبوعات كردولوجيا رقم 3 - 1986، ص 68. دار النشر مجهولة

51. الموسلي منذر، القضية الكردية في العراق، الجزء الأول البعث والأكراد، دار بيسان - بيروت الطبعة الأولى ص141.
52. موقع المعرفة، اكراد العراق. www.marefa.org
53. ناجي سعد، العراق والمسألة الكردية 1958 - 1970، دار اللام، المملكة المتحدة، 1990 ص23.
54. نبي على، عمليات الأنفال في كردستان العراق، مطبعة حجي هاشم اربيل - العراق ص143.
55. الوسطى في 1966/10/25، كتابات في المسألة الكردية، بنكه ي زين، السلمانية و الطبعة الأولى 2008، ص182.
56. يونس خالد، شبّهات حول الأكراد والحل الأسلامي، الطبعة الأولى و يوليو 1994 ستوكهولم - السويد ص35. دار النشر مجهولة.